

مقالاتُ بين السّياسة والدين

- ١: الكنيسة والدولة (يونية ١٩٦٣)
- ٢: الاشتراكية (١٩٦١ / ١٩٦٢)
٣. الطائفية والتعصب (نوفمبر ١٩٦٩)

دير القديس أنبا مقار
برية شهييت

مقالات بين السياسة والدين

- ١: الكنيسة والدولة
- ٢: الاشتراكية
- ٣: الطائفية والتعصب

الأب متى المسكين

كتاب: مقالات بين السياسة والدين.

المؤلف: الأب متى المسكين.

الطبعة الأولى:

الجزء الأول: كتاب الكنيسة والدولة - نُشر لأول مرة في يونية

١٩٦٣.

الجزء الثاني: مقالات في تقييم الفكر الاشتراكي - نُشر تبعاً في

الفترة ما بين نوفمبر ١٩٦١ ويناير ١٩٦٢.

الجزء الثالث: مقال الطائفية والتعصب - نُشر لأول مرة في

نوفمبر ١٩٦٩، وأعيد نشره في فبراير ١٩٧٦.

الطبعة الأولى للأجزاء الثلاثة معاً: ١٩٧٧

الطبعة الثانية: ١٩٧٩

الطبعة الثالثة: ١٩٨٧

الطبعة الرابعة: ١٩٩٧

الطبعة الخامسة: ٢٠٠١

مطبعة دير القديس أنبا مقار - وادي النطرون.

ص. ب ٢٧٨٠ - القاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٨٧/٧٦٢٣

رقم الإيداع الدولي: ١-٠٧٩-٤٤٨-٩٧٧

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف.

محتويات الكتاب

الصفحة

الموضوع

الجزء الأول

الكنيسة والدولة

٥

٧

١٧

٢٢

٢٩

٣٢

٣٦

٣٩

٤٨

٥٣

١ - إختصاصات المسيحية

٢ - خدمة مسيحية لا خدمة اجتماعية

٣ - الكنيسة والسلطان الزمني

٤ - الكنيسة والوطن

٥ - الكنيسة وحرية المواطن المسيحي

٦ - مسؤولية المواطن المسيحي تجاه أنظمة الحكم

٧ - الكنيسة وعقدة الإضطهاد

٨ - الكنيسة والتعصب الديني

٩ - الكنيسة وصلتها بالحروب

الجزء الثاني

مقالات في تقييم الفكر الإشتراكي

٥٥

٥٧

٦٣

٧٠

٧٥

٨١

٨٨

مقدمة : الإشتراكية من وجهة نظر مسيحية

١ - مفهوم الحرية

٢ - الأخلاق

٣ - الديمقراطية والأخلاق

٤ - التوجيه الخلقى

٥ - القيمة الروحية

الجزء الثالث

الطائفية والتعصب

٩٣

الجزء الأول الكنيسة والدولة

يونية ١٩٦٣

اختصاصات المسيحية

المسيحية زاخرة بالتعاليم والتوجيهات والإرشادات على مستوى التجربة الحية والواقع المثبت بالمعجزة ، وهي أيضاً مملوءة بالأمثلة والنماذج الناطقة بالمحبة والتفاني من أجل الإيمان وكلها آية لعزاء المجاهدين ، كذلك تمتاز المسيحية بالإتصالات الخاطفة مع العالم الآخر فالإنجيل مشحون بالرؤى والأحلام والأصوات السماوية ...

ولكن بالرغم من هذا التنوع الفريد في منهج المسيحية الشامل إلا أننا نستطيع بلمحة خاطفة أن ندرك أساس هذا المنهج الشامل ونرده كله إلى ثلاثة أبعاد تحدد اختصاص المسيحية ...

البعد الأول :

وهو موضوع المسيحية ، أي لمن جاء المسيح ؟ وسنعرف أنه جاء من أجل الخطاة .

البعد الثاني :

وهو هدف المسيحية ، أي ما غاية المسيح من خلاص الخطاة ؟ وسنعرف أن الغاية هي أن يدخلوا ملكوت الله .

البعد الثالث :

وهو وسيلة المسيحية ، أي ما هي الطريقة لخلاص الخطاة ؟ . وسنعرف أنها المناداة الحرة للتوبة ... لتجديد الإنسان .

والغرض من تحديد الأبعاد الأساسية في المسيحية هو معرفة اختصاص المسيحية كديانة تحتاج إلى خدمة وكراسة ، وبالتالي معرفة اختصاص الكنيسة بصفاتها مسئولة عن المسيحية .

ثم على ضوء معرفة اختصاصات الكنيسة نبحث في حدود نشاط الكنيسة بالنسبة
للدولة والغاية من معرفة حدود نشاط الكنيسة بالنسبة للدولة هي أن يعرف المواطن

المسيحي ما له وما عليه تجاه الكنيسة والدولة .

أولاً : البعد الأول في اختصاصات المسيحية : أي لمن جاء المسيح ؟

قال السيد المسيح « لم آت لأدعو أبراراً بل خطاة إلى التوبة » (مر ١٧ : ٢) .
فأوضح بذلك المهمة العظمى التي جاء من أجلها وحدد موضوعها ، وسوف نرى أن
الحكمة في اختيار الإنسان الخاطئ ليكون موضوع المسيحية ورسالتها أمر من أخطر
الأمر بالنسبة لمصير الإنسان .

ويمكن أن يقال إن المسيحية تهتم بالإنسان من جهة خطيئته . الخطيئة مدخل
المسيحية للإنسان ومنه تنفذ إلى أعماقه لتجذبه من هناك من اليأس والألم والظلمة إلى
النور والقداسة ومعاينة وجه الله .

المسيح جاء من أجل خطيئة الإنسان ليرفعها لأن في رفعها عودة إلى الله وعودة إلى
سعادته الروحية الحقة .

« إن السماء كلها تفرح بخاطئ واحد يتوب » والمسيح يحزن إذا لم يحس الإنسان
بخطيئته لأنه كيف يتوب وكيف يعود ؟

إذا أسعدنا الإنسان بكل صنوف السعادة الدنيوية حتى لم يعد يحتاج إلى شيء
وظلت الخطيئة فيه دون أن يرفعها المسيح ، فهو سيفقد سعادته سرعاً وسيخسر نفسه
« وماذا يستفيد الإنسان إذا ربح العالم كله وخسر نفسه ؟ » .

من هذا يظهر أن انحصار المسيحية في هذا الموضوع المحدد : « خلاص
الخطاة » - خطر في الواقع ، لا بالنسبة لمن يريد أن يُقبل إلى المسيحية فحسب
بل ولكل من يحيا فيها لأنه إن لم يُقر الإنسان بخطيئته لا ينال الخلاص . وعبثاً
يحاول الإنسان أن يتلاقى مع المسيح إلا من هذا الباب ... ! وعبثاً يحاول الكارز أن

يكرز إن لم يشعر في قلبه أنه « كأول الخطاة » يكرز للخطاة ، وأنه كما رحمه الله
هكذا ينادي برحمة الله « لهذا رُحمت ليظهر يسوع المسيح فيّ أنا أولاً كل أناة مثالا
للعتيدين أن يؤمنوا به للحياة الأبدية » (١ تي ١ : ١٦) .

إن أخطر عدو يهدد كيان المسيحية بالإنحلال هو أن يهتم الكارزون في الكنيسة
بموضوع آخر غير « خطيئة الإنسان » فيتركوا عنهم دعوة المسيح للخطاة التي كانت
مهمته الأولى والعظمى و ينشغلوا بالإنسان من جهة حياته الإجتماعية . هذا ليس
خروجاً عن المسيحية فحسب ولكنه مقاومة . وسوف نرى صحة ذلك :
نقرأ لبولس الرسول هذه الآية « صادقة هي الكلمة ومستحقة كل قبول أن المسيح
يسوع جاء إلى العالم ليخلص الخطاة الذين أولهم أنا » (١ تي ١ : ١٥) .

و يلاحظ أن الآية تحمل تأكيداً مكرراً « صادقة هي الكلمة ، ومستحقة كل
قبول » .

ولكن بولس الرسول لا يكتفي بالتأكيد المكرر للحقيقة المسيحية « أن المسيح يسوع
جاء إلى العالم ليخلص الخطاة » بل يعود و يوصي تلميذه أن يعتني بهذه الوصية بصفة
خاصة إعتناءاً شديداً وإن لزم الأمر فليحارب من أجلها ...

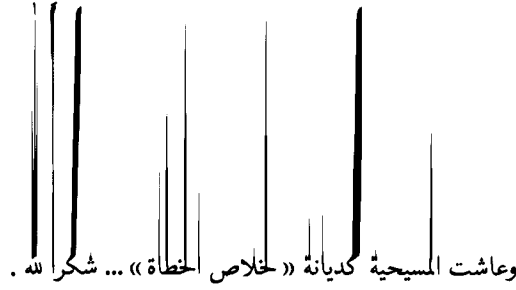
« هذه الوصية أيها الإبن تيموثاوس أستودعك إياها حسب النبوات التي سبقت
عليك لكي تحارب فيها المحاربة الحسنة ولك إيمان وضمير صالح » (١ تي ١ : ١٨) .

إذن فالأمر في نظر بولس قد بلغ حد الخطورة — فلماذا؟؟
لقد استطاع بولس الرسول ببصيرته الروحية النافذة أن يكتشف الضربة الموجهة
للمسيحية ، فلقد قام معلمو الناموس ينادون في أفسس أن الديانة ليست للخطاة (٥) .

كان في هذا إنهاء للمسيحية . لذلك اعتبرها بولس بالنسبة للكنيسة إعلان حالة
حرب ! ، فإما يكسب المسيحية للخطاة وإما تموت الكنيسة كما ماتت الديانة اليهودية

(٥) أنظر الأصحاح الأول من رسالة بولس الرسول الأولى إلى تيموثاوس .

على أيدي الفريسيين أنفسهم . فحارب أو كما يقول هو « حاربت وحوشاً في أفسس »
أو حارب حمياً وحشية لا همادة فيها فناله ما ناله ولكنه انتص وعاشت الكنيسة



ولكن المسيحية تتعرض في هذه الأيام لنفس المحنة ، والكنيسة تواجه نفس الضربة
لأن بعض الكارزين يحاولون الآن الخروج بالمسيحية عن موضوعها بسبب انعدام
قدرتهم على الكرازة بالتوبة لتجديد الإنسان وخلصه . وإن الخسارة التي ستجنيها
الكنيسة من جراء ضم مواضيع جديدة للكرازة سوف تنتهي أخيراً بانطفاء سراج المناداة
بالتوبة لخلاص الخطاة الذي ظل ينير الكنيسة ويضم لها كل يوم الذين يخلصون .
الأمر الذي كان يخشاه بولس الرسول والذي من أجله حارب وحوشاً في أفسس وجاهد
وغلب ، ثم تركه وديعة لتلميذه تيموثاوس ليحارب حروب الرب من أجله أيضاً
ويسلمه تراثاً أبدياً للكنيسة .

— ولكن الكارزين في هذه الأيام فقدوا الطريق الموصل لقلب الإنسان
فأخذوا يدورون حوله إلى ما لا نهاية .
— والمفتاح المقدس الذي سلمه الرب للكنيسة ليدخلوا به إلى قلب الخطاة
ضاع والمفتاح كان المناداة بالتوبة .
لقد يئس الخاطيء وتبلدت نفسه وكرهت روحه الحق .

ثانياً — البعد الثاني في اختصاصات المسيحية :

أي ما غاية المسيح من خلاص الخطاة ؟
أن يدخل الإنسان ملكوت الله ... كان أمنية المسيح الكبرى : « أيها الآب أريد
أن هؤلاء الذين أعطيتني يكونون معي حيث أكون أنا لينظروا مجدي الذي أعطيتني »
(يوحنا : ١٧ : ٢٤) . وأن يأتي ملكوت الله ليحل في قلوب الناس كان محور تعاليم الخلاص ...
أنظر كيف جعل كل صلاة نصليها نطلب فيها أن يأتي ملكوت الله ؟ « ليأت
ملكوتك » .

الإنسان كان متغرباً عن الله بسبب الخطيئة ، والمسيح جاء ليرفعها حتى يعود الإنسان إلى أبيه السماوي ! « أبانا الذي في السموات ... ليأت ملكوتك ! »

ملكوت الله ليس ملكوتاً زمنياً فلا نترقب مجيئه عبر الزمان ، هو موجود دائماً والحاجة هي أن نكتشفه ... نكتشفه داخلنا ، « ها ملكوت الله داخلكم » .

ملكوت الله ينمو في القلوب المستعدة ، شيئاً فشيئاً بواسطة كلمة الإنجيل إذا استطاع القلب أن يحتفظ بها و يقدها ، بعكس القلب الجاهل « كل من يسمع كلمة الملكوت ولا يفهم فيأتي الشرير ويخطف ما قد زرع في قلبه » (مت ١٣ : ١٩) .

السيد المسيح فلق قلب الإنسان ليقبل بشارة الملكوت المفرحة فكان يعلم في كل مكان بكل جهد « وكان يسوع يطوف المدن كلها والقرى يعلم في مجامعها و يكرز ببشارة الملكوت » (مت ٩ : ٣٥) وتعليمه لم يكن كالكتبة والفريسيين ولكن كمن يرى الحق قبل أن ينطقه وكشاهد عيان كان يتكلم عن الملكوت .

— المسيح لم يهتم أبداً كيف يرتب حياة الخاطيء لما يتوب ، أو يشرع قوانين مدنية ، ولا اهتم الرب كيف يُسعد الإنسان التائب بأموال الدنيا ومسرات هذا الدهر حتى يعوضه عن بؤسه السابق ... المسيح لم يبع الخطاة التائبين بشيء من مُلك هذا العالم بل ثبّت قلب التائب نحو مُلك السماء ، وأنذره أن الطريق إلى هناك ضيق وشاق وسيصادفه حتماً دُلّ وعنت واضطهاد وليس له مؤونة تعزية على مدى سفره الطويل إلا فرحه بأن اسمه قد كتب في سفر الحياة .

لم يجمع السيد قط ولم يخلط أبداً بين مملكة الله ومملكة هذا الدهر ، نقرأ عنه أنه « لما أرادوا أن يختطفوه ويجعلوه ملكاً ، انصرف وحده » (يو ٦ : ١٥) .

— محاولة الكنيسة الإهتمام بالأموال الزمنية باسم المسيح هو بمثابة تنصيب المسيح ملكاً على الأرض .

— محاولة تقوية سلطان الكنيسة الزماني والمطالبة بحقوق للجماعة هورجعة لإقامة مُلك المسيا كما يحلم به اليهود ...

حينما يتصفى فكر الكنيسة من كل أطماع الدنيا ، وتنفض عنها الحقوق المطلوبة
والحقوق الموروثة حينئذ سنذكر قول سيدها : « ملكتي ليست لي هذا العالم »

(يوحنا ١٨ : ٣٦) .

وحينما تفقد الكنيسة كل شيء وتفقر مثل سيدها إلى « أستاذ » واحد تدفعه
جزية ، حينئذ تسترد سلطان الروح المفقود ويملك عليها الله ... « فقال بطرس ليس لي
فضة ولا ذهب » (أع ٣ : ٦) .

— المفتاح الكبير الذي سلّمه الرب للكنيسة لتفتح به ملكوت السموات
للخطاة ، أينما شاءت وكيفما شاءت ، فقد ضاع المفتاح الكبير لما انشغلت
الكنيسة بأموال الدنيا وأملاك العالم وتلاهمت عن خلاص الخطاة . نعم لا
يستطيع الإنسان أن يعبد ربه ولا أن يخدم سيدين ...

ثالثاً : البعد الثالث في اختصاصات المسيحية :

أي ما هي الوسيلة لخلاص الخطاة ؟ ... لقد رسم السيد الطريق وحدد الوسيلة ولا
مجال لنقص أو زيادة ... « من ذلك الزمان ابتدأ يسوع يكرز ويقول توبوا لأنه قد
اقترب ملكوت السموات » (مت ٤ : ١٧) .

وواضح أيضاً أنه ما دام اختصاص المسيحية هو « خلاص الخطاة » تكون وسيلة
الخلاص فيها هي التوبة ...

إذن ليس من باب آخر خلاف التوبة يمكن أن يفوز منه الخاطيء بالخلاص ...
والخلاص والغفران يهبهما المسيح حتماً لكل التائبين إليه ... ومعروف طبعاً أن التوبة
تنتهي بالتجديد الكامل بعمل دم المسيح . الخطاة المقبلون إلى التوبة هم عمل المسيح
وثمرته آلامه لذلك هم بهجة قلبه ... لذلك حينما تنادي الكنيسة بالتوبة ، و يعود العصاة
إلى فكر الأبرار ، تكون الكنيسة قد أدت عملها وأكملت شهادتها ، لأن عودة الخطاة
هي تسبحتها الكبرى ، وتوبة العصاة بخورها الذي تقدمه لربها لتكميل مسرة قلبه :

« من تعب نفسه (٥) يرى ويشيع » (أش ٥٣: ١١) .

— التوبة في معناها هي خضوع النفس لله لقبول المغفرة بدم المسيح .

— علامة التوبة الظاهرة هي السجود ، ولكل سجود قيامة .

— كل مرة نسجد نعترف بالخطيئة ونسحق ونسقط على الأرض لنعفر الجبين بالتراب كشبه المائتين ، أو كشبه الذي مات من أجل خطايانا ! ... وفي كل مرة نقوم نتقبل المغفرة من الذي أثم من أجل تبريرنا ...

— لذلك صار السجود والقيام (الميطنيا) ذكرى دائمة لموت المسيح وقيامته وعلامة أبدية للتوبة إلى الله !

— التوبة شغل الكنيسة الشاغل لأنها رسالتها ... فإذا رفعنا المناداة بالتوبة من الكنيسة لا يتبقى لها عمل آخر ...

لأن عمل المسيح الأصيل كان محصوراً في المناداة للخطاة بالتوبة ، وعلى الصليب أكمل وسيلة الغفران والخلاص بسفك دمه .

إذا رفعنا عمل المناداة بالتوبة للخطاة من حياة المسيح لبطل الصليب وضاعت قوته ...

ولو دققنا في التراث المسلم لنا من الآباء لوجدنا أن ما من عمل يتم في الكنيسة إلا وأساسه أصلاً تكميل التوبة لضمان الخلاص .

فإن كان هذا العمل هو المعمودية أو مسحة الميرون فهو لمغفرة الخطايا ولتقديس التائبين .

وإن كان إقامة القداس الإلهي بكل ما يشمله من صلوات فهو ليعطي المغفرة والثبات للتائبين .

وإن كان هناك اعتراف ومسحة مرضى فهذا سران لتكميل التوبة وقبول المغفرة .

وإن كان هناك تقديس زيجة فهو لضمان حياة التوبة .

(٥) تعب الرب هو الفداء على الصليب .

وإن كان هذا العمل هورسامة شماس أو كاهن أو أسقف فما ذاك إلا لكي يركز بالتوبة بشبه المسيح .

وخارجا عن التوبة لا يوجد عمل ولا خدمه داخل الكنيسة وخارجها .

إذن فالمسيحية ذات اختصاص :

- في موضوعها وهو الإنسان الخاطيء .
- وفي هدفها وهو ملكوت الله .
- وفي وسيلتها وهي المنادة بالتوبة .

لذلك فإن :

أولاً : من جهة موضوع الاختصاص :

أي محاولة لضم مواضيع أخرى إلى اختصاص المسيحية الذي هو « خلاص الخطاة » مثل محاولة الترفيه عن المؤمنين وإدخال السرور على قلوبهم بعرض الأفلام السينمائية وتوزيع الراديوهات على الأسر الفقيرة وخلق جو السعادة بإقامة نوادي الاختلاط للعائلات وتكوين نوادي رياضية واجتماعية وتوجيه الحياة الاجتماعية عند الشباب والعمال والدعوة لمعسكرات دولية للعمل والسمو وتبادل الخبرات وتكوين علائق جديدة بين الكنائس داخل القطر وخارجه على أسس اجتماعية ... كل هذا وغيره من مآث المواضيع التي تذخر بها الخدمة الاجتماعية والتي يمكن لأي موضوع فيها أن يستلج الكنيسة وينسبها اختصاصها الأصيل : « خلاص الخطاة »

نقول إن كل هذا ليس من اختصاص الكنيسة ... هي مواضيع خارجة عن موضوع الاختصاص ... هي بمثابة بركة التيه التي تاه فيها موسى وشعب الله في سفره إلى أرض كنعان .

ثانياً : من جهة هدف الاختصاص :

أي محاولة للجمع بين ملكوت الله كهدف اختصاص المسيحية مع أهداف أخرى

مثل المطالبة بحقوق خاصة للكنيسة للإشتراك في الحكم أو في إدارة سياسة الدولة ، أو المطالبة بحقوق خاصة لتلك شيء من أمجاد هذه الدنيا ، أو السعي ليكون للكنيسة شيء من النفوذ أو السيادة ، هذه المحاولة معناها الخروج عن هدف الإختصاص في المسيحية الذي هو ملكوت الله .

وليلاحظ القارئ أن الكنيسة إذا خرجت عن موضوع اختصاصها ، أي خلاص الإنسان الخاطئ ، لابد أن تخرج عن هدف اختصاصها الذي هو السعي نحو ملكوت الله ! لأنها كيف تنفق على المشاريع الجديدة المتعددة ؟ إذن لابد من المال ، ومن أين يأتي المال إلا ببيع المواهب الإلهية ؟ أو باستجداء المساعدات من الداخل والخارج ؟

والعكس صحيح ، فإذا تمسكت الكنيسة بهدفها أي السعي نحو ملكوت الله ، التزمت بالبشارة المجانية وارتبطت بالخطاة المتعطشين للتوبة .

السيد المسيح يؤكد أنه لا يمكن أن إنساناً يخدم سيدين « لا يقدر أحد أن يخدم سيدين ، لأنه إما أن يبغض الواحد ويحب الآخر أو يلازم الواحد ويحتقر الآخر . لا تقدرون أن تخدموا الله والمال » (مت ٦ : ٢٤) .

ثالثاً — من جهة وسيلة الإختصاص :

إن أي استخدام لوسائل أخرى غير المناذرة الحرة بالتوبة لدعوة الخطاة إلى الخلاص من خطاياهم هو عمل مستحيل . لأنه ليس خلاص إلا بالتوبة . وكل وسيلة أخرى مثل ترغيب الناس بالمال أو بالهدايا أو بالأكل أو بالملايس أو بالمسلية ، تعتبر كلها وسائل غير مشروعة ، ومحاولة إغراء وشراء ضمائر الناس لله بأموال وحاجات الدنيا .

كذلك كل محاولة لاستخدام السلطان ، سواء كان سلطان الدين أو السلطان الزمني ، أو استخدام التهديد والوعيد أو استخدام العقوبة أو المقاطعة لإجبار الخاطئ على التوبة ، يعتبر هذا كله عمل اغتصاب وسلباً لمشيئات الناس واستعبادهم باسم الدين والكنيسة .

وهكذا تكون كل محاولة لكسب الإنسان الخاطئ إلى الله بطريق آخر غير الكرازة
والمناداة الحرة لتوبة إرادية حرة يعتبر خروجاً عن وسيلة الإختصاص في المسيحية .

وإذا عدنا إلى التاريخ نرى انه على ممر العصور كانت الكنيسة ناجحة في تأدية
رسالتها بقدر تمسكها بحدود اختصاصها غير متأثرة بالظروف الخارجية سياسية كانت
أو اقتصادية أو اجتماعية . ففي أحلك أيام التعصب والاضطهاد الذي بلغ إلى استشهاده
إثنى عشر ألف نسمة في يوم واحد ، وفي أعصب ظروف الإستبداد السياسي والعقائدي
أيام حكم بيزنطة بل وفي أشد أيام المجاعات والأوبئة لم تتخلف الكنيسة عن تأدية
رسالتها وتكميل البشارة بالإنجيل لدعوة الخطاة إلى التوبة وريح أبناء جدد للآب
السمائي .

وعلى العكس من ذلك يشهد التاريخ ويروي أنه كلما خرجت الكنيسة عن
اختصاصات مسيحها وبدأت تنزع إلى السلطان الزمني وتحيّش الجيوش باسم الصليب
وزاغت وراء أموال الأغنياء وارتمت في أحضان أصحاب النفوذ وحاولت محاولات
جديدة وعنيفة للجمع بين السلطان الديني والسلطان الزمني ، ودأبت على المطالبة بحقوق
عنصرية وطائفية ، فشلت المسيحية في تأدية رسالتها ودب فيها الخصام والنزاع والوهن .
وفقدت شكل مسيحها كمنادية بالتوبة وضاع منها الخروف الضال . ولما انشغلت
بأعجاد الدنيا قُفل في وجهها باب الملكوت وصارت في حاجة لمن ينتشلها من ورطتها
ويردها إلى حدود اختصاصاتها الأولى .

خدمة مسيحية لا خدمة اجتماعية

الأصل في دعوة الرب لخدمة الفقير والبائس والعريان هو الشهادة والإعلان عن شخص المسيح لهؤلاء الناس ، وإنما على مستوى عملي ... لأن المسيح يلزم أن يكون محور كل عمل في المسيحية .

— الذي يبشر بالمسيح يلزم أن يعطيه للناس أيضاً ، والمسيح يعطى للناس بواسطة فعل المحبة ، فالمحبة قادرة أن تنقل المسيح من قلب إلى قلب .

— يلزم إذن أن تكون العطية في المسيحية صادرة من فعل محبة ، أو بمعنى آخر يلزم أن تكون المحبة سابقة على العطية ، و يلزم أيضاً أن تكون المحبة فائقة على العطية إلى الدرجة التي تكون فيها العطية ثمرة للمحبة ، المحبة الأخوية للفقير والبائس والعريان ... المحبة موجودة في كل الأديان لذلك فالعطاء موجود في كل دين ، والعطاء فيها عشور الأموال . ولكن المحبة في المسيحية لا مثيل لها في أي دين لأن المحبة التي علّمها المسيح لا تسمى محبة إلا إذا كان يسندها إستعداد للبذل والفداء حتى إلى تسليم الروح .

— المحبة في المسيحية فاقت المادة وفاقّت العالم بكل ما فيه لأن حدها النهائي هو التسليم بالجسد وبالحياة في هذا العالم . لذلك فالعطاء في المسيحية ليس له حد ... يخطئ من يقول إنه عشور ، يلزم أن يفوق الأعداد و يسمو فوق جميع الأموال وفوق العالم والجسد ، لأن العطاء في المسيحية جوهره المحبة ، وجوهر المحبة إلهي .

— العطاء وبالتالي المحبة في المسيحية لا تقوم على دوافع أخلاقية ولا على دوافع إجتماعية ، هذه ضلالة ... العطاء وخدمة الفقير هما فعّالان للإيمان بالمسيح ، ولا تفسير لهما إلا في حدود الإلهيات ...

الله موجود في فعل العطاء وفعل خدمة الفقير كما هو موجود في فعل المحبة
تماماً... المسيح علمنا هذا أن شخص الفقير أو الجائع أو العطشان أو العريان أو

العريب أو المحبوس هو أح لشخصه « بما أنكم تعلموه باحد إخواني هؤلاء الأصاغر
فبي فعلتم » .

ولكن ليلاحظ القارئ أن السيد المسيح جعل نفسه كأنه هو الذي ينال
العطية أو الأكل أو الشرب أو الكساء أو الضيافة أو الزيارة .

— إذن ففعل العطاء في المسيحية إلهي من جهتين :

من جهة الدافع أي المحبة التي هي في أصلها إلهي ،
ومن جهة شخص المعطى له أي الفقير والبائس والعريان لأن المسيح يرتاح حينما
يرتاح الفقير... إذن أين الخدمة الاجتماعية ؟ قد انتفت وأبطلتها المسيحية فضاء
مدلوها ! ...

— الكنيسة لا تخدم المجتمع ، الكنيسة تخدم الإيمان وتخدم المسيح في
أشخاص هؤلاء العرايا والأذلاء والمشردين .

إن شخص المسيح هو الذي يتقبل لمسات أيدينا الحانية على جروح البشرية ...
الرب هو الذي يتقبل من أيدينا العطايا القليلة والكثيرة بابتسام ، إنه يفرح حقاً .
ولكنه لا يفرح أكثر مما يفرح الفقير حينما يتسلم من يدك العطية ! ... فبقدر ما يفرح هذا
المسكين بقدر ما يفرح الله في السماء ... هي خدمة إلهية ، هي خدمة المسيح ، هي خدمة
مسرة الله ... متى تفيق الكنيسة من أشر الخدمة الاجتماعية ؟

الخدمة المسيحية هي إلهية في دوافعها ، إلهية في طبيعتها ، إلهية في أهدافها ، وهي
حينما تخدم الفقير لا تهدأ حتى تجعل هذا الأخ الصغير للمسيح ، عضواً حياً مكرماً في
أسرة البشرية ، أحياناً بمعنى الكلمة ليرث هنا مع البنين في أموالهم كما سينال هناك
ميراثه السماوي كإبن مع البنين في ملك الله .

— الخدمة المسيحية الحققة لا تكفي بمجرد الإحسان ولكنها تؤمن بالأخوة ثم بالشركة لأنه إن كنا سنرث جميعاً كإخوة في ملكوت الله فلا يليق أن نوجد هنا غير متأخين بالمحبة بعضنا ينجو وبعضنا يستفضل ، بعضنا عراة وبعضنا يدثر بالصوف ويتنعم بالحرير ، بعضنا لا مأوى له إلا المستودعات والخرايبات وتحت السلام وبعضنا ينفرد بالقصور .

إن نجاح الكنيسة إذا كانت كارزة حقاً بملكوت الله وبالتوبة يظهر عملها هنا في عمل التآخي بين الوارثين بروح المسيح ... ولكن إذا كانت تركز بالخدمة الإجتماعية فلن تبلغ شيئاً .

فلو خلت خدمة الفقير من هذا المضمون الكرازي الروحي فإنها تصبح عملاً كل ما يحتاج إليه لكي يتم هو كمية من المال ، موزعة في الكشوف على عدة أسماء ، سبق أن فحصها خادم آخر أو موظف بناء على بعض أسئلة مباشرة للأسرة وتحريرات .

و يتقبل الفقير الحسنة من يد الخادم الإجتماعي بشيء من التذمر إذ يشعر أنها من فضلات القوم ، فتزيده المساعدة تبرماً من فقره وحقداً على الأغنياء وسخطاً على هؤلاء الخدام الإسطاء أيضاً ، ولا يستطيع الخادم إلا أن يبادل سخطاً بسخط ، وتنتهي الخدمة الإجتماعية كعملية إستفزاز متكررة للفقير لتذكيره بفقره دائماً وبغنى الآخرين ! ... أما الخادم المسيحي فهو يعرف هؤلاء الأصاغر بأسمائهم ، وقد نقشهم على قلبه من دوام ذكر أسمائهم في الصلاة أمام الله ، إنهم إخوة المسيح والمسيح متصور فيهم .

الخادم المسيحي لا يهتم أن يكون له مصادر ثابتة للمال في خدمته فالرب يرسل في حينه ، ولكنه يهتم دائماً وبصفة جدية بنفسه وبداخل قلبه حتى تكون خدمته عن فرح ويكون استعدادة للبشارة بالخلاص والغنى الحقيقي حاضراً كل حين ! لأنه إذا لم نسعد الفقير فبماذا ينفعه الغنى ؟ وإذا لم نجعله يذوق حلاوة العشرة مع المسيح فما قيمة الأطعممة الشهية ؟ أو ما قيمة زيارتنا للمسجون في سجنه وتقديم جميع المسليات والمجاملات له ونحن غير قادرين على تعزيتة بكلمة الإنجيل . وحتى إذا كان الخادم

المسيحي للفقير فقيراً لا يملك شيئاً أو يملك شيئاً ضئيلاً سيظل في إمكانه أن يقول : ليس

لي فضة ولا ذهب ، ولكن الذي لي فأياه أعطيك باسم يسوع المسيح

— إذن ليست الحاجة إلى العلوم والشهادات لتكثيل خدمة الفقير والبائس والعريان . ولكن الحاجة هي أن يكون قلب الخادم قد سكنت فيه كلمة الإنجيل بغنى فامتلاً بالمحبة ، ويكون ملتهباً بالروح لابساً المسيح حتى يستطيع أن يكسي العراة ويغطي الخطاة ! . وأن يكون متغرباً بقلبه عن أمجاد الدنيا حتى يستطيع أن يصاحب الأذلاء ويستضيف الغرباء . وأن يكون حراً للمسيح حتى يستطيع أن يرثي للمحبوسين وينادي للمأسورين بالإطلاق ... وأن يكون طاهراً عفيفاً مشهوداً له بالروح حتى يستطيع أن يفتقد الأرامل والأيتام بروح الديانة النقية الطاهرة عند الله الآب .

ولكن الكنيسة قد انحازت لأسلوب الخدمة الإجتماعية : يكني أن يكون الخادم حاصلًا على شهادة الخدمة الإجتماعية من أي مدرسة أو من الخارج لكي يُعين رئيساً على الخدمة الإجتماعية دون فحص ... مع أن خدمة الفقراء هي وظيفة رئيس الشمامسة وتحتاج إلى صفات روحية خاصة !

الكنيسة نسيت معنى الخدمة المسيحية أي الشموسية الحقيقية ، لقد ضاعت فعلاً كلمة المسيحية من جوهر الخدمة .

الكنيسة ترتاح في هذه الأيام إلى تسميتها الخدمة الإجتماعية بدل الخدمة المسيحية لأن هذه التسمية أقرب إلى الواقع في ذهنها .

أما الخدمة الإجتماعية فلا تقوم أصلاً على الشهادة للمسيح ، ولا العطاء فيها يقوم على أساس شركة الأخوة في المسيح ، ولا على المناذاة بالتوبة ، ولا على الكرازة بالملكوت ، ولا على الصلاة المقتدرة ، ولا على الخدام الملتهبين كاستفانوس الإلهي خدام الموائد المشهور .

ولأن الخدمة الاجتماعية لا علاقة لها بالروح المسيحية لذلك تقوم بها الحكومات

حتى والتي لا تؤمن بالله .

أخطار في مستقبل الخدمة الإجتماعية في الكنيسة :

الخدمة المسيحية في حدود اختصاصها ليست لها أخطار، ولا يستطيع أحد أن يلومها أو ينازعها سلطانها الإلهي ... ولكن الخدمة الإجتماعية لا تقف عند حدود ، فهي تنازع الحكومة في كل الميادين ، فالخدمة الإجتماعية إذ تشمل رعاية الشباب إجتماعياً ، وتوجيههم ، وثقيف العمال وفحص أحوالهم ومطالبهم ، والعناية بالطلبة الغرباء ، وإقامة النوادي والمعسكرات المحلية والدولية ، وترتيب المؤتمرات لبحث المشاكل الداخلية والخارجية للشباب وحالات التعطل والفقر ، وإقامة الملاهي والمستشفيات والجمعيات ، فإذا علمنا أن أي نظام للحكم لابد أن يكون له اتجاه خاص ومخطط معين في التوجيه الإجتماعي لجميع هذه الفئات المذكورة ، لرأينا أنه يتحتم في جميع هذه الأحوال أن تكون الكنيسة دارسة لنظام الحكم حتى يكون مخطط الكنيسة الاجتماعي موافقاً ومطابقاً لمخطط الحكومة ، وإلا فالصدام بين الكنيسة والدولة أمر لا مفر منه .

* * *

والكنيسة تحتفظ بحقها الإلهي في الإشراف والتوجيه المستمر على جميع الهيئات التي تتبعها والمؤسسات والجمعيات التي لها ، وذلك بأن تلتزم حدود الاختصاص المسيحي في الخدمة كما بسطناه ، فهو الذي لا ينازعها فيه أي سلطان آخر أي تلتزم بالكراسة بالكلمة والمناذاة بالتوبة وللخلاص ودعوة الإخاء للفقير والبائس والعربان في شخص المسيح وفي حدود الإنجيل .

الكنيسة والسلطان الزمني

لما استودع السيد المسيح الكنيسة لرساله وتلاميذه قبل صعوده تآقت نفس التلاميذ — كيهود — أن يكون لهم سلطان ومُلك واقتدار كما كان لإسرائيل في القديم فسألوه : « هل في هذا الوقت تترد المُلْك لإسرائيل ؟ » كان هذا السؤال بادرة سيئة أحرزت قلب الرب لسببين :

أما الأول : فلأن السؤال ينمُّ عن عدم فهم لمعنى الصليب في العهد الجديد ، ألم يُنصَّب المسيح على الخشبة ملكاً إلى الأبد ؟ ملكاً على القلوب المنسحقة التي كانت تتوق إلى مخلص يملك عليها إلى طول الأيام ؟

ألم يقل جهاراً لببلاطس حينما سأله على مرأى ومسمع من رؤساء الكهنة وتلاميذه وكل الشعب « أفأنت إذن ملك ؟ أجاب يسوع : أنت تقول إني ملك ، لهذا وُلدت أنا ولهذا قد أتيت إلى العالم لأشهد للحق » (يوحنا : ١٨ : ٣٧) .

إن السيد المسيح قد أعلن نفسه ملكاً على الكنيسة من فوق الصليب بوضوح ما بعده وضوح — فكيف يسأل التلاميذ عن عودة المُلْك الزمني وكيف تشتهي نفوسهم ؟

أليس هذا هو المسيح الذي أقسم له الله الآب « أنت هو الكاهن إلى الأبد على رتبة ملكي صادق » ؟ وما هي رتبة ملكي صادق ، إلا رتبة الملوكية العظمى ملوكية البر والسلام « ملك البر ثم أيضاً ... ملك السلام » (عب ٧ : ٢) . ثم ألم يلقبه المزمور « ملك كل الدهور » ؟ (مز ١٤ : ١٢) .

هل نسي التلاميذ سلطان ملوكيته الرهيب لما أمر البحر ليسكت والرياح لتهدأ وصار هدوء عظيم ؟ هل نسي التلاميذ كيف كان يعلم كمن له سلطان وليس كالكتبة ؟

أم نسى التلاميذ كيف وعد اللص التائب أن يدخل معه الفردوس عندما كان معتلياً عرش الصليب !

يبدو أنه لم يكن قد استقر بعد في أذهان التلاميذ مفهوم الصليب كعرش الرحمة حيث جلس الله الذي كانت ترمز إليه « الشاكيناه » في قدس الأقداس حيث كان يتكلم الله ... ولم يكن قد اتضحت الرؤيا في قلوبهم ليروا العرش السماوي والجالس في وسطه خروف قائم كأنه مذبوح !!

ولكن عذراً للتلاميذ لأنه لم يكن قد حل الروح القدس عليهم ليعرفوا معنى القوة الحقيقية ومصدرها العجيب .

وأما السبب الثاني فلأن السيد قد لمح من سؤال التلاميذ ، حالة الخوف والفرع التي تملك عليهم بسبب مطاردة رؤساء الكهنة والكتبة والفرسيسين لهم فاشتت نفوسهم سلطاناً زمناً لعلهم يتقون به شر المطاردين ...

ولكن هل نسى التلاميذ أنهم مدعوون لشرب نفس الكأس التي شرها الرب ولنفس الصبغة الدموية التي اصطبغ بها على الصليب ؟ فلماذا الهروب ؟ وإلى أين يكون — أعله بسبب هذا أمرهم المسيح أن لا يبرحوا أورشليم حتى ينالوا قوة من الأعالى ؟

هل نسى التلاميذ أنهم شركاء في الميراث والمجد وأنهم مدعوون أن يكونوا ملوكاً وكهنة لله ؟! وهل يمكن أن ينصب الإنسان ملكاً مع المسيح إلا على صليب ؟ وهل يمكن أن يكون الإنسان كاهناً لله العلى إلا إذا صار ذبيحة واصطبغت ثيابه بدم الخروف ؟ .

ولكن لماذا الخوف أيها التلاميذ ؟ ألم يظفر المسيح ، كملك ، بالشيطان وأعوانه « إذ جرد الرياضات والسلطين (التابعة له) أشهرهم جهاراً ظافراً بهم فيه (في الصليب) » (كو : ١٥ : ٢) .

ولكن عذراً أيضاً للتلاميذ فلم يكن الروح القدس قد حل عليهم بعد ولم تكن
كلمة الشهادة قد أنارتهم « لكنكم ستأخذون قوة من حل الروح القدس عليكم

وتكونون لي شهوداً » (أع ١: ٨) .

ولكن بعد أن حل الروح القدس وملأ الكنيسة سلطاناً وقوة وشهادة وعطايا
ومواهب وكرامات ، ماذا يكون عذر الكنيسة لو هي عادت تطلب شيئاً من سلطان
الدنيا أو كرامة من الناس أو مجداً أو معونة أو قوة أو أي شيء ...

لقد عثرت الكنيسة - في عثرة التلاميذ عينا ، ولكن إن كنا قد عذرنا التلاميذ
آنشد بسبب عدم حلول الروح القدس عليهم فَبِمَ نستطيع أن نعذر الكنيسة وهي تقول
وتشهد أن الروح فيها !!

ولكن للأسف فقد عثرت الكنيسة عبر التاريخ في نفس هذه العثرة عينا ، فكان
لما يضيق بها الأمر تلتجئ إلى الملوك ليقووا سلطانها ؛ ولكن بقدر ما كانت الكنيسة
تستمد القوة من الملوك بقدر ما كانت تفقد قوتها الروحية التي لا تقوم إلا في الضعف
الظاهري !! فكثيراً ما عجزت عن أن تضبط الإيمان بالإقناع والمحبة وهرعت إلى
الأباطرة ليستصددوا منشوراً ملكياً بالإيمان . ولكن بقدر ما كان يُستظهر الإيمان ،
ويتثبت على أيدي الملوك ؛ بقدر ما كان يضمحل ويضعف في القلوب .

وكثيراً ما تذلت تحت أقدام الملوك لما قوي مناوئوها فتملقت الولاة ليعزلوا
مناوئها ، ولكن بقدر ما كانت تتخلص من أعدائها بقوة السيف ، بقدر ما كان يتسلط
السيف عليها !! ...

كم مرة ضلت الكنيسة الطريق وخاب رجاء المسيح فيها ، كم مرة هجرته كملك
لتطلب رحمة الملوك بذلة العبيد ، ولم تتعلم الكنيسة من ملكها كيف قبل الصليب
كملك ، وأعظم من ملك ، ثمناً للحق وكان هو الغالب !!!

أما بداءة عثرات الكنيسة فكان أيام احتمائها في قسطنطين الملك في القرن الرابع
ليتولى حماية الإيمان بالسيف ، كحكم إسرائيل الأول ، بدل المحبة والصلاة وعهد

المسيح !! وجاء بعده الملك ثيودوسيوس ليأمر بهدم معابد الوثنيين بقوة العسكر كأيام ملوك إسرائيل في القديم بدل البشارة المفرحة بالمسيح والإقناع بكلمة الإنجيل !!!

وكأنما وجدت الكنيسة في قسطنطين الملك ومن بعده «مَنْ يَرُدُّ الملك لإسرائيل» الذي كان أمنية التلاميذ الأولى وأحلام المخاوف . أليس هذا هو قسطنطين الملك أول من قاد حرباً صليبية في العالم ، رافعاً الصليب على راية العداوة جاعلاً شعار الحياة هو نفسه شعار الموت والهلاك ؟ إذ لأنه اختلطت عليه الرؤيا فظن أن الصليب الذي رآه في الرؤيا والكلمة التي سمعها « بهذا تغلب » يعني أن يحارب الناس وينهب الممالك باسم الصليب بدل أن يفهمها وتفهمها معه الكنيسة : أن يغلب قوة الشيطان وعظمة العالم الكاذبة غلبة الخلاص والمجد الحقيقي كالمسيح !! ، وكما يحق للصليب !! ولكن للأسف لم يدرك التاريخ الكنسي بعد أنه وإن لم يكن عاراً على قسطنطين الملك أن يحارب أعداءه ، ولكن كان عاراً عليه وكل عار أن يحارب أعداءه باسم الصليب !!

الكنيسة لا يزال فيها فكر قسطنطيني فهي تتطلع أن يكون لها قوة وسلطان زماني إن لم تكن منفردة بقوة المال والرجال والقانون فيكون باحتمائها (بكنائس) أخرى قوية ! .

وكأنما قول الإنجيل هذا وعبر التاريخ جميعاً لم تكف الكنيسة لتعرف أن في اعتمادها على القوة الزمنية هجراناً أكيداً للمسيح كملك وإنكاراً أيضاً للروح القدس كمصدر للقوة والعزاء ! ولم تعرف بعد أن الكنيسة وكل من فيها مدعو للشهادة والصليب على مدى الدهور .

وكأنما الكنيسة لم تعرف بعد أن « ما لقيصر » يلزم أن يبقى لقيصر وأن « ما لله » يلزم أن يبقى لله .

فصدر القوة عند قيصر : المال وسياسة الدهاء والقدرة على البطش . ومصدر القوة عند الله : الروح القدس وقدرة الشهادة للحق والاستعداد للموت .

فأي إجتماع لهذا مع ذلك ؟ أو كيف يجتمع المال مع الروح القدس وهل يمكن أن
تحتهم سياسة الدهاء مع القدرة على النطق بالحق أو هل يمكن لأحد أن يهبط بالناس

وهو مستعد أن يموت عنهم ؟ إذن فهما قوتان متعارضتان إذا اجتمعتا معاً فلا بد أن تلغي
الواحدة منها الأخرى . لذلك فبقدر ما تميل الكنيسة إلى واحدة منها بقدر ما تبتعد عن
الأخرى . ولكن أية خسارة عظيمة تخسرها الكنيسة إن هي مالت إلى القوة الزمنية ،
إنها تفقد بالضرورة معونة الروح القدس لها فيعقد لسانها عن الشهادة للحق ولا تضبط
قدرة على فدية الناس ! ...

من هذا نتحقق عمق ما تحويه وصية المسيح « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله
لله » ، ويتبين قصده من الفصل بينها .

فقيصر سيعطل إلى الأبد رمزاً للسلطان الزمني والله لسلطان الروح ، ولا يمكن أن
نخدم الواحد بالآخر .

الله لا يمكن أن يتمجد بسلطان قيصر « لأن مجد السمويات شيء ومجد الأرضيات
آخر » (١ كور ١٥ : ٤٠) ، وكذلك الكنيسة . والتجربة في الإنجيل واضحة : عندما
تحمس الشعب ليدخل المسيح في تجربة السلطان الزمني تركهم ومضى وحده « ولما
أرادوا أن يأخذوه ويجعلوه ملكاً انصرف ... وحده » وعندما تباحثوا معه أوضح لهم أنه
يرفض مجد الناس « مجداً من الناس لست أقبل » . هذا هو رب الكنيسة ورأسها وهو
بسلوكه يخطط لها الطريق الذي تسلكه . فإن ارتاحت هي إلى مجد الناس فارقتها مجد الله
بالضرورة ، وإن هي سعت أن تكون صاحبة سلطان واقتدار بغير الروح القدس والمحبة
وقعت في الأسر والتيه ، وإن هربت من الصليب هجرها الروح ...

كذلك من الخطأ أن نسلب حق قيصر في الخضوع والولاء والإكرام لنضيفه إلى الله
والكنيسة ، لأن ذلك يرفضه الله كما رفض المسيح كل من يسلب حق أبيه وأمه ليعطيه
قرباناً لله (مر ٩ : ١٣) الله هو الذي قال : « أكرم أباك وأمك » فكيف يقبل الله
إكراماً مسلوباً ؟

الله هو الذي قال : « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » ، فكيف يقبل الله حقاً مغصوباً ؟ .

وسيان من حيث الخطورة والدوافع المنحرفة أن تطلب الكنيسة القوة من السلطان الزمني أو تخض على الإستهتار بقوة السلطان الزمني لأن في الأول خروجاً عن اختصاص الكنيسة ، وفقداناً لمصدر قوتها الروحية كما أثبتنا ... وفي الثانية خروجاً على المنطق المسيحي ووصية الإنجيل ، ووقوعاً في دينونة الله ، لأن الكتاب يقول « المقاومون (للسلطان) يأخذون لأنفسهم دينونة » (روم ١٣ : ٢) .

وفي الواقع يعتبر الإستهتار بالسلطان الزمني تشجيعاً للشر وللأشرار ولكن لا يزال هناك خطر بعيد المدى يتسبب من حض الرعية على الإستهتار بواجباتهم تجاه السلطان الزمني ، بحجة أن الكرامة والخضوع والولاء هما لله فقط وبالتالي طبعاً للكنيسة .

مثل هذا التعليم المخالف للكتاب المقدس يسيء إلى الله وإلى المسيحية عموماً إساءة بالغة إذ بذلك يدخلون في روع المؤمنين أن الله عدو لقيصر ، والمسيحية عدوة للدولة والوطنية ، وهذا افتراء وجهل . ولكن بهذا التعليم يجعلون الدين عثرة في طريق تقدم الإنسان وارتقاء الأوطان إذ يبشون التحيز والإنقسام والتكتل الديني مما يزيد بلاء التعصب و يولد عقدة الإضطهاد عند الأقليات فيجعلهم مركز ثقل في الدولة يعيق تقدمها . إن هذه الروح الغريبة عن المسيحية هي وليدة الجهل ، وهي التي كانت أحد الأسباب المباشرة لانفجار الثورة الشيوعية في روسيا ، لذلك كان أصحابها هدفاً لقصاص مرعب .

الكتاب المقدس لا يترك الكنيسة حرة أن تسلك كيفما يشاء رجالها ، فمنهج العلاقات بين الكنيسة والدولة واضح لا لبس فيه ولا إبهام وليس عذر لإنسان إن أخطأ فيها ، كائناً من كان ، أو إن هوسلك بخلافها . وها نحن نضع أمام القارئ الآيات المؤيدة لذلك :

(لوقا ٢٠ : ٢٥) « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » .

(روم ١٣ : ١) « السلاطين الكائنة هي مرتبة من الله » .

(رو ١٣: ١) « ليس سلطان إلا من الله » .



(رو ١٣: ٢) « إن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله » .

(رو ١٣: ٢) « المقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة » .

(رو ١٣: ٤) « هو خادم الله منتقم للغضب من الذي يفعل الشر » .

(رو ١٣: ٥) « يلزم أن يُخضع له ليس بسبب الغضب ولكن لسبب الضمير » .

(رو ١٣: ٧) « أعطوا الجميع حقوقهم ... الخوف لمن له الخوف والإكرام لمن له

الإكرام » .

(١ تي ٢: ١-٣) « فأطلب أول كل شيء أن تقام طلبات وصلوات وابتهاالات

وتشكرات ... لأجل الملوك وجميع الذين هم في منصب لكي نقضي حياة مطمئنة هادئة في كل تقوى ووقار لأن هذا حسن ومقبول لدى مخلصنا الله » .

(١ تي ٣: ١-٢) « ذكّرهم أن يخضعوا للرياسات والسلطين ويطيعوا و يكونوا

مستعدين لكل عمل صالح ولا يطعنوا في أحد و يكونوا غير مخاصمين حلما مظهرين كل وداعة لجميع الناس » .

(١ بط ٢: ١٣) « اخضعوا لكل ترتيب بشري من أجل الرب إن كان للملك فكمن

هو فوق الكل أو للدولة فكمرسلين منه » .

(١ بط ٢: ١٧) « خافوا الله . أكرموا الملك » .

الكنيسة والوطن

معلوم أن الحياة الأبدية هي الوطن السمائي للذين اختبروا وتعينوا من قِبَل الله لهذا الميراث الذي لا يفنى ولا يتدنس ولا يضمحل المحفوظ في السموات . ولكن لم تُدعَ الحياة الأبدية « بالوطن الأفضل » للإنسان إلا على أساس أن الحياة هنا هي « فاضلة » أيضاً ، لأن الأفضل لا يمكن أن يكون أفضل إلا بسبب وجود ما هو فاضل .

لا يمكن ولا نوافق أحداً أن يدعو الحياة هنا أنها نجسة أو دنسة فالذي خلقه الله ووقدسه لا تنجسه أنت . فكما أن كل شيء طاهر للأطهار كذلك الحياة أيضاً تكون فاضلة للفضلاء ...

الوطن السمائي لا يلغي وجود الأوطان . والسعي نحو الوطن السمائي لا يشمل معنى إنكار الأوطان . فالمسيح نفسه قيل عنه « وخرج من هناك وجاء إلى وطنه وتبعه تلاميذه » (مر ٦ : ١) مع أنه معلوم لدى الجميع أن المسيح قائم أبداً في حضن أبيه كما يقول الكتاب .

والحنين الذي ينمو في الإنسان جسدياً نحو وطنه الأرضي لا يعطل الحنين الذي ينمو في الإنسان روحياً نحو وطنه الأعلى ، لأن لكل حنين ميدانه الخاص الذي ينمو فيه ، فهذا في الجسد . وذاك في الروح ، وخطأ أن نخلط بين الإثنين ، أو أن نؤثر الواحد لنحبي الآخر ، فلكل حنين عمله في تكميل الإنسان ، وجيد للإنسان أن يكون سليماً معافى في كل مشاعره الجسدية ليؤهل أن يكون أيضاً إنساناً روحياً سوياً .

فالوطن الأرضي ضرورة للإنسان ليكون كاملاً جسدياً كما أن الوطن السمائي ضرورة ليكون كاملاً روحياً أيضاً .

نمو الجسد الطبيعي هو وحده ينشئ الحنين نحو الوطن الذي ترى فيه الإنسان ،
ونبل الإنسان وأمانته تحول الحنين إلى ولاء جميل .

أن نخدم الوطن الأرضي باجتهاد ، حصيلة طبيعية للنمو الطبيعي ، لأن إعالة الوطن
للإنسان من جهة ما يقدمه له من الأكل والشرب وعطف الأهل والأصدقاء وارتباط
مرح الصبوة بالأماكن ينشئ في الإنسان النبيل دوافع طبيعية ملحة لرد الجميل ومحمّله
تلقاءً روح المسؤولية للدفاع عنه !

إن كبت الروح الوطنية نوع من وأد الروح الإنسانية ومحاولة توجيه الإنسان نحو
وطنه السمائي على حساب احتقاره للوطن الأرضي قصور في فهم النفس البشرية ،
وإضرار بنموها ، والأجود أن ننمي في الإنسان توقير الإثنين فهذا حق وعدل وهو موافق
لروح الإنجيل أيضاً . والإنسان إذا ترك لطبيعته ، نجده أنه كلما نما روحياً قوي حنينه
للحياة الأبدية مع احتفاظه بعلائقه التي تربطه بوطنه وأهله وأصدقائه وجميع الناس
سليمة ناجحة نافعة .

أما تربية الشباب على أساس تغليب الواحدة على الأخرى باستخدام النهي
والتحذير والإزدراء فإنه ينشئ حتماً نوعاً من الكبت تختل على أثره علاقات الإنسان
بأهله وبلده ، ويغشاه شعور بالوحشة واليأس ويجعله تائهاً عن نفسه الحقيقية و يظل
يبحث عن شيء ضائع في حياته ولكن هيهات لن يجده ، لقد وُثدت وماتت ... إنها
الروح الوطنية (٥) . من هذا تظهر خطورة المهام الملقاة على الذين يتولون تدريس الدين
للسباب ويوجهون ميولهم وأهدافهم . أن نخدم الوطن الأرضي بإخلاص ونخدم الله
أيضاً باجتهاد ، حق ولائق لقول الرب « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » .

المسيح لم يقل اكتفوا بإعطاء قيصر ما له ، ولا قال اكتفوا بإعطاء الله ما له ، ولكنه
جمع بين الإثنين لكي نعطي قيصر والله كلاً منها حقه في مجاله ...

(٥) ومن الجهة الأخرى طبعاً يجب أن يوعظ الرجل المستتر الذي لا يسلك طريق النمو السليم الذي ينحاز إلى
الإستمتاع بشهوات الجسد وملذات الدنيا على حساب إهماله للروحيات واحتقاره للحياة الأبدية حتى يسترد
إتزانه في السلوك .

لو كانت حقوق قيصر هي نفسها حقوق الله لصار هناك استحالة ولصار قيصر نداً لله أو معادلاً له ... وحاشا .

حق قيصر يبتدىء و ينتهي عند حدود الوطن الأرضي .
وحق الله يبتدىء عند حدود ملكوته الأبدي في الوطن الأعلى ولا نهاية لحق الله .
إذن ليس هناك تعارض ولا هناك معادلة ...

حق قيصر هو حق الوطن وهو فرض و واجب يقوم به الإنسان جسدياً بكل ما أوتي من أمانة وشرف ، ومن أدب ومعرفة ، ومن شجاعة وثبات .

حق الله هو حق الروح فهو بالروح يؤدّى بالوداعة والتواضع ، وبالمحبة والصفح ، والفرح بالإهانة والإضطهاد .

وهكذا يتضح أن خدمة الواحد لا تعطل خدمة الآخر فلكل مهمة ما يناسبها من السلوك والإستعداد .

إننا نرى أن خدمة الوطن الأرضي لا تعطل خدمة الوطن السمائي ، وعلى هذا فإنّ جَمَعَ الإنسان بين الصفات اللازمة للأولى وضمها إلى الثانية ، يرى الإنسانية في أعلى صفاتها كيف تخدم الله جلّ إسمه .

كذلك فالإنسان الروحي إذا خدم وطنه فإنه يتفوق تفوقاً باهراً بلا نزاع و يكفي أن يضع القارئ الصفات الثانية على الصفات الأولى ليرى مدى القدرة الناتجة .

وإن كانت برامج التعليم الديني على وجه العموم قد قصرت فيما مضى من نحو تنشئة الروح البشرية تنشئة سوية ، فإنه قد حان للقادة أن يتداركوا الخطأ فيعدلوا البرامج والعقول حتى تستطيع أن تستوعب هذه الحقائق لبناء النفس بناءً سليماً .

الكنيسة وحرية المواطن المسيحي

حينما نقول أن ليس للكنيسة أن تعتمد على قوة السلطان الزمني ولا يليق لها أن تجمع بين سلطاتها الروحي والسلطان الزمني ، لا ينطبق قولنا هذا على المواطن المسيحي ، فالمواطن المسيحي في حياته الجسدية هو نفسه جزء من السلطان الزمني لأنه ربما يكون جندياً أو وزيراً أو ملكاً . فهو يرتبط حتماً بالسلطان الزمني يخدمه و يستخدمه أيضاً بلا حرج .

و ينتج عن ذلك حتماً أن تصرفات المواطن المسيحي فيما يختص بأمور السلطان الزمني لا تقع تحت سلطان الكنيسة قطعاً ... فالكنيسة لا تستطيع أن تلتفت نظروا ير مسيحي أو عسكري في تصرفاته الحكومية لأنه ليس تحت سلطانها .

الكنيسة تسأل المواطن المسيحي فيما يختص بإيمانه وعقيدته وسلوكه الروحي ...

وهذا يؤدي إلى أن حرية المواطن المسيحي مكفولة في التصرف وإبداء الرأي والإشتراك في كل ما يخص وطنه في كل الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على السواء ، دون الرجوع إلى الكنيسة ودون أن تكون الكنيسة مسئولة عن تصرفه طالما هو يعبد الله بخوف و يسلك حسب ناموس المسيح .

لذلك فالمفروض على الكنيسة أن تترك للمواطنين المسيحيين الحرية الكاملة في قيامهم بأعبائهم الوطنية حتى لا تكون الكنيسة مسئولة أمام الدولة عن تقصير أبنائها في أدائهم الواجب الوطني .

بل المفروض بالأولى أن تحثهم على القيام بأعبائهم الوطنية وتذكّرهم دائماً أن

يخضعوا للرياسات والسلطين ولكل ترتيباتهم كقول الإنجيل (رو ١٣: ٢١)،
في ٣: ٢١) حتى تصبح الكنيسة نفسها قد أدت واجبها الوطني كأمر الإنجيل — لأن
الفعل في الآية جاء بصيغة الأمر «ذكّرهم أن يخضعوا» .

ولكن دون أن توحى الكنيسة للمؤمنين بالتزام خطية معينة أو بسلوك تصرف
معين تجاه الدولة ، حتى لا تكون مسئولة أمام السلطان الزمني عن تصرف زمني ؛
لأن الكنيسة مسئولة فقط أمام المسيح عن تصرفها الروحي .

رجل الدين ، والدولة :

رجل الدين بوجه عام يجب أن يمثل فكر المواطن الحر ويمثل فكر الكنيسة أيضاً ...
فإذا تكلم كان مسئولاً أمام الدولة عن كلامه فيما يختص بالأمر الزمنية سواء كانت
اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية .

وإذا تكلم بأمر الكنيسة وكما تعلّم عليه في الأمور الاجتماعية أو الاقتصادية أو
السياسية التي هي أصلاً ليست من اختصاص الكنيسة صار هو والكنيسة مسئولين
أمام الدولة ... لذلك يلزم الكنيسة أن لا تأمر رجل الدين أن يتكلم إلا فيما يختص
بالشئون الكنسية وفي دائرة اختصاص المسيحية حتى لا تقف الكنيسة مسئولة أمام
السلطان الزمني ، لأنها لا تُسأل قط إلا أمام المسيح روحياً .

رجل الدين عامة له كل حقوق المواطن الحر . والرسامة لا تلغي شخصيته كإنسان
وإنما تضيف إليها صفة كنسية ، وحقوقاً إلهية ، فهو يشبه المسيح يحيا ، وباسمه يكرز
ويتكلم ، وبفمه تعلّم ويوبّخ ، وبسلطانه يحل ويربط ، وهو سفير الكنيسة أينما حلّ
في دائرة رعايته ... ولكن صفة الكاهن الكنسية لا تعطيه حصانة ضد مؤاخذات
الدولة ، فهو يمثل أمام الدولة كمواطن أولاً وقبل كل شيء لذلك يلزم أن يكون
حريصاً في معرفة الواجبات التي تربطه بالدولة وحقوق الوطن عليه يؤديها جميعاً في دقة
ومبادرة ، وكما سلك السيد له المجد يسلك هو أيضاً ناظراً كيف بادر المسيح ودفع
الجزية دون احتجاج مع أن القانون آنئذ لم يكن يسمح بجمعها من المواطنين وإنما من

الغرباء فقط ...

الكاهن: رب أسرة حسدية أفرادها كلهم مواطنون للدولة يعلمهم من عرق حسنه

لذلك فله لدى الدولة حقوق المواطن الكادح ، وله أيضاً أن يعلن عن رأيه كمواطن مسئول ويعطي صوته في حينه . كما أن الكاهن أيضاً راع لشعب ، ولكن بسبب أن الكنيسة لا الدولة هي التي أقامته على الشعب ، فإنه يصبح مسؤولاً عن رعيته أمام الكنيسة وليس أمام الدولة ، كما يصبح عليه أن يعلم رعيته بما تأمره به الكنيسة التي أقامته . وليس للكنيسة أن تأمره أن يعظ أو يعلم إلا في حدود اختصاصها ... والكاهن مسئول أن يهد لشعبه بواسطة خدمة الكلمة والصلاة حياة التوبة لتخلص نفوسهم في يوم الرب .

ولا يتسلط الكاهن على شعبه كحاكم ولكن كخادم وبخوف الله كما يقول الله نفسه « إذا تسلط على الناس بارٌ يتسلط بخوف الله كنور الصباح إذا أشرقت الشمس » (٢ صم ٢٣ : ٣) .

ليست الرسامة عقد خدمة يُبرم بين الإنسان والكنيسة ويكون الإنسان هو المتقدم ، ولكنها عهد أبدي يعقده الله مع الإنسان بشرط أن يكون الله هو الداعي ... ، فيرتبط الإنسان بالله برباط الروح الأبدي ويُختم العهد بأصبع الله ويظل محفوظاً في السموات ... « لأنه وضع لي عهداً أبدياً متقناً في كل شيء ومحفوظاً » (٢ صم ٢٣ : ٥) .

وشرط تكميل العهد أن يتنازل الإنسان عن ملكيته لنفسه فيصبح الله مالكاً لحياته « فلا يحيا الإنسان فيما بعد لنفسه » . لكي يكون الكاهن مستعداً دائماً أن يموت كل يوم ليتمم عهد رسامته من أجل خراف الله الضالة ...

لهذا يلزم جداً أن يكون الإنسان المقدم للكهنة حراً لنفسه غير مدين لأحد بشيء لئلا يصير بعد الرسامة تحت نير أحد أو تحت نير العالم ، وكيف إذن يكون مستعداً أن يموت لله ؟ ...

يلزم أن يكون المقدّم للكهنوت قد وفى عهد محبته للناس جميعاً كوصية المسيح حتى لا يتبقى بعد الرسامة عداوة منه أو له !

و يلزم بالضرورة أن يكون قد وفى الجميل لوطنه ولا يكون متهرباً من واجب للدولة حتى تُحسب نفسه أمينة كنفس بار، وغير محسوبة عنده... الرسامة تربط الكاهن بشعبه برباط سري كما يرتبط الزوج بزوجه فيصير الكاهن وشعب كنيسة جسداً للمسيح . لذلك لا يستطيع الكاهن بعد الرسامة أن يرتبط بعهد آخر أو يخدم تحت نير آخر، لذلك فهو بالضرورة أيضاً لا يستطيع أن ينخرط في الجيش أو يحمل السلاح أو يتطوع لغير الكنيسة . إنه مشغول في مهمته العظمى .

الكاهن جندي عامل في جيش خلاص الرب ليست له راحة ولا أيام استידاع ، فهو يعمل بلا هوادة تحت رئاسة المسيح « كرئيس جند الرب » في حرب مع العدو الحقيقي لا تنتهي إلا بانتهاء هذا الدهر .

أما إن قام وطنه بحرب في الخارج أو الداخل ، فهو الأمين على معنويات رعيته يثبت روح الصبر والإحتمال والشجاعة و يفقد الأرامل والأيتام والمصابين والذين أصبحوا بلا عائل أو مأوى ، وبالنهاية فإن خدمة الكاهن لائقة ونافعة للدولة أيضاً إن في أيام السلم أو الحرب على السواء .

مسئولية المواطن المسيحي تجاه أنظمة الحكم

على المواطن المسيحي أن يدرك أنه مسئول أمام ضميره وأمام التاريخ عن أنظمة الحكم في الدولة ...

فأي فساد أو إفساد في أنظمة الحكم والنكوص بها إلى حالات الرجعية والعنصرية والحزبية وما ينشأ عن ذلك من فساد المجتمع كله وتدهور الإقتصاد والغلاء والبلاء ، لا بد وأن يقع أول ما يقع على المسيحي ، لأن طبيعته الروحية توحى إليه أن لا يتهرب من تحمل التبعات حتى ولو لم يكن مشتركاً في تسببها ...

فإن كنا قد علمنا أن الكنيسة ليس لها أن ترشده ، كذلك أيضاً ، لا يمكن أن تسنده — إلا بالصلاة — في تصرفه في كل الأمور الاجتماعية والإقتصادية والسياسية ؛ من ذلك تظهر جسامه التبعة الواقعة على المواطن المسيحي من حيث تفهم أنظمة الحكم ومتابعة تطورها متابعة واعية حتى يستطيع أن يزن كل موقف من المواقف ويحكم حكمه الخاص المبني على المعرفة الاجتماعية الحرة ، وفهم الأوضاع السياسية والإقتصادية قياساً على ما مرت به بلادنا سابقاً وما تعانيه البلاد الأخرى في الحاضر حتى يخرج حكمه سليماً ناضجاً غير متحيز ، دون أن يقحم الدين أو الكنيسة أو مصالحه الشخصية في حكمه ... وبذلك يضمن المواطن المسيحي أنه لن ينساق في تيارات خطيرة « احترسوا من أن تنقادوا بضلال الأرباء » (٢ بط ٣ : ١٧) .

والذي نود أن نوضحه للمواطن المسيحي أن حالة اللامبالاة بمجريات الأمور في الدولة لا يمكن أن تنتهي إلا بخسارة شديدة حينما يصحوفلا يجد نفسه في الركب . مع أنه إذا حُكم على فرد بالعزل السياسي نجده يضطرب أشد الإضطراب و يفزع في أعماق نفسه حينما يحس بمفهوم معنى العزلة ، فكيف يستسيغ المواطن أن يعزل نفسه

بنفسه ولا يتأثر بركب الحياة الجديدة التي يمر بها الوطن عامة أمام عينيه ؟

إننا سوف نُسأل يوماً من أولادنا وذوينا عن الدور الإيجابي الذي قننا به في تحرير وطننا ورقية ، فإذا نجابوب عن أنفسنا ؟

والمواطن المسيحي لا يستطيع أن يعتمد على مسيحيتة في التهرب من واجباته الوطنية لأن في ذلك إساءة لمسيحيته وتحميلها ما لا تطيق ، فالمسيحية وبالتالي الكنيسة ليس لها اتجاه خاص في أنظمة الحكم ولا تناصر وضعاً اجتماعياً أو سياسياً ، ولا تمالي أي نظام إن كان حسناً ولا تقاومه إن كان رديئاً ؛ ولكنها تعمل ما هو أعظم من ذلك كله ، فهي تهتّب أولادها حرية كاملة ليتصرف كل واحد منهم في أمور الدنيا حسب أصول الدنيا دون أن يجرح ضميره المسيحي ، فيناصر الوضع الأفضل اجتماعياً كان أو اقتصادياً أو سياسياً بكل ما أوتي من معرفة إجتماعية وإقتصادية وسياسية دون أن يكون في مقاومته للأردأ تهوراً أو استهتار .

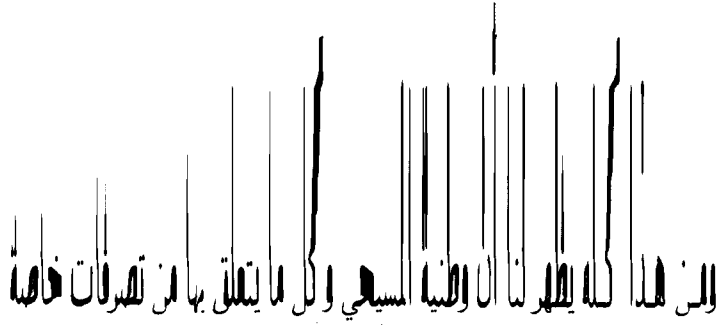
وليُعلم المواطن المسيحي أنه سوف يُسأل من الدولة ليعطي الجواب عن نفسه إن هو مالا النظام الفاسد أو ساند الأفكار الرجعية سواء كان عن خوف أو جبن أو استهتار أو مدهانة أو خيانة .

صحيح أن الكنيسة لن يصيبها سوء إذا أخطأ المواطن المسيحي ، لكنها ستحمل عاره كما تحمل الأم عار إبنا الذي يُضبط في خيانة . والكنيسة لا تطيق أن تكون أمّاً للجناء أو الخانعين أو الخونة .

وبالمثل أيضاً فالمواطن المسيحي مسئول عن نفسه إن هو قاوم الحكم الناجح البناء وتآمر عليه في الخفاء أو العلن ، فليتحمل وحده ما يصيبه ، ولو أن المسيحية والكنيسة كلها ستظل تن من أجله كما تن الأم من أجل ابن عاق ، لأنها لا تطيق أن تكون أمّاً لأولاد عصاة متمردين على الحق .

والجهل لا يعني في الحالتين ، لذلك كم هو ضروري أن يكون المواطن المسيحي شجاعاً وديعاً أميناً للحق — أينما وُجد — واعياً لكل جديد يقرأ ويتابع الحوادث

الجارية في وطنه .



وعامة سواء في الإجتماع أو الإقتصاد أو السياسة إنما تنبع من كيان المواطن لا من كيان الكنيسة ، تغذيتها ثقافته الخاصة وتربيته المدرسية . فإذا عرفنا أن الدولة هي المسئول الأول عن ثقافة المواطن وتربيته المدرسية ، تأكدنا أن الدولة في النهاية هي المسئولة عن وطنية المواطن المسيحي لا الكنيسة أو رجال الدين .

ومن ثم فعلى الكنيسة أن تدع المواطن المسيحي يتحرك بحرية في كل الاتجاهات كما يشاء وكما تمليه عليه تربيته ونشأته وثقافته ، ويتحمل هو تبعه تحركه . وتظل الكنيسة فوق كل هذه التحركات جميعاً تعمل في اختصاصها لخلاص نفسه وإهداء أقدامه في طريق ملكوت الله .



الكنيسة وعقدة الإضطهاد

إن في شعور الإنسان بالإضطهاد كحالة واقعة مستديمة خطراً على بناء النفس البشرية وعلى مستقبل كفاءتها وإنتاجها ، هذا بالنسبة للإنسان كمواطن ، وأما بالنسبة للإنسان كمسيحي فإن الإحساس بالإضطهاد مع عدم القدرة على تفهمه وقبوله خطر على كيان الإيمان كله ، وهنا عمل الكنيسة ...

موضوع الإضطهاد عموماً مشكلة يلزم أن يُنظر إليها بمنظاريين ، منظور علم النفس ومنظار الدين حتى يستقر الرائي إلى العوامل ثم إلى الحلول .

ونحن نقتصر على رؤيتها بمنظار الدين فنكتفي بتقديم الحلول دون الخوض في العوامل النفسية ، لا تهيئاً من المشكلة ولكن إلتماً بالإختصاص .

فلنفرض الآن أنه يوجد اضطهاد فعلاً فهل هذا يتعارض مع إيماننا المسيحي ؟ أو هل يؤثر على حياتنا الداخلية وجهادنا الروحي ؟ وهذا السؤال يعود بنا إلى اختصاص المسيحية ، هل وعدنا المسيح أننا نجوز معركة الحياة بسهولة وكرامة وأجناد دنيوية كشهود له وكساعين بالتوبة نحو ملكوت الله ؟ أم أنه سبق فأئذرننا أن الباب المؤدي إلى الحياة الأبدية ضيق غاية الضيق وأن الطريق نفسه كثر غاية الكرب ؟

ها نحن نضع أمام القارئ إنذارات الرب آية آية لننظر ما قد سبق الرب ووعد به ولنرى هل الضيقات التي نجوزها في الحياة هي في صميم المنهج المسيحي ومن مستلزمات الإيمان أم أنها تحدث لنا جزافاً ؟

- ١ — « إن كان العالم يبغضكم فاعلموا أنه قد أبغضني قبلكم » (يو ١٥: ١٨)
- ٢ — « اذكروا الكلام الذي قلته لكم ... إن كانوا قد اضطهدوني فسيضطهدونكم » (يو ١٥: ٢٠)

٣ - « كلمتكم بهذا لكي لا تمثروا سيخرجونكم من المجامع بل تأتي ساعة فيها يظن

كل من يقتلكم أنه يقدم خدمة لله » (١٦: ١٠)

٤ - « سيسلمونكم إلى المجامع وفي المجامع يجلدونكم » (مر ١٣: ٩).

٥ - « بضيقات كثيرة ينبغي أن ندخل ملكوت الله » (أع ١٤: ٢٢)

٦ - « طوبى للمطرودين من أجل البر » (مت ٥: ١٠)

٧ - « طوبى لكم إذا طردوكم وعيروكم وقالوا عليكم كل كلمة شريرة من أجلي كاذبين » (مت ٥: ١١)

٨ - « أيها الأحياء لا تستغربوا البلوى المحرقة التي بينكم حادثة لأجل امتحانكم كأنه أصابكم أمر غريب » (١ بط ٤: ١٢)

٩ - « إن غيّرتم باسم المسيح فطوبى لكم لأن روح المجد والله يحل عليكم » (١ بط ٤: ١٤)

١٠ - « فلا يتألم أحدكم كقاتل أو سارق أو فاعل شر أو متداخل في أمور غيره ولكن إن كان يتألم كمسيحي فلا يخجل بل يجدد الله من هذا القبيل » (١ بط ٤: ١٥-١٦)

١١ - « فمن يؤذيكُم إن كنتم متمثلين بالخير ولكن وإن تألمتم من أجل البر فطوباكم » (١ بط ٣: ١٣ و ١٤)

١٢ - « لأن هذا فضل إن كان أحد من أجل ضمير نحو الله يحتمل أحزاناً متألماً بالظلم » (١ بط ٢: ١٩)

١٣ - « لأنه أي مجد هو إن كنتم تُلطمون مخطئين فتصبرون بل إن كنتم تتألمون عاملين الخير فتصبرون فهذا فضل عند الله لأنكم لهذا دُعيتُم » (١ بط ٢: ٢٠)

إذن فالإضطهاد في المنهج المسيحي حقيقة ضرورية وهي في الواقع شبه حتمية !
فمن ذا يستطيع أن يلوم الله ؟

ولو دققنا في حياة الرب يسوع وفي حياة الرسل وبالأخص القديس اسطفانوس أول الشهداء والقديس بولس الرسول عمود الإيمان مثلاً ، لوجدنا أن الإضطهاد الذي وقع عليهم كان أساسه رؤساء الكهنة وأتباعهم والمتعصبون لعقائدهم ! وإذن

فالإضطهاد في حد ذاته ضرورة لتكميل الشهادة أو كما يقول القديس بطرس « لأجل امتحانكم » .

إذن فلا يهنا بعد ذلك أن نلثفت إلى المصدر الذي ينبعث منه الإضطهاد ، بل يلزم أولاً أن نفحص أنفسنا هل نحن مستعدون للشهادة للحق بمقتضى إيماننا المسيحي أم لا ، فإن كنا مستعدين يلزم بالضرورة أن نستعد لتحمل الإضطهاد من أي مصدر كان دون أن نلوم مضطهدين أو نتململ من آثار ونتائج الإضطهاد حتى يتزكى إيماننا لدى الله ، لأن الإيمان الذي لا يدخل الإختبار لا يُعتبر إيماناً ولا نُجازى عليه بشيء « وإن كان يجب تُحزنون يسيراً بتجارب متنوعة لكي توجد تركية إيمانكم ... للمدح والكرامة والمجد عند استعلان يسوع المسيح » (١ بط ١: ٦-٧) .

وليتيقظ القارئ و يصحو لئلا يُسرق جهاده بسبب تدمره و يصير تبعه وآلامه التي يتألم بها بسبب الحق والإيمان كأنها لا شيء .

وإن كانت توجد مسببات أخرى للآلام لا حصر لها ومصادر متعددة لأتعب الإنسان ومضايقاته فإنه لا يوجد منها ألم مقدس وتعب مبارك وضيق مطوّب مثل الذي يحدث لنا بسبب الإضطهاد من أجل الحق واسم المسيح .

ولماذا نحتمل الآلام والخسارة الناشئة من المرض ولا نحتمل الآلام والخسارة الناشئة من الإضطهاد ؟ مع أن الأولى لا ثمن لها أما الثانية فكرمة في عين الله « لأن روح المجد والله يحل عليكم » ... وهل يمكن أن يُقاس المجد العتيق أن يُستعلن فينا الذي سنصير شركاء فيه بالآلام التي نحتملها الآن مهما كانت ثقيلة ؟ ...

إن نظرة قياسية رزينة إلى سبب الإضطهاد ونتائجه تجعلنا ندرك ما أدركه الرسول يعقوب فهتفت معه « احسبوه كل فرح يا إخوتي حيناً تقعون في تجارب متنوعة » .

ولكن ماذا نقول في المواطن المسيحي الذي اعتاد الشكوى من الإضطهاد بسبب و بغير سبب وفي كل وقت في مناسبة وفي غير مناسبة ؟

نقول إن إصرارنا على الإحساس بالإضطهاد بعد أن عرفنا أنه ضرورة إيمانية
وامتحان الناموس في طاعة ملكوت الله بلزماً بأن نقف وقفة واعية خطرة

لنقرر مرة واحدة إما نحن للمسيح أو للعالم ! ...

وحينئذ لا يعود هناك تذرلاً نجني من ورائه إلا ازدياد العقدة اتساعاً وخطورة ،
وعداوة للناس وكراهية للعمل .

المنفذ إلى رفع عقدة الإضطهاد :

صحيح أن الوطن ورث هذا الإنقسام وهذا المرض الخبيث من العصور المظلمة ،
حينما كان يسود الجهل الديني عامة الشعب ، وحينما كان يحكم هذا الوطن ولاية غرباء
مستبدون متعصبو الفكر ، وتتألب عليه حكومات غير رشيدة سياستها الظلم والإستبداد
والقسوة والإرهاب بلا مبرر . ثم جاء الإستعمار الغربي بدهائه السياسي المريع ، وعمله
على التفرقة العنصرية وبث روح الفرقة والعداوة الدينية ، وصحيح أيضاً أن وطننا
ورث هذا الوضع الطبيعي وضع الأقلية المنكشمة بديانتها المنفردة في التطهير والغفران
والخلاص مما كان سبباً في إثارة كوامن الأغلبية ... ولكن نقول أنه بالرغم مما كان وما
هو كائن فنحن نواجه عصرأ جديداً بلا شك ، فالحكومة آلت إلى أيد أمينة وعقول نزيهة
مستنيرة وقلوب رحيمة وضمائر حرة غير مستعبدة للمطامع ، ودخلت السياسة في عصر
من أزهى العصور التي مرت عليها البشرية من فجر قيامها حتى الآن ؛ إذ يتحكم فيها
العقل والضمير الإنساني وتوجهها أهداف ثابتة كريمة (٥) خالية من التعصب والتحيز ،
وتتم في تجارب متلاحقة سريعة للتنقية والتصفية على أساس من الخبرة القديمة المؤلمة ،
وعلى هدى الواقع الحي وما تشير إليه الإحصائيات من مستقبل متعطش إلى العمل
والجهد ، وبوحي التجارب التي مرت بها الدول الأخرى ، والغرض الوحيد الذي
تتمناه الدولة أن تسعد شعبها وتعبر به العوز الذي يهدد حاضر العالم والمحنة التي تنتظره ...

لذلك أصبح على الكنيسة أن تنبه المواطن المسيحي لكي يفيق ويعي دوره الخطير

(٥) يتضح ذلك من روح الميثاق الوطني واتجاهاته .

في هذه الحركة الكبرى ، بأن يعمل شيئاً في قلبه ، يعمل في الخفاء كوصية المسيح حتى يستطيع أن يواجه النور بالنور، والوطنية بوطنية مثيلة ، والأمانة والنزاهة والإستنارة والحرية والوعي والعمل المنتج الدائب بقلوب تصفح عن الإساءة ، وضمان لا تدين ، ولا تحقد ، ونفوس راضية شاكرة على القليل ليزيد ، وعلى الألم ليخف وينكمش ، فلا تحسب للمسيء إساءته ، ولا للظالم ظلمه ، ولا للحاقد حقده ، ولا للجائر جوره ، بل نشكر على كل حال ومن أجل كل حال وفي كل حال حتى « يضيء نوركم هكذا أمام الناس » .

متى تُرفع عقدة الإضطهاد؟

إذا شعر الإنسان بعقدة الإضطهاد واستقرت فيه فهي ستظل باقية مهما أوتي من مقدرة على كتبها وإخفائها . وهي ستظل تعمل أيضاً فيه لتهد من كيانه النفسي والإيماني مهما أخذ الإنسان من حقوق ومهما حصله من الفوارق...

إذن فما الحل؟

نود لონبه ذهن القارىء إلى الكلمات القليلة القادمة فهي تحمل الحل للمشكلة :
نقول إقبل الإضطهاد ! ونقول أيضاً إقبله ، إقبله من كل قلبك ، إقبله دون سبب ، وبدون نقاش ، اقبله بشكر كوصية المسيح ، وحينئذ سترى كيف تحدث المعجزة الكبرى إذ ستحس في الحال وفي أعماقك أنك لست إنساناً مضطهداً وأنها مجرد نسب وقياسات ، وإنك أفضل حالاً من كثيرين مثلك تماماً في المواهب وفي كل شيء ...

* * *

احترس !! إنه عدم الشكر هو الذي يهد في القلب طريقاً لعقدة الإضطهاد لتسكن وتملك وتسود وتخرب النفس والجسد ، والإيمان أيضاً . أين إيماننا وأين ما تصليه الكنيسة في صلاة الشكر؟

إنه الطمع في ثروات الدنيا وفي الأموال والكرامات والوظائف هو الذي يجعلنا نقيس أنفسنا بجارنا أو بزميل لنا فنضطرب ونغضب ونحقد ونحسد ونثور وتتوتر أعصابنا

فنمهد في القلب طريقاً للشيطان ليملك ويحكم و يفسد ويخرب الحاضر والمستقبل



إنها الأذن غير المتدربة على التفريق بين الأخبار التي تبني والأخبار التي تهدم وغير المميّزة لسماع الحق من الإسماع إلى الأضاليل والإشاعات الكاذبة المهولة . تندس أقاصيص الإضطهاد وحكايات المظالم وتدخل في القلب لتبديد سلامه وتشيع فيه الإضطراب والبلبلة بعد الرضى والشكر و ينعكس الإضطراب والقلق على حياة الإنسان وسلوكه وعمله وحديثه وهكذا يسري الوباء من مريض لسليم . أين الكنيسة والتعليم الصحيح واختبار الأرواح ؟ .

ولكن هل يوجد إضطهاد حقيقي ؟

لقد أصبحت الشكوى من الإضطهاد وباءً يعم جميع الناس بأديانهم وطبقاتهم وفئاتهم ومهنتهم المختلفة ، حتى أصبح من العسير أن نحصل على عينة نقية من الإضطهاد نستطيع أن نضعها في مستوى الإضطهاد الحقيقي الذي يتكلم عنه الإنجيل . فاضطهاد الطبقات بعضها لبعض ، واضطهاد العناصر البشرية ، واضطهاد المستعمرين للوطنيين ، واضطهاد الفئات والمهن ، واضطهاد الأغلبية للأقلية . كل هذه وغيرها من حركات الإضطهاد التي يوج بها العالم كله إذا وقع المسيحي تحت نيرها يستحيل طبعاً أن ينسب ذلك إلى مسيحيتة .

كذلك هناك أنواع أخرى كثيرة للإضطهاد ، ولكن يلزم أن نتبين أي نوع من الإضطهاد نجوز ، لئلا تكون مجرد معاكسات ، أو لئلا نكون مخدوعين نلقي اللوم على غيرنا ونحن سبب اللوم وعلته ، أو لئلا نستثقل ثمن الإيمان ونكون نحن سبب الغرامة لا الإيمان .

فهناك مثلاً أنواع للإضطهاد هي في الواقع حالات خاصة يقع تحتها المسيحي وغير المسيحي كأن يكون رئيس العمل مثلاً رجلاً مريض النفس محباً للرشوة أو يميل إلى الممالة أو الفتنة أو القسوة لمجرد حب الإنتقام ، ويكون هذا كله بسبب عقد نفسية

ورثها هو عن حالات مماثلة أو عن ظروف خاصة ، وهذه بطبيعة الحال ستؤدي إلى سوء المعاملة وسيخص المسيحي نصيب منها حتماً ...

فهل يمكن أن يُحسب هذا اضطهاداً بسبب الدين ؟ كلا لأن الإضطهاد من أجل إسم المسيح يلزم أن تكون دوافعه في نفس صاحبه واعية كل الوعي واضحة كل الوضوح بحيث يباشر الإضطهاد عن قصد وإصرار.

إذن فإضطهاد مثل هذا هو مجرد تألم بالظلم وهو محسوب لدى الله ، ولكنه ليس اضطهاداً « لأن هذا فضل إن كان أحد من أجل ضمير نحو الله يحتمل أحزاناً متألماً بالظلم » (١ بط ٢ : ١٩) .

وكذلك أنواع أخرى من الإضطهاد كثيرة ومتعددة كإضطهاد أصحاب العاهات أو ناقصي الخلقة ، أو ذوي الوجوه الذميمة ، أو ذوي الحرف الحقيمة ، أو ذوي الأسماء الشاذة غير المألوفة مسيحية كانت أو غير مسيحية ، أو ذوي الملابس الغريبة كما يصنع الرعاع بالأجانب أو كما يصنع الصبية وأحياناً الكبار بالقسوس إذا صادفهم في الطريق ... كل هذه الحالات وما يماثلها لا يمكن اعتبارها حالات اضطهاد موجه ضد المسيحيين فدوافعها جميعاً تخلو من عنصر الإضطهاد المبيّت وهي مجرد معاكسات ولا تزيد عن كونها عدم ثقافة العامة وتأخرهم الإجتماعي الشديد .

ومن ناحية أخرى يلزم تصفية جميع حالات الإضطهاد التي تحدث بسبب سوء تصرف المواطن مع رئيسه أو زملائه كأن يكون قليل المجاملة قليل البشاشة ، كما تلقّن في تعليمه الديني المتزمت ، فلا يستطيع أن يؤدي واجبه الإجتماعي في المناسبات العامة والخاصة ، كثير التهرب من ملاقة الزملاء والرؤساء ، رديء الهندام ، معتزاً بنفسه وأخلاقه ، غير متعاون ، متعصباً لدينه ، أو عقيدته ، غير متجاوب في تفكيره وتصرفه .

إن سلوك أي مواطن — بأي دين كان — مثل هذا السلوك سيؤدي حتماً لا إلى إضطهاد فحسب بل إلى زعزعة كيان العمل وإضعاف روح الإنتاج وخلق حالة توتر دائم في العمل ، مما سيؤدي حتماً إلى محاولة التخلص من مثل هذا الإنسان ... ونحن لا

يمكن أن نعني المواطن المسيحي من تحمل تبعات مثل هذا الإضطهاد الواقع عليه
بكاملها مضافاً إليها تحمل تبعه الضرر والخسارة الناتجة من تصرفه بمثل هذا السلوك ...

ولكننا نعود فنلقي كلمة الإضطهاد الديني هنا ، فدوافعه إجتماعية محضة .

على أنه توجد حالات واضحة من الإضطهاد يحتملها المواطن من أجل الحق عامة
أو من أجل الأمانة على أموال الدولة أو لشرف بلاده ، يضطربها المواطن أن يسلك
سلوكاً مستقيماً يكون نتيجته إفتضاح الغش أو الإختلاس أو المؤامرة و يتسبب هذا في
معاقبة الآخرين ، وحينئذ يبدأون في المؤامرة ضده والكيد له ... ليس الدافع هنا
إضطهاداً من أجل الدين ولكن الدافع ملوث وخليط وعسير أن نستخرج منه إتجاهاً
دينيّاً ...

أما الحالات التي يحدث فيها الإضطهاد من أجل الدين فهي التي تحدث بوحى
التعصب المباشر ، وبسبب ضيق التفكير الديني ، وتلويث الوعي الروحي عند
المتدينين ، سواء كانوا رجال الدين أو من عامة الناس رؤساء كانوا أو زملاءً أو
أصحاب أعمال ... وما نظن أن الدولة في وضعها الإشتراكي التقدمي تستطيع أن
تساير مثل هذا الوعي السقيم بل ولا يمكن أن تحمله أو تتحمل مسؤوليته .

ولكن تدخّل الدولة في مثل هذه الحالات ما نظن أنه يكفي ، بل إن التوجيه
والكلمة العليا بل والأحقية الأولى هنا هي لكبار علماء الإسلام من رجال الدين
والشخصيات الوقورة التي لها في قلوب العامة كل التبجيل والإحترام . هؤلاء لابد أن
يكونوا مع المحبة والسلام وإستتباب روح المودة على ميعاد ...

ونحن نؤمن أن الدولة الإشتراكية لابد قادمة على عصر تحتاج فيه لكل يد عاملة
ولكل يد كاتبة ولكل عقل مفكر . بل سيأتي العصر الذي فيه نسمو بالشعور التحيز
للأسرة والعصبية الضيقة والتكتل الطائفي والتعصب المذهبي والديني بوجه عام ، حتى
يستوعب الفرد معنى الإنسانية في صورة أعلى . والإشتراكية هي التجربة الأساسية
للوحدة إذ تتجمع فيها أديان دون أن تكون هذه موضع تحزب أو تناحر أو تعصب .

والمطلوب منا كمسيحيين أن ننزل بمبادئ المسيح في ميدان الإحتكاك العملي

والفسكري ، فإذا لم تتزكى المحبة وتعلو فوق كل تيارات البيئة وتغلب كل المقاومات الطبيعية والمصطنعة فباطلة هي مسيحيتنا .

— متى يعدّل الوعظ في الكنائس لنرى جيلاً يمد يده بالمحبة والسلام ولو كان خدّه ملطوماً !

— متى تعدّل المناهج كلها في كل بيت وفي كل ناد وترتفع الحواجز ليعيش الإنسان ! .

الإضطهاد الديني الحقيقي :

لوجعلنا حكمنا على الإضطهاد الديني مبنياً على الدوافع الباعثة على الإضطهاد ودققنا في الدوافع حتى نأخذ فقط بالدوافع الواعية والمصرّة في مباشرتها للإضطهاد المبيّت عن قصد وسبق إصرار، لوجدنا بشهادة التاريخ أن ذلك النوع من الإضطهاد لا يحدث إلا في حالتين : في حالة الدول التي كانت تتخذ من العقيدة الدينية إطاراً محدّداً لشكل الدولة ، وفي حالة العصور المظلمة التي مرت على الكنيسة بسبب انحراف الرؤساء الدينيين . وفي الحالة الأخيرة كانت السلطة الكنسية هي التي تقوم بالإضطهاد ضد بعض المسيحيين . وتاريخ أوروبا في العصور الوسطى هو أبغض شاهد على ذلك .

الكنيسة والتعصب الديني

لا يمنع أن يكون الإنسان متمسكاً بإيمانه وعقيدته ، بل إن هذا ضرورة ، لا من حيث المفهوم الديني فحسب بل ضماناً لسوية النفس البشرية وصحتها وثبات جهادها وسلامة منطقتها .

والرجل السوي المتمسك بإيمانه وعقيدته أفضل من الذي يستهتر بالقيم الدينية على كل وجه .

— ولكن ما أبعد الفرق بين التمسك السوي بالدين والتعصب له !

ولكن كيف يكون التمسك السوي بالدين ، وكيف ينشأ التعصب له ؟

— الدين إما أن يوصل إلى معرفة الحق وإما لا يوصل ...

— فإذا وُصل الإنسان بالدين إلى معرفة الحق نال الحرية « تعرفون الحق والحق يحرركم » .

— وإذا نال الإنسان الحرية صار سيداً للمواقف مميزاً للأفكار والأعمال والأرواح يحكم على الأمور بلا تحيز ولا خطأ ... « الإنسان الروحي يحكم في كل شيء ، ولا يُحكم فيه من أحد » (١ كو ٢ : ١٥) .

— والحرية تعني أن لا يعمل الإنسان شيئاً قط مضطراً بل لأنه يعرف الصالح يعمل بلا اضطرار ولأنه يعرف الباطل لا يعمل ولا يتهديد الموت !

— والحرية تعني أن لا يتعبد الإنسان لأوهام الناس وخرافات الأسلاف ، لأن عين الحرية التي تنظر بها كل شيء وتفحص بها كل شيء هي معرفة الحق !

— علامة الحرية الحقة هي أن يكف الإنسان عن فعل الخطية لأن عمل الخطية دلالة العبودية « من يفعل الخطية هو عبد للخطية » .

— لذلك فإن الذي يبلغ الحرية الحققة أو حرية الحق هو الذي يكون تمسكه بالدين تمسكاً سوباً ...

أما الذي لم يبلغ الحرية بمعناها الحقيقي فقد أخفق في معرفة الحق ، وكل ما تبقى له هو منطق الإيمان وأوامره ونواهيه ، يؤمن بها بلا وعي ، تتحكم فيه كما يتحكم السيد في العبد ، لا يستطيع أن يحكم في شيء بل يحكم فيه من كل أحد .
— وكل من هو ليس حراً فيما يؤمن به ، يتعصب له مضطراً . وكل متعصب للدين أقرب ما يكون إلى الخطية لأنه مسلوب الإرادة !!

— ولا علاج للتعصب إلا أن نزيد له المعرفة الصحيحة لعله يبلغ إلى الحق الذي هو الله وحينئذ فقط يبلغ الحرية « وحيث روح الرب فهناك حرية » .

١— والمسئول الأول عن التعصب الديني هم القادة والمعلمون الذين لا يراعون المستوى النفسي للمتدين ، والذين يلتقون الحقائق الإيمانية دون نقاش . وهذه الصورة الصارمة في التعليم تظل هي رائدهم ومثلهم الأعلى مع أن المسيح لم يعلم هكذا ، بل كان يستخدم الحوار في تعليمه حتى مع أعدائه فكان يبي سامعيه ، ويفتح أمامهم آفاق المعرفة ، ويكشف لهم الحق المخفي وراء كل مثل أو تشبيه أو معجزة .

ولكن يلزم أن نعترف بالحقيقة المرة ، وهي أن معلمي الدين كثيراً ما ينقصهم المعرفة والحق وبالتالي تنقصهم « حرية مجد أولاد الله » ، لذلك يخرج تعليمهم أكثر شهاً بتعليم الكنية والفر يسين منه إلى المسيح .

وهذا النوع من التعليم أي التلقين الإجباري بالفهم فقط لا يصلح للمسيحية إطلاقاً ، فسراً المسيحية كله متوقف على مقدار استعلان الحق الإلهي في قلب الإنسان . والحق يرشد الإنسان إلى السلوك وإلى العبادة والصلاة وكل عمل روحي آخر في حرية رزينة ناجحة ... دون أن تكون العبادة أو الصلاة أو أي عمل روحي آخر مُلزمًا للإنسان بصورة فرض يعمل به الإنسان مضطراً أو مجبراً ، المسيحية لا تعرف هذا النوع من العبادة .

الإنسان في المسيحية فوق السبب وفوق كل طقس آخر كما يقول الكتاب
« السبب لجعل للإنسان وليس الإنسان للسبب » ... (مر ٢: ٢٧) .

ولكن ليس معنى هذا أنه يمكن للإنسان المسيحي أن يعيش بدون طقس أو ترتيب
كنسي أو يخترع لنفسه طقوساً أو ترتيباً آخر... كلا ، إن المعنى ينصب على كيفية أدائنا
للعباداة والطقوس وكيفية سلوكنا في الحياة عموماً . فالمسيحي يعرف ما يعمل قبل أن
يعمله ، والمعرفة الصحيحة تجعله يصل إلى الحق الإلهي ، والحق يجعل الإنسان يباشر
أعماله الروحية بحرية دون أن يصير عبداً لها .

— كل عمل روحي نعمله سواء كان عبادة أو طقساً أو صلاة بدون أن نعرف
قيمتها الروحية ويُستعلن لنا الحق الذي فيه ، سوف نعمله باضطراب ، وكل عمل
روحي يُعمل تحت اضطراب ، هو عبودية للأعمال الروحية وليس عبادة لله .

— وأي إنسان يباشر الأعمال الروحية تحت اضطراب — أي دون أن يكون قد بلغ
الحرية المسيحية في أدائها — فإنه يتعصب لها تعصباً أعمى ، ولا يطبق المناقشة فيها ،
لأنها تكون قد ملكت على حياته ، وقد تعبد لها فاستعبدت هي إرادته ومنطقه وأبعدته
عن الحق وحرمته من الحرية « حرية مجد أولاد الله » .

لذلك فإن المتعصبين هم أبعد الناس عن الحق وأقل الناس فهماً للحرية بل إنهم
يحسبون أن الحرية ضد الدين .

الكتبة والفريسيون كانوا متعصبين للديانة اليهودية ، وشاول كان إمام المتعصبين
لا عن إدعاء ولكن حقيقة ، فقد كان مدققاً في الفروض ، ملتزماً بالواجبات ، مواظباً
على الصلوات ، أو كما يقول هو عن نفسه أنه كان « من جهة البر الذي بالناموس بلا
لوم » .

ولكن لم ينفع كل هذا بل حُسب له وحُسب عنده أنه خسارة ونفاية بعد أن
استُعلن له المسيحية بإتساعها اللانهائي بحريتها التي تبلغ إلى « أعماق الله » . « لأن
الروح يفحص كل شيء حتى أعماق الله » (١ كو ٢: ١٠) .

هذا النوع من التعصب ممكن أن نسميه « التعصب بالتلقين أو بالفهم الناقص » وهو نوع سائد ولا خطر منه .

٢ - أما المسؤل الثاني عن التعصب فهم المتعصبون أنفسهم وذلك في طريقهم لتقبل المبادئ الإيمانية . فإذا استخدم الإنسان عاطفته فقط في قبول الحقائق الإيمانية دون أن يستخدم قوى الحكمة والتمييز في تفهمها وفي التعمق في معانيها وفي اكتشاف الحق الذي فيها ، فإن العاطفة تبدأ تلو موازيتها شيئاً فشيئاً حتى تسيطر على قوى الفهم أيضاً وتطغى على قوى التمييز وتلغى عمل الحكمة ولا يتبقى للإنسان إلا منطق مبادئ إيمانية + عاطفة ، وهذا أخطر أنواع التعصب الذي فيه لا يتورع « المؤمن » أن يقترب الضرب والقتل أيضاً ليحيا الإيمان ولتسود عاطفته ...

٣ - وهناك نوع آخر من التعصب لا هو عن فهم ولا هو عن عاطفة ولكن عن ادعاء . وأدعاء التعصب يلجأون إلى الظهور بمظهر المتعصبين للدين المدافعين عن الإيمان ، حتى ينالوا بعض الحقوق وسط الجماعة ، أو يحتفظوا بمظهر المتدينين ، لمركبات نقص خاصة عندهم !

وهذا النوع يعيث في الأرض فساداً وهم مصدر الفتاوي الدينية الجاهلة ، الذين يروجون الإشاعات عن الإضطهاد حتى يثبتوا وجودهم كمدافين عن الدين وأغلبهم يطمحون لمراكز الكهنوت و يدفعون غالباً للحصول عليها لأنها أمن وظيفة يتسترون فيها .

وهذا وباء في الكنيسة يفسد جوهرها و يظهرها بمظهر لا يتناسب إلا مع العصور الوسطى ، ولا يمكن أن تُشفى منه الكنيسة إلا إذا ارتفع مقياس الوعي فيها ...

٤ - آخر الأصناف وأهمها في رأينا هو تدريس التعصب !!
نعم تدريس التعصب !!

و يكفي أن يعرف القارئ المبدأ الذي يقول به بعض المعلمين « لا تضع يدك إلا في يد من يؤمن بمبادئك » !! ليأخذ صورة نسبية لكيفية التوجيه في التعليم الديني عند

البعض بهذا المبدأ . وطبعاً يقصد الرائد أو المعلم أن يمنع طالب الدين من الاختلاط لا



من دينه أيضاً بل والذين من عقيدته ، وإنما يكونون مختلفين فقط في المبادئ !!

أن يلقن الشاب أو الصبي روح العزلة والانفصال والإنكماش بهذه الصورة أمر خطير على المواطن المسيحي . إن مثل هذا الاتجاه في التعليم الديني سيجعله حتماً شاباً منعزلاً منفصلاً غير متجاوب مع مجتمعه وشعبه وبلده يأنف من زملائه ويتعالى على مرؤوسيه .

وشاب مثل هذا ينشأ كثير الحنين لبيئته التي ترى فيها أكثر من حنينه نحو مجتمعه فيفقد كل عاطفة نحو خدمة بني وطنه إذ يشعر في نفسه أنه غريب عنهم بل غريب عن وطنه نفسه ، كما علّموه عن واجب الشعور بالغرابة بطريقة منحرفة !! مثل هؤلاء الشباب يكونون كمثّل الذي يظل متعلقاً بأمه بعد زواجه فتفسد حياته الزوجية ويخفق أن يكون زوجاً وتظل عالقة فيه خصال (العيال) .

وهكذا يتحمل الوطن وحده عبء هؤلاء الشبان المسوخين و يغرم عن سوء تربية هو منها بريء !

وتشخيص هذه الحالة هو عدم صلاحية برامج التربية وسوء التوجيه والرقابة المنزلية عند بعض الأسر التي تحض أيضاً على الإنعزال وتنهى عن مصادقة الناس .

الكنيسة وصلتها بالحروب

الكنيسة ليس لها أبداً أن تصلي من أجل نصرة الجيوش ولكن عليها دائماً أن تصلي من أجل السلام...

الكنيسة لا تقر الحرب لأي سبب كان ، مهما كان ، فالحرب عندها ليست وسيلة مشروعة للتفاهم ولكنها لا تملك أن تمنعها ...

الكنيسة لا تقر الإعتداء بأي سلاح وبأي وسيلة حتى باللسان ، ولا تقرُّ رد الإعتداء لأنها تسلمت من الرب نفسه كيف أسلم ذاته لأعدائه فاعتسبهم أحياء ...

الكنيسة لا تقرُّ الحرب كمبدأ ، ولكنها لا تستطيع أن تتجاهلها حينما تقع كما قال الرب « وسوف تسمعون بحروب وأخبار حروب أنظروا لا ترتاعوا لأنه لا بد أن تكون هذه كلها » (مت ٢٤: ٦) .

الكنيسة تجتهد لكي تمنع قيام الحروب بالصلاة والوساطة والتوسل والدعوة للسلام ما أوتيت من جهد وكرامة ونعمة في أعين الملوك والرؤساء فإذا وقعت الحرب فلا مناص من أن تسلم بها كحالة واقعة ، ولا تمنع أولادها من أن يبذلوا حياتهم من أجل الوطن . إنها تشيِّعهم إلى ميدان القتال بالصلاة كمسافرين فقط ثم تظل تصلي من أجل السلام !!

إنها لا تطلب نصراً لأحد على أحد فالكل عندها إخوة وهي أم ، وكأم تظل تتوسل إليهم أن يكفُّوا ، وكعمروس لإله المحبة لا تستطيع أن تخاصم أحداً أو تقف عدوة لإنسان ...

ولكنها لا تخاف أبداً من الذين يقتلون الجسد ، كقول الرب ، من أجل ذلك سهل
عندها وغر ذي خط أن ممت أعز أولادها ليفدى الوطن لأنها لا تخشى عليهم إلا من

الخطيئة وعقابها الأبدي .

الحرب خطيئة الدول المتحاربة لا خطيئة الجنود المتقاتلة !
والمسبب في الحرب يحمل وحده وزرها ، وكل ما يتخلف عنها ، كقول الرب ،
« لا بد أن تأتي العثرات ولكن ويل لمن تأتي بواسطته العثرات » .

الذين يموتون في الحرب ليسوا عندها شهداء إيمان ، ولكنهم شهداء للوطن ، يخلدهم
التاريخ ولكن لا تخلدهم السوء إلا على قدر إيمانهم وأعمالهم ...

تظل الكنيسة في أثناء الحرب مركزاً للسلام وميناءً هادئاً لراحة كل النفوس
المتعبة ، تخرج من عزلتها — يخرج الأسقف والكاهن والشماس — ، لتفتقد الكنيسة
الأرامل الكثيرات اللاتي فقدن أزواجهن في الحرب وألوف الأيتام الذين أصبحوا ولا
عائل لهم تأوي الذين بلا مأوى ، تطيب القلوب الحزينة ، تشجع النفوس الخائرة ،
تبث روح الشجاعة في المتخاذلين ، وتعظ بالصبر والشكر والإحتمال ، ترصد الأموال
من قوتها لتخدم بها المحتاجين كما يعلمنا القديس أنبا شنودة في القرن الرابع كيف آوى
في ديريه جميع العائدين من الأسر بعد نصره الجيش المصري وتولى تمريرهم وإطعامهم
من مؤونة الرهبان !



الجزء الثاني

مقالات في تقييم الفكر الاشتراكي

نشرت هذه المقالات تباعاً
في ما بين الفترة من نوفمبر ١٩٦١ – يناير ١٩٦٢

الإشتراكية من وجهة نظر مسيحية

ظهرت مع بقية المقالات كمقدمة لها في نوفمبر ١٩٦١

ليس للمسيحية اتجاه معين في نظام الحكم ، ولكنها تقول دائماً بالحرية والحكم الأفضل :

« جئت ليكون لهم حياة ويكون لهم أفضل »

فأفضل نظام للحكم ، وأفضل نظام للحياة ، هو ما تبغيه المسيحية وتعمل على تحقيقه . والمجتمع الإنساني في تطور مستمر يرتقي بنظام الحكم والحياة ، والقول عن نظام ما أنه مسيحي دون نظام آخر يخرجنا عن جادة المسيحية .

فالمسيحية لا تزكّي حكماً على حكم ، ولكن تركز دائماً الانتقال من نظام حكم إلى نظام حكم أفضل ، وتعمل باجتهد لهذا الانتقال .

والإشتراكية تهيب حكماً أفضل مما عاشه الإنسان تحت عهود الملكية الإقطاعية والرأسمالية وأيام السخرة . فالإشتراكية حققت حتى الآن ارتقاءً في كل شيء ، ولا سيما في مفهوم كلمة « الإنسان » .

فبعد أن كانت كلمة « الإنسان » تعبّر في بلدنا عن حالة فردية مستقلة ، أغلبها عليل ، أصبحت اليوم تعبّر عن صورة لمجتمع عام ناهض ؛ وهذا الارتقاء في التعبير عن كلمة « الإنسان » تتلّف له المسيحية ، فوحدة الناس وتآلفهم واشتراكهم في التعب والراحة هدف أساسي من أعظم أهداف المسيحية الذي تعمل على تحقيقه بشتى وسائل البذل والتضحية .

فإذا كانت الاشتراكية تعمل لتحقيق وحدة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً
وسياسياً، فهي تقوم فعلاً بإعادة تشكيل الإنسان وإعطائه سمات عامة جديدة،

إذن، يمكننا أن نقول إن الاشتراكية تجربة عظمى لميلاد مفهوم جديد للإنسان في
جمهوريتنا الحديثة... وإن جاز هذا التعبير، صح لنا أن نقول إن حكومتنا تتجه الآن
بشعبها إلى مجتمع حر ناضج، أو بالحرى صورة الإنسان القادر على أن ينزل سباق الدنيا
ليفوز بحياة حرة شريفة.

ولكن متى رأينا ميلاد شعب يحدث دون آلام وأنين؟ متى كان للإنسان أن يفوز
بالصورة الأرقى دون أن يجوز محنة فقدان الصورة الأردأ؟

لقد صح فينا قول بولس الرسول حينما كان يتكلم عن الذين يشتهون أن يتغيروا إلى
الحالة الروحانية دون أن يخلعوا عنهم الصورة المادية بقوله: «ننث مثقلين إذ لسنا نريد
أن نخلعها بل أن نلبس فوقها.»

نحن نعلم أن الذين أصابتهم القوانين الاشتراكية بخسارة مادية يثنون. ولكن لن
ينفهمهم الأئين، بل سيزيدهم ثقلاً على ثقل، ويفقدون القدرة على التجديد. فإن
أرادوا سلاماً لأنفسهم، فعليهم أن يخلعوا نهائياً صورة الإنسان الأرستقراطي التي
عاشوها، ويلبسوا في قلوبهم صورة إنسان المجتمع الاشتراكي الجديد ليعيشوا أعضاء
عاملين متجاوبين فيه.

وليعلم الجميع، أنه قد انقضي عهد السعادة المرتكزة على المال، وذاب السلطان
القائم على اتساع الغنى والمقتنيات!!

فنحن الآن نوّس في بلدنا سعادة جديدة، جديدة في نوعها لم يتذوقها شعبنا قط،
وهي سعادة المشاركة، المشاركة في المال والعمل وفي كل شيء حتى المتاعب والآلام،
والأحزان والأفراح، سعادة التعاون على رفع قيمة الإنسان في بلدنا.

أما من تقبل روح الاشتراكية في قلبه وارتضاها نهائياً حياة له وللناس، فقد صار

هو صاحب العز والجاه بين قومه ... وأما من ظل يتحسر على غنى ماضيه ، متمسكاً بأشلاء ثروته يخفيها هنا ويخفيها هناك ، فليسمع ما يقوله الإنجيل : « هلم الآن أيها الأغنياء ابنكوا مولودين على شقاوتكم القادمة ، غناكم قد تهرأ وثيابكم قد أكلها العث ، ذهبكم وفضتكم قد صدئا وصدائهما يكون شهادة عليكم ويأكل لحومكم كنار . قد كنزتم في الأيام الأخيرة . هوذا أجرة الفعلة الذين حصدوا حقولكم المبخوسة منكم تصرخ ، وصياح الحصادين قد دخل إلى أذني رب الجنود ، قد ترفهت على الأرض وتنعمت . »

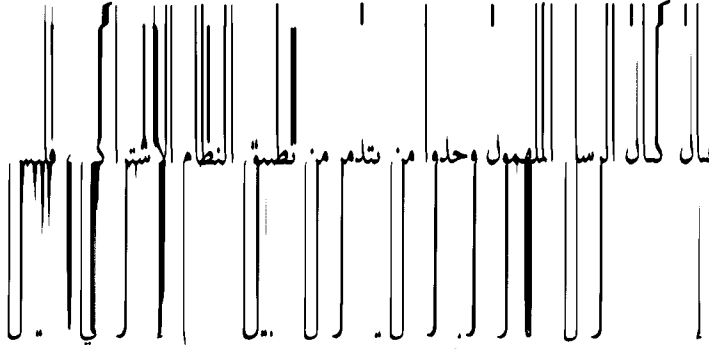
هذا هو المال سر تعاسة الإنسان ، طالما يزيد عن حاجته !!
أما السعادة الحققة فلن تشرق في قلوبنا حتى نتمم وصية الإنجيل :
« من له ثوبان فليعط من ليس له ، ومن له طعام فليعط هكذا . »

فيجب أن نسير مع الاشتراكية ، ونعطي أكثر مما نأخذ ! ، ونعطي بسرور لنصيب السعادة ، ونجعل الحياة سهلة أمام الآخرين ! ... وإلا فلن نسعد ولن نعيش ، لأن الحياة عطاء والسعادة عمل . « مغبوط هو العطاء أكثر من الأخذ » .

ولكن رب قوم غضبوا من القوانين الاشتراكية الجديدة فعز عليهم السلام وأصابتهم مرارة اليأس ، وهؤلاء أيضاً نقول : هوبوا على أنفسكم ، فليس ممكناً قط أن يولد الإنسان إلا بعد أن يورث أمه الضعف والمرض والقلق ، ونحن من آلامكم نصوغ صورة المجتمع الجديد رضىتم أو لم ترضوا ، ولكن ليتكم ترضون وإلا فهلم نحتكم إلى الإنجيل :
نقرأ في سفر الأعمال عن حادث مماثل ، إذ لما أسس الرسل نظام الحياة المشتركة بينهم « لم يكن أحد يقول إن شيئاً من أمواله له ، بل كان عندهم كل شيء مشتركاً ... إذ لم يكن أحد محتاجاً ، لأن كل الذين كانوا أصحاب حقول أو بيوت كانوا يبيعونها ويأتون بأثمان المبيعات و يضعونها عند أرجل الرسل ، فكان يوزع على كل واحد كما يكون له احتياج » .

ولكن حدث في أثناء تطبيق هذا النظام أن تدمرت فئة خاصة من المنضمين إلى هذه الشركة وهن اليونانيات « وفي تلك الأيام إذ تكاثر التلاميذ حدث تدمر من

اليونانيين على العبرانيين أن أراملهم كن يُغفل عنهم في الخدمة اليومية » .



مستغرباً أن نجد من يعترض من الأغنياء على تطبيق الاشتراكية في مجتمعنا .

والحق أننا نرى أن الحكومة دائبة على تعديل مناهجها ومراجعة قوانينها وتطويعها ، إلى أن يتحقق العدل بصورة عامة ، وترفرف الرفاهية أخيراً على كل الشعب كما وعد الرئيس بذلك .

غير أنه ليس من العدل في عرفنا أن نستعجل الزمن ، إن كنا نؤمن بالخلود وإلا فليسمع هؤلاء الذين يشنون : « من سخر ك ميلأ واحداً فاذهب معه اثنين » .

ولكن ثمة علة أخرى تكاد تفسد مجتمعنا وتعطل زحفه نحو النور ، وهي كثرة تطلُّعنا إلى المستقبل ، لا كمن يستطلع الحقائق ولكن كمن يريد أن ينكرها و يود لو لم تكن . فإن كان هناك عشرون سبباً للتفاؤل وسبب واحد ليس فيه تفاؤل ، تشاء منا ... فهل من علاج لهذه العلة التي ورثناها من ماضينا العليل ؟ ، ألا يمكن أن نسير في النور ما دام لنا نور كوصية الإنجيل حتى لا يدركنا الظلام ؟!

إن الانشغال النظري في مستقبل الأعمال والأنظمة الاشتراكية يضعف كثيراً من واقعها الحي ، لأن مستقبل الاشتراكية لا يعتمد قط على أنظمة مرسومة أو خطة مدروسة ، وإنما يعتمد على مقدار ما استوعبه الشعب فعلاً من هذه الأنظمة ... لأن الاشتراكية في حد ذاتها هي تطور طبيعي لقدرة الإنسان على تحقيق العمل المشترك .

لذلك كان من المستحيل على الإنسان إذا تعذر عليه قبول خطوة ما في الحياة الاشتراكية ، أن ينتقل إلى ما بعدها انتقالاً حراً واعياً .

لهذا أصبح من المحتم أن نقبل تجارب الماضي كلها عن رضى ، حتى لا ننعزل عن الحاضر . كما يلزم أن نحيا في حاضر خبرتنا الاشتراكية بوعي ، ونتمشى مع كل قانون عن إيمان واعتناق ، حتى نستطيع أن نكون نحن أنفسنا جزءاً فاعلاً في مستقبل

إشراكيتنا .

ولكن عندما يتوقف المواطن ليسأل : وماذا سيكون بعد هذه الأنظمة والقوانين ؟
كان ذلك بادرة خطرة ، تدل في غير لبس أو إيهام على أن الشخص قد بدأ في التخلف
وأخفق في اللحاق بالتطور الإشتراكي ...

فإذا كنا جادين في التعرف على مستقبل التطور الإشتراكي في الدولة ، فعلينا أن
نقبل ما هو كائن منها !! فسر مستقبل الإشتراكية لا يعرفه إنسان قط إلا الذي يعيش
حاضرها .

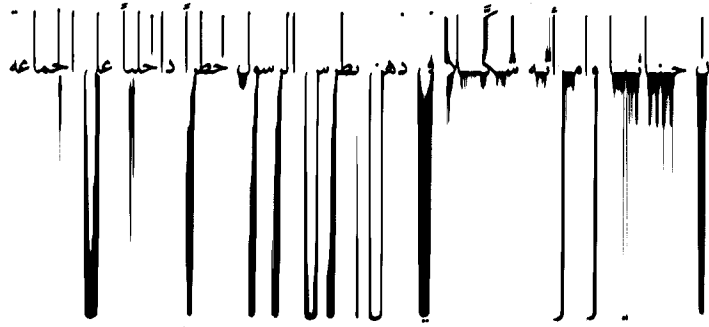
أما الذين لهم مظهر الإشتراكية وهم في الحقيقة قد تخلفوا وأخفقوا في اللحاق
بتطورها ، فهؤلاء قد صاروا عالة على المجتمع مهما كانوا ذوي أساء ووظائف ، فبلدنا
الآن يتحرك كله ، وكل متخلف يصير ثقلاً بل مركز تمزيق في جسم الدولة وأشد
ضرراً عليها من ذوي الإقطاع ...

وليصدقني القارىء وإلا فلنحتكم إلى الإنجيل :

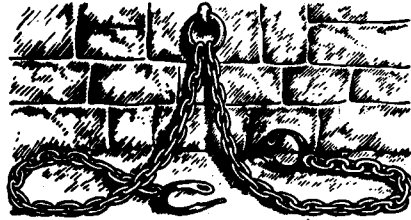
حدث لما اجتمع الرسل وأسسوا الحياة الإشتراكية فيما بينهم ، كان النظام المتفق
عليه أن يبيع الناس حقوقهم وبيوتهم وكل ما يملكون ويسلموا أثمانها للرسل للصرف
على الجماعة كلها ... ولكن حدث أن اندس بين الجماعة شخصان « رجل إسمه
حنانيا وامراته سفيرة باع مِلْكَاً واختلس من الثمن ، وامراته لها خبر ذلك ، وأتى بجزء
ووضعه عند أرجل الرسل ، فقال بطرس ياحنانيا لماذا ملأ الشيطان قلبك لتكذب على
الروح القدس وتختلس من ثمن الحقل ، أليس وهوباق كان يبقى لك ولما بيع ألم يكن
في سلطانك . فإ بالك وضعت في قلبك هذا الأمر ، أنت لم تكذب على الناس بل على
الله . فلما سمع حنانيا هذا الكلام وقع ومات وصار خوف عظيم » .
أما باقي القصة فيتلخص في أن بطرس الرسول حكم على امرأة حنانيا أيضاً فوُفِعت
وماتت في الحال .

واضح من قصة الإنجيل أن بطرس الرسول لم يقرر سوء العقاب على الذين هم

خارج المسيحية آنئذ ولكننا نراه يقرره بالنسبة لحنانيا وامراته المؤمنين بها .



المشتركة التي تعيش بروح واحدة . والآن نسأل : كم من الناس أرادوا خداع الحكومة
فبددوا أموالهم ووزعوا أطيابهم وأخفوا ودائعهم وزوَّروا شهاداتهم واختلسوا حقوق
الدولة ثم قالوا نحن اشتراكيون وهتفوا باسم العدالة ؟
لهؤلاء يقول الإنجيل : « أنتم لم تكذبوا على الناس بل على الله » .



مفهوم الحرية

في عرفنا لا يمكن أن يقوم حكم فاضل إلا على أساس من الحرية السليمة . فهل في الاشتراكية التعاونية الديمقراطية حرية سليمة بالمفهوم المسيحي ؟

إننا حينما نتكلم عن الحرية ، نتجه مباشرة نحو العمل ، والتفكير فيه . فالذي يحدد معالم الحرية في ذهننا دائماً ، هو قدرة الإنسان على أن يفعل ما يريد و يفكر و يقرر ما يشاء ...

ولكن هذا التعريف عندما يطبَّق عملياً ، يواجه محنة قاسية . لأن أعمال الإغتصاب والظلم والقسوة ، وأفكار الشر والبغض والتعصب ، هي أعمال وأفكار لا يمكن أن تصدر عن إرادة حرة ، بل تدل دلالة واضحة على أن الذي يعملها ليس صاحب إرادة سوية ، بل هو واقع تحت مؤثرات نفسية وأخلاقية مريضة ، يجب أن يتحرر منها . فإن كانت الإرادة مكبلية بالمؤثرات الضارة ، ومستعبدة لعادات ورذائل ، فكيف يقال أنها حرة ؟ ...

فالحرية في مفهومها السليم إذن لا تحتل أن يأتي الإنسان من الأعمال والأفكار ما يريد ، وإنما ما هو خير وصالح .

فالإنسان يكون حراً بكامل معنى الحرية حينما يريد الخير عن فرح وقبول ، ولا يريد الشر ولا يستطيع التفكير فيه .

ولكن ما هو الخير وما هو الشر ؟

للخير والشر تعاريف شتى لا يتسع لها هذا المقام . ولكن ونحن الآن بضدد الحديث

عن الاشتراكية ، لا نجد للخير إلا تعريفاً واحداً هو: كل عمل يعود على الجماعة بالنفع العام .

نقول الجماعة لا الفرد ، ولا بضعة أفراد معاً أيضاً . لأن العمل الذي يعود على الفرد أو على بضعة أفراد بالنفع ، ليس هو النفع العام ، وإنما هو محاباة ، والمحاباة ليست من الأخلاق ؛ أو هو صدقة وإحسان ، والإحسان مذلة وامتهان للإنسان .

وعلى نفس القياس نقول إن الشرفي المفهوم الاشتراكي ، هو كل عمل أو تصرف يسيء إلى الجماعة أو يتعارض مع مصالحها .

فالإشتراكية إذن في سَنِّها للقوانين التي تحد من عمل فئات من الناس ، مثل الرأسماليين وذوي الإقطاع والمستغلين من أصحاب المصانع ، التي يصدر عن مباشرتها لحرية الخاصة ضرر وإساءة لصالح الجماعة كلها ، إنما تقوم بإجراء لا يتنافى مع الحرية في حد ذاتها ، بل يدخل في صميم معناها السوي . وهذا الإجراء يحد من اتجاههم السيئ ، لا من اتجاههم السليم . فالحرية كالسفينة لا تسير في الاتجاه الأمين ، إلا حينما تضبط دفتها وفق الغاية .

وليت القارىء يدرك خطورة إعطاء حرية مطلقة عامة للشعب الذي فيه فئات جشعة مستبدة ، وفئات عاجزة محتاجة للقمّة ، لأن الحرية المطلقة ستصبح حينئذ سلاحاً في يد القادر المستبد ، أما العاجز والمحتاج فلن يجديه تاج الحرية الذهبي نفعاً ، ومن يلومه إذا هو باعه ليشتري اللقمة ؟

لنرفع أولاً الفوارق الطبقية ، ونعيد توزيع الثروات توزيعاً عادلاً ، ونوقظ الفكر الاشتراكي ، ونؤمّن الشعب ضد الإنتكاس ، ثم نطلق الحريات إطلاقاً وليس من خوف ... لأنه إن تمكن العدل أخصبت الحرية .

وفي النظر الاشتراكي ، لا تختلف الإجراءات الموجهة نحو المال ، عن الإجراءات الموجهة نحو الحرية ، فالصلة جد وثيقة بينهما ، لأن كل قوة منها خطيرة ، يمكن أن تدمر ويمكن أن تبني . وهي لذلك تحتاج إلى ضبط وتوزيع عادل ، حتى تكفل المصلحة

العامة .

فالأغنياء اشتروا الحرية من الفقراء ، واحتكروها ، كما اشتروا منهم أرضهم وسواعدهم .

وماذا أفادت الحرية في الماضي حين كانت بدون رقابة وتوجيه ؟ هل أفادت المجتمع العام ؟ أم أفادت المنتهزين وحدهم على حساب العامة ، والشعب لم يجن من ورائها إلا التخريب والإضراب والحرق والعصيان وإثارة الذعر والفوضى .

ونحن لا نستطيع أن نقول أننا تحررنا إلا إذا أعدنا توزيع الحرية كما أعدنا توزيع المال ، فليست غاية الاشتراكية أن تطعم الجائع فقط ، بل غايتها أن تحرر الإنسان : « لأنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان » كما تقول الآية .

كذلك فإن محاولة الدولة اكتشاف الذين يُخشى من تأثيرهم الفكري أو الخلقى أو المعنوي على الشعب ، واتجاهها إلى إيجاد حل لعزلهم عن الإدارة والسياسة والوظائف العامة ، هو في الواقع عمل يختص بصميم الحرية وبصميم الاشتراكية .

فكما أن الحرية السليمة في مفهومها العام ، لا يمكن أن يتسع صدرها لما هو شر ، كذلك هي لا تقبل في مفهومها الاشتراكي من يسيء إلى المصلحة العامة ، وفي هذا يقول بولس الرسول « اعزلوا الخبيث من بينكم » .

والإشتراكية لا يمكن أن تمنح الحرية للناس بالقدر الذي يمكنهم من الشر . والشر في الإشتراكية كما قلنا هو الإساءة إلى المصلحة العامة . وهذا المبدأ الاشتراكي نجده واضحاً من الاتجاه المسيحي كما جاء وصف بولس الرسول « كأحرار وليس كالذين الحرية عندهم سترة للشر » .

إذن فالإشتراكية لها مفهومها الخاص للحرية . ونحن نستطيع أن نقول أنه مفهوم صحيح ، قادر على أن يحقق نفسه في مجال العمل والفعالية ، فينتج ويأتي بثمار كثيرة .

وهذا بعينه هو نظر المسيحية لمفهوم الحرية على المستوى الروحي . فالمسيحية لا ترى

أن الذي يعمل الخير والشر هو الحر، بل الحر هو الذي يستطيع أن يعمل الخير فقط .
فالحرية قيمة الحق . وليس في الحق ثنائية أو انقسام أو تعارض . أما الذي يعمل

الشر، فهو عبد لمؤثرات شريرة أصابت هوى في نفسه .

وهكذا نرى أن مفهوم الحرية الاشتراكية، يشمل بالضرورة تأمين القدرة على العمل الذي يحقق النفع العام للجماعة بدافع شخصي، عن رضى ومسرة . فالحرية هي واجب أكثر منها حق، إذ يستحيل على الإنسان أن يباشر حريته الخاصة، إن لم يكن يؤمن بالمنفعة العامة .

ولذلك فإن الحرية الاشتراكية مرتبطة بحب الجماعة والقدرة الحرة على الإنعطاف نحو الشعب ... هذا الرباط بين الحرية ومحبة الجماعة هو دعامة الاشتراكية، بحيث لو فقدوها مواطن مهما كانت صفته ووظيفته، يفقد كيانه السياسي وصلته بالشعب مهما تظاهر وتلون، فالشعب لا يحس إلا بمن يحس به .

والإنسان حينما يتقبل الوجدان الاشتراكي، يتنازل في الحال عن حريته كفرد منعزل، ليتقبل حريته كمواطن جماعي، بحيث تصبح إرادته معبرة عن إرادة الدولة والجماعة .

وليس معنى هذا أن الاشتراكية تلغي الفردية، أو تتعارض معها، فهذا فكر خاطيء طالما وقع فيه المعارضون . فالاشتراكية تنبثق عن الفردية بلا شك، بل هي نفسها لا تخرج عن كونها الحاصل الذي أدى إليه الصراع الفردي . ولا تزال الاشتراكية تحتفظ بحقها وقدرتها في تقييم المثل الأعلى للفرد السوي .

أما التعارض الذي يبدو بين الاشتراكية والفردية في البحث النظري، فهو راجع إلى الخلط بين وضع الشخص ووضع ممتلكاته في النظام الاشتراكي .

فالاشتراكية تحتضن كل فرد وإنما بعد تصفية فائض ممتلكاته، وتعديل فرديته تعديلاً يتناسب مع الجماعة، دون أي ضغط أو حصر لإرادته الذاتية . لأن الاشتراكية تؤمن بأن الإرادة الذاتية للفرد هي الدافع الأصيل لإحساسه بوجوده وعمله وسعادته

وحرية .

كذلك فإن قيام الحكم الاشتراكي ودوامه ، رهين بوجود ساسة تسود فيهم روح حب الجماعة ، وشعب يعي واجبه نحو حريته .

وهنا نتعرض لاختلاف جوهرى بين الاشتراكية الديمقراطية وبين الشيوعية الدكتاتورية .

فإن كان الحكم الاشتراكي يقيد حرية بضعة ألوف من الرأسمالين ، فهو يعمل ذلك ليحرر ملايين الشعب . وهو إن كان يضغط على أقلية مستقلة جشعة ، فإنما يصنع ذلك لمصلحة أغلبية مظلومة .

ولكن في الحكم الشيوعي ، نرى الضغط يستمر على جميع أفراد الشعب بلا استثناء ، حتى بعد أن ينتهي الاستغلال وينتهي الظلم . ونرى تقييد الحرية واقعاً على الكل دون أن يكون هناك داعٍ طبقي أو تفاوت في القيم البشرية .

وهكذا نرى أن الحكم الاشتراكي إنما يصطنع ضغطاً مؤقتاً ولسبب ، ويقيد بعض الحريات عن اضطرار ، لغاية هي في صميم الحرية ذاتها . ويستولي على الملكيات الكبيرة وفائض الثروات بدافع صراخ المساكين ، ليعيد توزيعها مرة أخرى بصورة ملكيات صغيرة لتغطية حاجات الشعب عامة وتحريره من البؤس .

والحكم الاشتراكي يضمّر أن ينتهي هذا الضغط وهذا التقييد بمجرد تأمين مصالح الأغلبية المظلومة . واتجاه مثل هذا هو اتجاه ديمقراطي بلا نزاع .

في حين أن الحكم الشيوعي ينطبع انطباعاً بالضغط . ويتسم بتقييد الحريات بصفة عامة ودائمة ، لذلك فهو دكتاتوري النزعة .

كذلك فإن الاشتراكية تختلف عن الشيوعية في طريقة الدعاية وإقناع الشعب ، فبينما تعتمد الشيوعية على الأجهزة السرية والضغط الفكري والمالي للإرهاب ، نجد الاشتراكية تعتمد على حرية الفرد في المناقشة والتفكير ، إلى أن يتم نضج الوعي ، وتنبأ النفوس بالتدريج .

لذلك نجد أن بلشفة شعب لا يحتاج إلى زمن لأن الإرهاب يختصر الوقت ، والضغط
والإكراه سوفان المناقشة ، بنا نجد أن الاشتراكية سبب إيماننا بالإقناع الحر ، تحتاج

إلى زمن لتبني فكر الإنسان .

لذلك فإن التخطيط الاشتراكي لا يقر الضغط والإكراه ، بل يهدف من وراء كل
تنظيماته إلى أن يتيح للإنسان شخصية حرة متفتحة واعية تستمتع بالحياة ، دون فوارق
مصطنعة ، حتى يُقبل بحريته هذه على تحمل مسؤوليته في قطاعه الخاص .

كذلك لا يمكن أن نغفل اتجاه الاشتراكية نحو اللامركزية ، سواء في التخطيط أو
التنفيذ ، وسعي الحكومة لإشراك الهيئات الشعبية في إدارة دفة الأعمال الحكومية وما
يحمله ذلك من التقارب في المسافة الفكرية واللاشعورية ، بين الحاكم أو الموظف
الحكومي وبين الفرد العادي ، لأن ذلك يؤمن الشعب من خطر العنف البيروقراطي أو
بمعنى آخر عجرفة الموظفين ، ويعدل من الإحساس الخاطيء الذي يحسه المحكوم بعقدة
النقص من جهة الحاكم .

وغاية هذا الإجراء كله ، سوف ينصب في حصيلة الفرد وحرية بلا شك ... وهذا
كله كفيل بأن يثير في قلب القارئ موجة من الإحساس بواقعية الحرية السليمة في
الحكم الاشتراكي . ويقلق باله من جهة ضرورة الإستزادة من هذه الحرية . لأن
الشعور بالخيانة خطير . وهو قرين الشعور بالخيانة الوطنية .

أما وسيلة الإستزادة من الحرية الاشتراكية ، فقد ضمناها جملة جاءت في سياق
الكلام ، لعل في تكرارها تنبيهاً لذهن القارئ .

على الإنسان الذي يريد أن يتقبل الوجدان الاشتراكي أن يتنازل في الحال عن
حريته كفرد منعزل ، ليتقبل حريته كمواطن جماعي ، بحيث تصبح إرادته معبرة عن
إرادة الدولة والجماعة .

فالحرية الاشتراكية دعوة للخروج عن العزلة الفردية أو الطبقية أو العنصرية ،
لتقبل روح الجماعة بواقعها الحاضر .

أما مصدر الحرية ، فيظل دائماً في المعرفة ، المعرفة المفتوحة التي تقود الإنسان في طريقه الشاق الضيق .

لذلك كانت الاشتراكية دعوة لنشاط ذهني متجدد ، وثورة ضد التقاعد العقلي ، وشيخوخة التفكير ، تهدف دائماً للتعرف على الحق أينما وُجد ، ولا سيما في دائرة حقوق الإنسان الطبيعية ، متقدمة بالإنسان إلى كل ما هو أفضل وسبيلها الوحيد الإقناع الرزين على نفس المنهج الذي تسلكه المسيحية روحياً كوصية السيد المسيح : « تعرفون الحق والحق يحرركم » .

الأخلاق

تذهب الاشتراكية إلى أن الأخلاق تصدر عن ظروف البيئة ، وتقول المسيحية إن الأخلاق تصدر عن أعماق النفس . ويخيل إلينا لأول وهلة أن هناك تعارضاً بين الرأيين .

ولكن ليس ثمة تعارض ، بل هناك مقابلة ، فصدور الأخلاق عن أعماق الإنسان يتبعها حتماً ظهور هذه الأخلاق في المحيط الإجتماعي كقول السيد المسيح « فليضيء نوركم هكذا قدام الناس ليروا أعمالكم الحسنة ، فيمجّدوا أباكم الذي في السموات » .

ولكن ظهور الخلق الفردي في محيط بيئة سيئة الخلق أمر عسير يحتاج إلى صدام وصراع شديدين ينتهيان غالباً بمأساة . فإن قامت الاشتراكية بتدعيم البيئة بالعدل والنظام والأخلاق الحسنة ، فكيف نقول أن هناك تعارضاً ؟

الأمر إذن واضح ، فالبيئة الطيبة تدعم الأخلاق الطيبة ، والبيئة الفاسدة تدعم الفاسد وتفسد الطيب كنص الآية « المعاشرات الرديئة تفسد الأخلاق الجيدة » .

إذن فالبيئة عامل أساسي لتقوم الأخلاق ، ولذلك فإن قول المسيحية بصدور الأخلاق عن أعماق الإنسان حقيقة في حد ذاتها لا يتعارض معها صدور أخلاق عن البيئة تحميتها وتهيبها لقبولها ، وبالمثل أيضاً فإن إصلاح البيئة وتدعيمها بالأخلاق الإجتماعية السوية تظل عملية شكلية إلى أن يتقبلها الإنسان وينفخ فيها من روحه ويؤازرها من أعماقه بإيمانه وسلوكه الشخصي حتى تصبح حقيقة حية .

إذن فالمسيحية ترى من وجهة نظرها أن الأخلاق الإجتماعية تهيب فرصة عامة

يحقق فيها الشخص انطباعاته الخلقية الصادرة عن أعماقه في سلوكه العام . ونحن نبدي رأينا هذا في الوقت الذي قرر فيه قادة الحركة الاشتراكية ضرورة التدين في النظام الاشتراكي وهذا تقابل ما بعده تقابل .

ولكن ما هي الأخلاق ؟

وحيثما نقول الأخلاق ، فنحن نقصد هنا ما يخص الحياة الاجتماعية في البيئة الاشتراكية ، أي مجموعة التصرفات والعادات التي تختص بعلاقات الأفراد معاً وارتباطهم وتعاونهم لتسهيل معيشتهم وحفظ كيان المجتمع وارتقائه . والعرف الاجتماعي يقرر أن أي تصرف أو توجيه مضاد لهذا الاتجاه يُعتبر مفسداً للأخلاق .

والمعارف عليه أن توصف أخلاق الأفراد بأنها طيبة أو فاسدة تبعاً لنوع تأثيرها على المجتمع . فالأب الذي ينحرف سلوكه الاجتماعي يقال عنه إن أخلاقه فاسدة لأنه يجلب الشقاء على أسرته ، والشاب يعتبر فاسد الخلق عندما يتعس أبويه بسلوكه . وعلى المستوى العام ، نجد أن الموظف المرتشي يسيء إلى المجتمع ويحط من قيمته ، والتاجر الذي يغش البضاعة أو يسرق في الثمن أو يختلس في الوزن يقلق المجتمع ويضر بمصالح الناس ، والمواطن الذي يفشي أسرار وطنه يعمل على هدم كيانه ... هذه عينة من الأخلاق الاجتماعية الفاسدة .

العوامل الأساسية لفساد الأخلاق في المجتمع :

تقرر الاشتراكية في إصرار أن النظام الرأسمالي والفوارق الطبقيّة هما العلة الأساسية للفساد ... فتقسم المجتمع إلى طبقات يجعل كل طبقة تكافح وتناضل لتؤمّن دخلها وتحمي كيائها ... ونتيجة هذا الكفاح وهذا النضال يقع حتماً على عاتق الأخلاق فيفسدها ويهدد توازن المجتمع . وبيئة مثل هذه يستحيل أن نَفْرِض فيها قيام أحكام خلقية عامة . فالعامل لن يتفرغ إلى الإلتقان والإبتكار ولا حتى إلى الصبر والإحتمال لأنه مشغول دائماً بالمطالبة بحقوقه ، وعوامل الحقّد تمنع من الإخلاص في العمل . كذلك الموظف لن يرعى حقوق الأمانة والعدل والدقة طالما أنه مظلوم وأن له

حقوقاً ضائعة . والفلاح لن يوفي ما عليه بل يجنح إلى الكذب والسرقة لأنه ليس لديه ما
يكفى قوته الضروري .

وأينما وُجد الظلم الإقتصادي وجدت الرشوة وفقدت الذمة . إذن فالفوارق الطبقية
الناشئة عن سوء التوزيع الإقتصادي في الوضع الرأسمالي يستحيل معها قيام أحكام
خلقية عامة .

الأخلاق السليمة في المجتمع السليم :

فالأخلاق الإجتماعية السليمة تفترض وجود مجتمع سليم يكون قد تخلص من
الطغيان الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والنفسي أيضاً . وأصبح الجميع يبذلون
فيه جهودهم بصورة متوازنة و يتحصلون على حاجاتهم بما يتكافأ وهذا الجهد ، لأنه في
اللحظة التي يتساوى فيها الجهد البشري المبذول في العمل مع التحصيل المالي « أي
الأجر » يفتح أمام الإنسان ميدان الأخلاق الإجتماعية على مصراعيه .

فالأمانة والإجتهاد والإستقامة والولاء والإحتمال والصبر والعدل ، هذه العناصر
الخلقية تصبح كلها دوافع أساسية للعمل ، فيستطيع العامل أو الموظف أو الفلاح أن
يختبرها بنفسه و يتحقق من قيمتها ، وبذلك تدخل الأخلاق الإجتماعية ضمن معادلة
العمل لترفع من قيمة العمل وبالتالي من قيمة الإنسان نفسه . فإن كان
العمل = المال ، يصير العمل + الأخلاق = المال + السعادة .

إذن فالأخلاق في العرف الإشتراكي هي روح العمل ومصدر إسعاد نفسية
الإنسان .

فضيلة العمل :

إذا دقق القارئ يجد أن الأوصاف الأخلاقية الإجتماعية التي ذكرناها من أمانة
واجتهاد واستقامة وغيرها تكاد تنبع من فضيلة واحدة هي « فضيلة العمل » .

لذلك نجد أن الطبقة التي لا تعتمد في حياتها على العمل بل تعيش من عائد

أرباحها أو ما يسمونه « الربح » الذي ليس له في الإقتصاد الاشتراكي إسم أكثر من « مصروف تقاعد » ، نجد أن أفراد هذه الطبقة بسبب أنهم لا يمارسون فضيلة العمل ، لا يؤمنون بالأخلاق الإجتماعية التي ذكرناها ، بل تجدهم قد استعاضوا عنها إما بالرشوة — وهذا عند المعقولين منهم ، وإما بتلفيق التهم للناس واستخدام القسوة والتعذيب والتحرّيش على القتل والخيانة بكل أنواعها — وهذا عند العتاة ، وذلك كله لتأمين ثرواتهم وحياتهم . ولكن تجدهم في نفس الوقت يلبسون عند الضرورة ثياب الأخلاق الإجتماعية ، ويتقنون الرياء ، وبالأخص حينما يطالبون عمالهم ومزارعيهم بالعمل ، فيشددون عليهم بالتزام الأمانة والتذرع بالصبر والإستقامة والصدق والولاء ، وينشؤون هذه الأخلاق في عمالهم بالمكافآت السخية ، لا حباً في الأخلاق ، ولكن خوفاً على حياتهم الخاصة وضماناً لأرباحهم . فالمال علّمهم كيف يتاجرون حتى بالأخلاق الفاضلة لحساب ربح أوفر...

وهكذا نجد أنه في المجتمع الرأسمالي لا يُلزم بالأخلاق الإجتماعية إلا طبقة الفلاحين والعمال وصغار الموظفين ، الذين يكدون ويكدحون فوق طاقتهم إلى أن ينفلت زمام الأخلاق منهم ، ومن يلوهمهم ؟

الإتجاه الخلقى فى التصرف بالأموال :

وإن كان « العمل » هو المصدر الذي تنبع منه الأخلاق الإجتماعية ، فكيفية تصرف الناس في الحصيلة المالية المتجمعة من العمل تكشف عن الإتجاه الدفين لهذه الأخلاق ، فبينما نجد أن الطبقة العاملة تتصرف في أجورها تصرفاً معقولاً يلتزم بمحدود الضروريات ، نجد الطبقة الغنية المتقاعدّة التي تعيش على « الربح » تتصرف في أموالها تصرفاً جنونياً لا يتناسب مع صالح المجتمع ولا مع الأخلاق العامة . فالبدخ والإتلاف والكسل وابتداع وسائل اللهو واللذة والتنزّهات الطويلة عبر القارات واستعباد الناس والعبث بالشرف هي النهاية المحزنة التي تنتهي إليها ملايين الجنهيات .

هكذا نرى أنه أينما وُجدت الأرباح السهلة مع البطالة وُجدت الرذائل وفسدت الأخلاق الإجتماعية .

فإن كنا نود أن ندعم الأسس الأخلاقية فلا نكتفي ببحت مشكلة تحصيل المال ، بل يلزم أن نلتفت إلى مشكلة صرف المال .

فإنه حتى وإن وُجد من الطبقات الغنية من يجد لذته ومتعته في عمل حار شريف ، فعمله هذا لن يعتبر من المصلحة العامة أو متمشياً مع الأخلاق الإجتماعية إلا إذا أنفق الحصيلة المالية المتجمعة منه إنفاقاً يتمشى مع الأخلاق والمصلحة العامة .

الإشترابية حقيقة خلقية :

ولما كانت أصول الفضيلة نابعة في العرف الإجتماعي من « العمل » ، فإن عجز الفرد عن الحصول على عمل يتعيش منه يعتبر في حد ذاته رذيلة إجتماعية ، لأن البطالة تؤدي إلى إهدار الأخلاق .

وإذن ، فلن يتوفر الإلتئمان الخلقي إلا بتأمين العمال من البطالة وتوفير العمل للجميع ، وذلك بإعادة تنظيم وسائل الإنتاج وتوزيعها توزيعاً عادلاً مرناً يضمن استمرار تغطية حاجة المجتمع في كل ظرف ، وهذا هو أساس قيام الإشترابية .

وهذا كله يجعلنا نقر أنه وإن كانت الإشترابية في نظر العالم حقيقة اقتصادية فهي في نظرتنا المسيحية حقيقة خلقية .

— ٣ — الديمقراطية والأخلاق

إن كنا قد رفعنا الإشتراكية في مقالاتنا السابقة إلى الحقيقة الخلقية ، فالديموقراطية هي الهيكل الذي يشكل القاعدة الأخلاقية التي تقوم عليها الإشتراكية . وإشتراكيّتنا لا تهددها التكتلات المعادية في الخارج ولا المقاومة الرجعية في الداخل ، بقدر ما يهددها ضعف القاعدة الأخلاقية التي تتحكم في سلوك الشعب خاصة بعد أن يوكل إليه بمهمة التوجيه والقيادة ...

ولكي نكشف معنى الديمقراطية وقيمتها من الوجهة الأخلاقية ، نضع أمام القارئ صورة مبسطة للحقبة الإجتماعية السابقة التي مرت بها البشرية والتي كان لها تأثير مباشر في الأخلاق العامة ، حتى نستطيع أن نتعرف على مركز الديمقراطية في التاريخ .

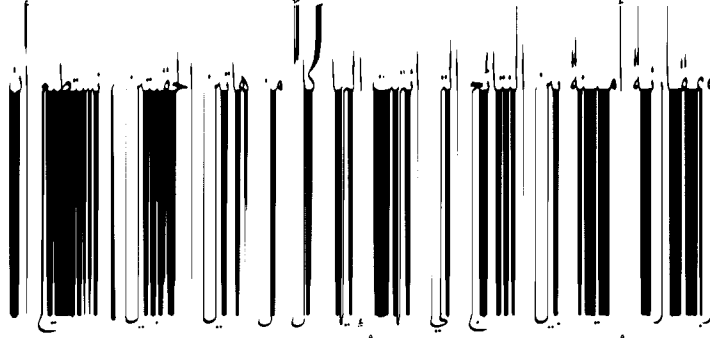
الحقبة الأولى :

وقد بدأت بظهور الديانات الكبرى أينما وُجدت ، وانتهت بانتهاء العصور الوسطى تقريباً . وكانت القاعدة الأخلاقية في المجتمع حينئذ تركز ارتكازاً أساسياً على الدين والعقائد اللاهوتية ، حين بلغ التعصب للدين وللعقيدة درجة جنونية ، فكانت المذابح بالجملة . وقد وقع ثقل هذه الحقبة على الأقليات والضعفاء من كل الأديان وفي جميع أنحاء الأرض .

الحقبة الثانية :

وهذه بدأت حيث هدأت التعصبات الدينية والعقائدية واستمرت حتى العصر الحديث ، وفيها انبرى العلم فكان صاحب السلطان ، وقام أصحاب العقل الحر بحركات عنيفة ومحاولات طاغية لسحق الدين ، وقيادة المجتمع حسب أصول عقلية محضة . وهنا بلغ التصادم بين العقل والدين مبلغاً رهيباً ، وتحمل الإيمان وحده ثقل هذا الصراع ، فكانت خسارة البشرية ونكبتها أعمق من أن يتصورها عقل ، فبلغت

النظريات الإلحادية والمادية والتشكك في القيم الروحية إلى كل أقطار العالم .



نقرر أن تصدّر العقل لقيادة المجتمع وتثبته بأن يكون هو بمفرده قاعدة أخلاقية قائمة بذاتها ، لم ينته بالفشل فحسب ، بل ثبت أنه يستحيل الإعتماد على العقل وحده للسمو بالقيم الإنسانية أو تكوين رابطة تآلف بين الناس .

الحقبة الثالثة :

وهي وليدة الحقيتين بلا نزاع ، فقد آمن المجتمع أن تآلف الدين مع العلم ضرورة حتمية ، لصالح الإنسانية ، على أن يتخلى الدين عن التعصب الذي كان سبباً لنكبة الإنسان كما أثبتته تجربة العصور الوسطى ، وعلى أن يتخلى العلم عن صراعه وصدامه مع الدين الذي كان سبباً هو أيضاً لنكبة الإيمان كما أثبتته تجربة العصر الحديث .

إذن ، يتعين على المجتمع الجديد من واقع الخبرة السابقة أن يتسع لأشخاص ذوي أديان مختلفة وذوي عقائد مختلفة وذوي فلسفات مختلفة وذوي عقليات حرة مختلفة أيضاً ، على أن يلتزم الجميع بالتعاون معاً والتفاهم معاً في العمل الواحد لمصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه . وهنا يلزمهم بالضرورة أن تكون لهم روح جماعية واحدة تقوم على تحرير الإنسان من صور المظالم السابقة ومن كل تحيز أو تعسف أو تعصب مهما كان سببه ومصدره ، وهذه هي الديمقراطية في المفهوم الاجتماعي .

فالديموقراطية إذن هي صورة المجتمع الذي اختاره الإنسان نتيجة خبرة مؤلمة كلفت البشرية خسائر فادحة ، لذلك أصبح التمسك والوفاء للديموقراطية أمراً يستوجب منا شديد الالتفات .

ولكن ما هي الأخلاق الديمقراطية ؟

إن موضوع الأخلاق لا يقل عن موضوع الحرية أو موضوع الخير والشر في اتساع مفهوماته وتشعبها . ولكن سنلتزم التعريف الذي ينصب على المفهوم الاجتماعي

وحده ، ثم نحصر التعريف في القالب الديمقراطي الذي تحدده الأوضاع الإشتراكية :

معروف أن ليس كل الأعمال التي يقوم بها الفرد تُعتبر «أخلاقية» في المفهوم الإجتماعي ، وإنما يلزم أن نحذف كل الأفعال التي تستهدف غايات شخصية بحتة أي التي تختص بفاعلها وحده ، مهما كانت قيمتها . فالأكل والشرب والراحة والنزهة والإعتناء بالصحة كلها أفعال لا تدخل في إطار ما يُسمّى بالأخلاق الإجتماعية . ومن ذلك نستخلص أن الأفعال التي يحكم عليها العرف الإجتماعي أنها أخلاقية هي التي تستهدف غايات غير ذاتية .

هذا من حيث العرف الإجتماعي ، ولكن للديموقراطية نظرة أخرى أكثر حصراً للأفعال غير الذاتية . فنقول إن الأفعال التي يأتيها الفرد ولا يهدف فيها إلى نفسه وإنما يهدف إلى منفعة غيره لكي تكون أفعالاً ديموقراطية يلزم أن يكون لها صفة جماعية و يكون الباعث عليها إحساس وتقدير للجماعة .

فلا يصح أن تُعتبر تضحية إنسان بدافع فردي نحو إنسان آخر لصفته الفردية الخاصة ، عملاً أخلاقياً ديموقراطياً ، إذ يلزم أن تكون التضحية ممكنة لأي إنسان . ومن ذلك نستخلص أن الأفعال التي يحكم عليها العرف الديمقراطي بأنها أخلاق اجتماعية سليمة هي تلك التي تسمو في دوافعها على الإحساس الفردي وتسمو في غاياتها على الإنحصار في الأفراد .

فالديموقراطية تستلزم الشعور بالعمومية في تأدية الأعمال والواجبات التي يقوم بها الإنسان حتى نعدّها أعمالاً أخلاقية .

والمجتمع في العرف الديمقراطي ليس مجموعة أفراد ولكن شخصية مميزة تحس وتفكر وتنمو ، كاملة في الوطن ومُصَغَّرة في الأسرة ، واعية بالمدرسة ، متهذبة بالدين ، كادحة في العمل ، متهَيَّئة بالجيش .

وبين الوطن والأسرة والمدرسة والدين والعمل والجيش صلات كيانية بالنسبة للمجتمع الديمقراطي .

ولكن ما هو رأي الدين في هذا الموضوع ؟ أو بعبارة عملية ، ما هي صلة الدين



وردًا على هذا ، وقد وصفنا النكبة التي حلت بالإنسان بسبب تدخل الدين في الحياة الاجتماعية العامة في العصور الوسطى وما قبلها ، نقول ما قاله السيد المسيح ردًا على سؤال اليهودي المتعصب : « من هو قريبي ؟ » استفساراً عن معنى « القريب » في وصية الرب « أحب قريبك كنفسك » ... فماذا كان رد المسيح ؟

لقد هال السيد المسيح مبلغ التعصب العنصري والانغلاق الديني الذي ملأ قلب ذلك اليهودي ، فقصَّ عليه قصة « السامري الصالح » ففهم منها اليهودي ، وليت العالم كله يفهم منها ، أن قريب الإنسان من كان في ضيق أو شدة أو في ألم أو يقع تحت ظلم ، أما الذي يحدد مدى قرابتنا له فهو مقدار ما نقدمه له من معونة مهما كان دينه ومهما كانت عقيدته ومهما كان جنسه ، وفي هذا إرتفاع فائق بمعنى القرابة البشرية وسمو بديع بمفهوم الفعل الخلقى !!

هذا هو رأي الدين في الفعل الأخلاقي . وهو لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع الإتجاه الديموقراطي بل يكمله .

إذن ، نخرج من هذا التحديد لتعريف الأخلاق الاجتماعية في العرف الديموقراطي إلى أنه اتجاه هادم للأثانية ، هادم للمحابة ، هادم للتعصب ، وفي نفس الوقت يصلح لأن يكون قطباً جاذباً لكل الإتجاهات الفلسفية والدينية والعقائدية بشتى أنواعها وصورها .

لذلك فحينما تدعو الاشتراكية لقيام مجتمع ديموقراطي سليم ، فهي تهدف إلى تجديد فكر الإنسان نحو القيم الأخلاقية السليمة في الإتجاهات الدينية والعقلية حتى تتجنب كوارث الماضي ، فجعلت حرية المعتقد والعبادة بين البنود الأساسية في الكيان الاشتراكي . لأن الاشتراكية لا تميز المثالية الدولية عن الصورة الواقعية للمجتمع ، فثالية الدولة كمثالية العلم ، والاشتراكية هي حكومة الإنسان الحر .

هذا كله تعلمته الاشتراكية من خبرة الماضي المؤلمة .

ولكن لا نعييب على الديمقراطية في الاشتراكية إن هي حاولت أن تحمي نفسها من أعدائها بطرق تظهر كأنها غير ديمقراطية ، فليس معنى إعطاء الحرية للطفل أن أسمح له بأن يلعب بالنار ، وليس معنى الديمقراطية أن نفتح بوعاز الإسكندرية للقراصنة .

الديموقراطية والسلام :

رأينا أن قيام الديمقراطية على الأساس الاشتراكي كان ضرورة حتمتها كوارث الأحقاب السالفة التي تنازعت فيها الاختصاصات ، فعمل الديمقراطية الأول هو التوفيق بين الاختصاصات ، وإنهاء الاستبداد والمظالم ، وإقامة حالة حياد وتعايش سلمى بين الأديان والفلسفات والعلوم ، هذا الاتجاه بالذات هو نفسه مفهوم الدعوة للسلام .

لذلك فالديموقراطية أعمق من أن تكون مجرد إعلان مبادئ أو مواجهة حقائق أو مقاومة مظالم ، ولكنها تُحَصِّرُ للسلام داخل الدولة وخارجها ، فالديموقراطية تعنى بمشكلة الإنسان ، ومشكلة الإنسان أعمق دائماً من لقمة العيش وأبعد من مطالب الجسد ، مشكلة الإنسان قائمة في أعماقه النفسية وفي وجدانه .

والديموقراطية بارتباطها بالسلام في الخارج والداخل ، ارتبطت بالضرورة وتلقائياً بمشكلات الإنسان الروحية ونزعاته الوجدانية . لا نقول إن الديمقراطية مسئولة عن شرح ما وراء الطبيعة ، أو كشف أسرار العالم الآخر ، ولكن مسئولة الديمقراطية تنحصر فقط في عدم إغفال الناحية الوجدانية في الإنسان ، فإذا أغفلت الضرورة الروحية للإنسان ، أغفلت نفسها .

ومعروف قطعاً أن من واجبات الديمقراطية حماية حقوق الشعب اللازمة لنموه وجدانياً ونفسياً وروحياً .

ولا يظن القارئ أننا نخدم قضية الروح ، ولكن نحاول أن نعلن حقيقة غاية في الأهمية ، وهي أن وراء كل عمل مادي أو عقلي تكمن حقيقة روحية ، ووراء كل

إجراء أو تشريع يقوم به الإنسان دوافع وجدانية غير منظورة .

فليس مجرد نجاح الأعمال المادية أو مشروعات الحكومة أو الإختراعات المذهلة دليلاً على نجاح البشرية في مسعاها . إذ كيف نتغافل عن صراخ دماء الإنسان الصاعد من تحت مقصلة باريس أو من خلف الستار الحديدي أو من حمامات الدم في ألمانيا ، أو من ليلة الرعب في إسطنبول ، أو من عرب فلسطين ، وعرب الجزائر أو من أفريقيا ، وفي كل دولة ما يكفيها من العار والفضيحة .

هذه الجرائم إنما تلاحق الإنسان وتُطبق على رقبتة وتفضح مستوياته الروحية ، واللوم لا يقع على القادة بقدر ما ينصبُّ على الشعوب التي بَسَّرت قيام هذه الجرائم بانحطاط وعيها الروحي والأخلاقي ، فنحن لا يمكن أن نبرئ شعباً من جريمة مَلِكِهِ .

هكذا تقف الديمقراطية لتعلن واجب الشعب تلقاء نفسه وتضع له الوعي الروحي والأخلاقي في القمة .

ولكن هل يمكن أن نوحّد القوى الروحية في الأديان والعقائد المختلفة ؟ هذا فضلاً عن كونه مستحيلًا ، فهو ليس من اختصاصات السياسة الديمقراطية ، فالديموقراطية توفق بين الاختصاصات ولا تضغطها أو توحيدها .

ولكن بالرغم من استحالة الجمع بين الأديان والعقائد ، إلا أن الديمقراطية تؤمن بضرورة الجمع بين رجال الأديان والعقائد ، ليس على صعيد المثالية الفكرية وإنما على أساس خطة العمل بالإقناع الكلي ، الذي ليس فيه أدنى رياء ، بضرورة التعاون وتوحيد الجهود لغاية واحدة ومستقبل واحد لشعب أضنته الإنقسامات العنصرية والطائفية والعقائدية .

التوجيه الخلقى

حينما نقول أن الاشتراكية حقيقة خلقية ، نكون قد رفعناها من مستوى النظرية الإقتصادية إلى مستواها الإنساني الحقيقي ، كما نراها ، أو كما نريد أن نجهاها .

وحين نادى قادة الحركة الاشتراكية في بلادنا بضرورة التدين ، لم يكن معنى هذا أن الاشتراكية تتذلل للقيم الروحية والأديان لكي تعيش وتثبت ، فالإشتراكية يمكنها أن تعيش على أسوأ الظروف كما نراها في البلاد الأخرى ، ولكن هي رحمة من الله وحكمة قد أوتيتها قادتنا ، فتمسكوا بوحدة الروح مع المادة لتدير حياة الإنسان ... لذلك هي فرصة معروضة على من يهمهم القيم الروحية وعلى من يهمهم الأديان ليعكفوا على تدعيم القيم الروحية في حياة الأفراد ، حتى تنبثق الأخلاق انبثاقاً طبيعياً من روح الإنسان لا من القانون أو النظام .

والفرق عظيم والهوة هائلة بين أخلاق لا تؤمن بالروح ، بل تعتمد على النظام والقانون ، وبين أخلاق يعتمد فيها النظام والقانون على روح الإنسان . الأولى هي الاشتراكية المادية التي هي بالنهاية الشيوعية ... أما الثانية فهي إشتراكية روحية حيث يتحد فيها العدل مع الروح ، وإذا اتحدت الروح مع العدل لا يكون لهما نهاية .

في الإشتراكية المادية يحيا النظام ، ومع النظام سيحيا حتماً كل علم مادي وكل الإختراعات المذهلة ، ولكن تموت روح الإنسان . وفي الإشتراكية الروحية سيحيا الإنسان ومعه حتماً سيحيا كل شيء ، الروح والعقل والأخلاق والنظام .

لذلك ، ونحن الآن بصدد التوجيه الخلقى ، نجد أن واجب المدرسة إزاء الإشتراكية الروحية ليس هو أن تطبع الإنسان بالنظام الإشتراكي كما يتهأ للكثيرين ... بل على

النقيض نجد أن واجب المدرسة هو أن تطبع الاشتراكية بروح الإنسان ... أي تكون
غاية التعليم هي أن ترتفع قيمة الإنسان بالعلم والنظام ، لا أن ترتفع قيمة العلم

والنظام بالإنسان .

وبنفس القياس ننظر إلى المجتمع فنرى أن غاية النظام الاجتماعي في الاشتراكية
ليس هو أن يجعل النظام الاجتماعي يسود على الفرد ، كلا ، فالمجتمع الاشتراكي يرفع
الفرد فوق ذاته ، وحينئذ نقول الفرد فنحن نقصد « القيمة الإنسانية الحرة » التي يمثلها
الفرد في الأغلبية .

وبذلك يصير رفع قيمة الطبقة الكادحة التي تمثل أغلبية الشعب وتمكينها من
تمثيل نفسها تمثيلاً حراً واعياً في السياسة أو في الحكم أو في إدارة الأعمال أو في قيادة
نفسها ، هو في الواقع عمل أخلاقي بالدرجة الأولى .

هذا هو العمل الذي تضطلع به الاشتراكية ، وهو كفيل بأن يخلق روح المسؤولية في
الطبقات المتخلفة الراكدة في أعماق المجتمع التي كانت تشعر أنها تحت الوصاية ، أو
بالحري تحت حُجر الأغنياء والمتعلمين ...

ونحن واثقون أن تسليم هذه الطبقات مسؤولية الدفاع عن نفسها سوف يتيح
للمجتمع فرصة ليكشف عما في هذه الطبقات من الأخلاق الحرة الكريمة ، ميراث
الأجيال المجيدة ، قد احتفظ بها المجتمع في أعماقه المطوية هذه الآلاف من السنين ،
كما يختزن الإنسان في اللاشعور كفاءات مبدعة تنبثق حين تنهأ لها الظروف وترفع
عنها رواسب الظلم والاستبداد والفقر والعلل التي خلفتها هذه السنين الطويلة من
الاستعمار .

ونحن لا نبالغ إذا قلنا أن الطبقات الفقيرة ، زراعية كانت أو عمالية ، لا تزال
تحمل من تراث الأخلاق الأصيلة ما لا تحمله الطبقات الأرستقراطية ، فالرجولة
والوفاء والتضحية والإخلاص والعرفان بالجميل والتعاطف والإحتمال والصبر لا تزال
كلها واضحة المعالم في الغالبية العظمى من أفراد الطبقة الكادحة .

لذلك كم نعيب على شبابنا تأففه من الإنخراط في الجندية بحجة الخوف من مخالطة الطبقات الفقيرة...

ونحن لا نود إلا أن تعالج الحكومة هذا الشعور فتقرر مثلاً أن لا يحصل الشاب على الثانوية العامة إلا بعد تمضية أربعة أشهر في إحدى مزارع الفلاحين أو أحد المصانع ويحصل على شهادة توافق اجتماعي من عمدة القرية أو رئيس نقابة المصنع ، حتى تخش الأخلاق عند الشباب الأرستقراطي و يتشبع بعناصر الرجولة والديموقراطية .

كذلك نعيب أيضاً على بعض الآباء ترفعهم عن أن يرسلوا أولادهم إلى المدارس العامة لنفس السبب... مما أدى إلى قيام المدارس الأرستقراطية . ألم يكف أن هذه المدارس قد كانت درعاً للرأسمالية وحصنها الحصين سنين طويلة ؟ وكاتب هذه الكلمة لم ينس اليوم الذي دخل فيه على عميد إحدى الكليات ليتوسط في خفض المصروفات على الطلبة أو تقسيطها فقال له العميد يومئذ « اللي مش قادر يدفع المصاريف يروح يبيع فجل » ، هذه هي الديموقراطية والحرية التي يبكيها الرجعيون و يترحمون على أيامها... نعم وإن كثيراً من أنبغ الطلاب عجزوا عن أن يكملوا تعليمهم و باعوا — لا « الفجل » — ولكن أثمن ما عندهم وهو الإيمان بالعدالة الاجتماعية .

لقد قامت الاشتراكية لتحرر المدرسة من الأرستقراطية وتخلصها من سلطان المال ، فليس شرفاً للعلم أن يكون تحت وصاية الأغنياء أو يباع و يشتري ، فالعلم قرين الحرية ، وليس شريفاً بالمدرسة أن تكون هي العامل الأساسي في تكوين الطبقات وإحكام الفصل بينها ، فالمدرسة جعلت لتكون هي وسيلة التحرر ومقياس العدالة ، لا أساساً للتفريق الطبقي وعقبة كؤوداً يصطدم بها الفقير المعدم ليزداد فقراً و يزداد عدماً .

لأنه طالما كان المال مانعاً لطبقة من الشعب عن متابعة التعليم ، فسوف تمتنع عليها الحرية مهما أردناها لها ، هذا والاشتراكية في نفس الوقت لا يمكن أن تقبل وصاية طبقة على طبقة أخرى .

وطالما هناك مدارس راقية ومدارس غير راقية ، فرض الفوارق الطبكية سيظل

يسري تحت جلد المجتمع .

كذلك طالما كان هناك طبقات لتمايز في المدرسة الواحدة ، فسوف يرفض الطفل

مع أول درس الحقد والرياء ...

إذن على أولياء الأمور أن تهيأ أذهانهم لقبول الاتجاه الديمقراطي الذي تتجه إليه
الإشتراكية في التعليم مهما كان في ذلك من التضحيات أو الخروج عن المألوف ، فكل
ما اكتسبته الطبقات الأرستقراطية من ثقافة وذوق وعلم ليس حقاً أصيلاً لهم ، لأنهم
ورثوه عن نظام اجتماعي غير عادل وبأموال ممزوجة بعرق الفقراء وأنين المظلومين ...

المدرسة في الإشتراكية هي الأساس الأول الذي تنصهر فيه الطبقات معاً وتذوب
الفوارق والحواجز المصطنعة حتى يخرج لنا جيل خال من عقدة الغنى والفقير ، أو بمعنى
آخر ، جيل ديمقراطي من الألف إلى الياء ...

ونود أن ننسب ذهن القارئ ونمغن في التنبيه إلى أن الديمقراطية في الإشتراكية
ليست اختيارية ، بل إنها إلزامية يلتزم بها الغني و يلتزم بها الفقير ، وفيها تطالب
الحكومة الشعب أن يصحو وينتبه ، ويحكم نفسه ويدافع عن حقوقه ويحميها ، ويعلن
ذاته في علمه وثقافته وفنه .

لذلك لا ينبغي أن يكون في الإشتراكية أحزاب معارضة للإشتراكية ، لأن
الإشتراكية هي ديمقراطية عامة وديموقراطية بالإنزام ، فهي ليست حزباً بل هي عبارة
عن كل قوى الشعب ممثلة تمثيلاً متكافئاً في الحكم ، ولهذا فإن كل من يعارض
الحكم الإشتراكي يعزل نفسه عن الديمقراطية في مفهومها السياسي وفي جوهرها
الكياني ، أو بمعنى آخر ، يعزل نفسه عن الشعب وبالتالي عن التقدم الإقتصادي
والسياسي الذي تسير فيه الدولة بأسرها .

لهذا نوجه نظير القارئ إلى ضرورة الإيجابية في التفكير وفي الحديث وفي القراءة
عن الإشتراكية ، فلن ينفعه سماع النقد ولن يفيدته التذمر ، بل على العكس ، سيجعله
غير قادر على النمو والتطور واللاحاق بالركب المتقدم ، هذا فضلاً عن كونه سيظل مركز

ثقل بل مركز تمزيق في جسم الدولة ، والدولة لن تعفيه من مسؤولية الضرر الذي سيصيبها من ذلك حينما تنتبه إليه .

ولكي نكون إيجابيين في توجيهنا ، نرى أنه أصبح من الضرورة أن أكشف أمام القارئ العلة التي جعلت الكثيرين حتى الآن غير قادرين على التحول بسهولة عن موقفهم الرجعي الجامد . فشعبنا تعوزه الدعامة الأولى التي تقوم عليها الأخلاق الاجتماعية وهي « روح البذل الحر » ، ونقول « الحر » أي غير المقيد بشروط . ومفهوم البذل الحر في الوضع العملي هو أن نعمل ما لا نريد أحياناً .

نحن تعودنا فقط أن نعمل ما نشتهي ونهتّم بما نريد ، لأن فيما نشتهي وما نريده منفعة لنا ، ولكن منفعة الغير والمجتمع الذي نعيش فيه تضطرننا أحياناً إلى أن نعمل ما ليس فيه منفعتنا فهل نعمل ؟

هذه هي العقدة النفسية الخطيرة التي حجزت الكثيرين حتى الآن عن أن يتحركوا و يعملوا ...

هذا هو سر انعزال الأسرة عن السياسة العامة ، وسر عدم مبالاة بنا بأي تشريع صالح أو غير صالح ، طالما هو لا يمس مصالحنا الخاصة عن قرب ، وسر تدميرنا وغضبنا من كل تشريع يكون فيه أي مساس بمصالحنا مهما كان محققاً للمصلحة العامة .

أليس هذا دليلاً على انعدام الاتجاه الأخلاقي في عصرنا ؟

نحن إن كنا نعذر شعبنا نوعاً ما في انعزاله سابقاً عن السياسة ، فلأن السياسة والإشتغال بها كانت دائماً مقترنة في ذهننا بتفريغ الأحزاب وخطب البرلمانات وحل البرلمانات وقيام وزارات وسقوط وزارات . أما وقد تبدل الحال ، وصارت السياسة في الإشتراكية هي حمل مسؤولية العامل والفلاح والفقير والموظف الصغير ومستقبل الأمة كلها ، بل وهتّم الإنسان المظلوم عامة في كافة أنحاء الأرض ، فكيف نستطيع ألا نشتغل بالسياسة ؟ كيف نعذر طائفة أو هيئة أو جمعية أو فرداً مهما كانت مسؤوليته أو تدينه أو تقواه ، إن هو أظهر روح عدم المبالاة أو التبرم بالسياسة ؟

ونحن ننسب القادة إلى خطورة بث الروح بعدم المبالاة بالسياسة في وسط الشباب
بحجة التدين أو الانشغال بالخدمات الإجتماعية الدينية ، ويكنى أن يعلم القارئ أن

الإنعزال عن السياسة أصبح الآن ، وفي المفهوم الاشتراكي ، عقوبة يجد ذاته ...

فإن كانت الديمقراطية وضعاً إلزامياً في الاشتراكية ، صارت العزلة أو عدم المبالاة
بالسياسة نوعاً من المعارضة .

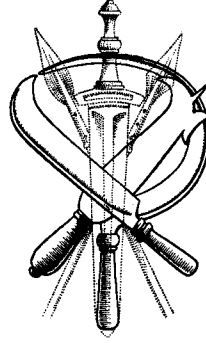
إذن فأى توجيه يبعد الشباب عن السياسة يقضي على مستقبلهم قضاءً مبرماً إذ
ينشأ الشاب المتدين غير اجتماعي وغير صالح للقيام بأعباء الخدمة الحكومية طالما هو
منعزل عن السياسة في الدولة واتجاهاتها الفكرية . ولا سيما أن الفكر الاشتراكي له
طابع خاص يتغلغل في كل مصلحة وكل عمل وكل كلام أيضاً ، بحيث أن كل من
يعموزه الفكر الاشتراكي والاستجابة للمبادئ الاشتراكية استجابة حرة أمينة لن
يستطيع أن يقوم بواجبه إلا إذا أتقن الرياء والمبالأة والكذب والتلون والجبن ... وحتى
لو جاز للشباب المتدين أن يكتسب مثل هذه الأخلاق ليعيش ويبقى موظفاً حكومياً ،
فهل يصبح للمتدين عمل أو فائدة أو قوة بعد ذلك ؟؟

إذن فسيترتب على انعزال الشباب المتدين عن السياسة انقسام داخلي وصراع
أخلاقي مرير ، سوف يقع عبؤه الأعظم على عاتق الدين ورجال الدين ... وحينئذ
سيحملون هم وحدهم تبعه خراب المستقبل للشباب وضياع إيمانهم .

والآن يستطيع القارئ أن يدرك مدى خطورة التوجيه الخلقى والمسئولية الواقعة على
القيادة الدينية .

وعندي أن أول محاولة تلح علينا للقيام بها بعد تفهم الأوضاع السياسية ، هي
الناحية الإجتماعية ، لأنها كما قلنا علة اللعل ، فنركز جهود القادة نحو الإرتقاء بالشعور
الخاص في كل ميادينهم للبلوغ به إلى المستوى العام فنسمو بالشعور المتحيز للأسرة ،
والمعصبية الضيقة ، والتكتل الطائفي والتعصب المذهبي والديني بوجه عام ، حتى
يستوعب الفرد معنى الإنسانية في صورة أعلى . وأول درجة من درجات الشعور الجماعي

العام بالنسبة للإنسانية يتحقق في القومية حيث هي التجربة الأولى لوحدة الإنسانية ،
إذ يتجمع فيها أديان ومذاهب وطوائف متعددة ، ولكن يجمعهم شعور واحد بالألفة
والحبة والإهتمام بالمستقبل الواحد يوحي به إليهم الإحساس بالقومية — وهو الإحساس
الذي يسبق الإحساس المطلق بالإنسانية العالمية — على أن يظل للفرد كيانه كما هو مع
أسرته وبلده ، وطائفته ومذهبه ودينه ، دون أن يكون هذا موضع تحزب أو تعال أو
تفاخر أو تناحر أو تعصب .





القيمة الروحية

لا يمكن أن نتجاهل القيم الروحية ونحن في طريقنا لبناء المجتمع الاشتراكي ... ولكن ليس معنى الاعتراف بالقيم الروحية أن نقيم البرهان بالآيات من الكتاب المقدس حتى نثبت وجود العلاقة بين الدين والاشتراكية ، ولا بأن نقيم الحجة بالرجوع إلى بعض الأمثلة في حياة السيد المسيح أو الرسل نستشف منها صورة حياة مشتركة كانت في الجماعة ثم نتخذها حجة للتدليل على أن الاشتراكية اتجاه مسيحي .

ليس الدين شعاراً أو شارة نطبعها على السياسة الاشتراكية لنكرم بها السياسة ونشرف بها الاشتراكية ، ولكن الدين قيمة روحية قائمة بذاتها ، حينما نتحقق بالعمل تكون ذات أثر قيادي فعال في السلوك ، والسلوك بضمير حي يكون هو كرامة السياسة ، والعمل بضمير حي وبأمانة وإخلاص يكون هو شرف الاشتراكية .

فالاشتراكية — كما قلنا — ليست في حاجة إلى طابع الدين لتحيا ، ولكنها في أشد الحاجة إلى تحقيق القيم الروحية في السلوك لتدوم وتنمو وتزدهر ، سواء في المزرعة أو في المصنع أو في المكاتب الحكومية . لذلك فنحن نطالب المثاليات الروحية والفكرية القائمة على الوجدان الديني أن تنزل إلى ميدان العمل والسياسة . نريد أن يتحقق الإيمان الحي بالله وبالرحمة والعدالة والصدق والمحبة ، يتحقق في السلوك ، لأننا بهذا نخصب الاشتراكية بالمثالية الروحية ، المطبقة عملياً ...

فالاشتراكية لا تقف عند فلسفة الأفكار والتصريحات والإعلانات والدعاية ، ولكنها تطلب العمل المثالي . وفي البذل تتلاقى فلسفة الدين بفلسفة الاشتراكية .

والحكومة الاشتراكية في عرف القيمة الروحية حكومة باذلة لا حكومة غائمة ،

حكومة قائمة لا حكومة حاكمة ، همُّها في كيفية استمتاع الشعب بحقوقه في صورة متوازنة مهما ضحى رجالها في سبيل ذلك ، والواقع أننا نرى بأعيننا الجهود المضنية الجبارة التي يبذلها الرئيس شخصياً مع نوابه ، الأمر الذي لا يكاد العقل يصدق ، والذي لم يُسمع به قط في تاريخ حكوماتنا كله .

لقد قلنا في مقالنا السابفة أنه ليس ثمة تعارض بين الاشتراكية والدين ، فكلاهما يعمل لخير الإنسان ، إنما كلٌّ في دائرته الخاصة .

أما تقابل الاشتراكية والدين فهو يتم على صعيد السلوك ، فكلاهما يطلب المحبة والعدل والمساواة والأمانة والتعاون المخلص على تحمل مسؤوليات الحياة .

غير أن السلوك الإجتماعي ينبع من العرف والقانون والنظام العام . أما السلوك الديني أو الروحي فينبغي أن ينبع من القيم الروحية الصادرة من أعماق الإنسان ، وانعزال أحدهما عن الآخر خسارة لا تعوض . لذلك فإن التقابل الذي ننادي به بين الاشتراكية والدين على مستوى السلوك هو لمصلحة الفرد اجتماعياً ومصلحة الاشتراكية ، لأنه يخصصها بالقيمة الروحية .

لهذا نخاف أن ينعزل أصحاب الفكر الناضج وأصحاب المثاليات الروحية والأعمال الطيبة والأتقياء من الشعب عن ركب التقدم السياسي الاشتراكي ، فيخسروا اجتماعياً وتخسرهم الاشتراكية كمثال حي للسلوك .

ومهما أوتيت النظريات الإقتصادية من الحبك والإتقان فهي لن تبني الإنسان ، وسيظل دائماً وراء العمل حاجة أرفع من لقمة العيش ومتعة الجسد ، حاجة تتصل بروح الإنسان ، ولا تتحقق إلا بانفتاح قلب الإنسان إلى القيم الروحية .

ومهما نادى الشعوب بالسلام والأخوة على أساس أن الإنسان قادر على أن يخلص الإنسان — من دون الله — وأن البشرية فيها من المحبة ما يغنيها عن حب الله لقيام صداقات عامة ، فلن يرى العالم سلاماً ولن يرى إخاءً ، بل حروباً وانقساماً وتمزقاً .

ومهما أُرست البشرية من قوانين وقيود لرفع المستوى العام في العمل والإنتاج ،

متجاهلة أثر الشرور والخطايا في إفساد الأخلاق وإفساد السلوك ، فسيظل انحطاط



ومهما ترهف الإنسان واستمتع بالحياة وسن من القوانين ما يكفل حاجاته وراحته ،
منكراً أن له روحاً تستنفس الحق وتنزع إلى الخلود وتطلب وجه الله ، فلن تزيده متع
الدنيا إلا جفافاً .

ومهما حصل الإنسان على حقوقه وحرياته وهو مهمل للقيم الروحية التي يضبط بها
نفسه و يقمع جسده وأهوائه ونزواته ، فسوف تسلمه الحرية ذاتها لبيع نفسه أو يقتلها
في دوامة الدنيا التي هي العدم .

خطر على الإنسان أن يلقي رجاءه الخالد على حديد الآلات و بريق المدينيات
ومنطق النظريات دون أن يسود عليها بروحه ويخضعها لكلمة الحق و يضبطها في حدود
المنفعة العامة ، لئلا تستعبده لقانون القوة دون منطق العقل .

نود ألا يطلب الإنسان السعادة من أجل لذة السعادة نفسها ، دون أن يكون له فيها
غاية نهائية يسعى إليها ، لئلا يضيع الإنسان خارج نفسه وهو يبحث عن سراب السعادة
الذي لا حدود له ولا نهاية فيهبط دون نفسه و يكتفي بالمتع الزائلة ، مع أن السعادة
كائنة في أعماق الإنسان وفي روحه ، وغايتها هي أن يتحقق وجود الإنسان بالمسرة
وترتقي إمكانياته فوق أهوائه وشهواته .

نود ألا يكون مفهوم الديمقراطية عند الناس حالياً من المحبة الأخوية التي لا يشوبها
غش أو رياء ، لأنه يستحيل قيام ديمقراطية إلا بقيام حالة إخاء بين الشعب يكون
العدل فيها مصدراً مطمئناً والبذل مصدر إلهام للقيام بأعمال البطولة الإنسانية .

والديموقراطية ليست غاية في حد ذاتها ، ولكنها وسيلة لوحدة البشرية وتآلف
الإنسان ، وغاية الديمقراطية هي أن تخصب روح الإنسان بالمحبة وترفع العداوة
المصطنعة بين فئات الشعب وملله ونحله فيسود العدل و يسود التعاون .

إذا فقدت الديمقراطية قيمتها الروحية في المحبة والبذل والعدالة ، فقدت قوتها الكامنة والدافعة و باتت إسماً ميتاً بل مجرد شعار تدفعه إلى الوجود قوة خارجة مآلها إلى التوقف بالضرورة .

كم نود لو يتسع أفق الإنسان في هذه الأيام ليدرك من علي حركة الإنسانية وهي تجتاز مرحلة انتقال خطيرة ، فالإنسان الآن لا ينمو ولا يتقدم ولا يتفلسف على مستوى الفردية كالصور السالفة ، حين كان رجل الدين أو المخترع أو الفيلسوف قادراً على أن يقود أوروبا كلها لفكره ويخضع العالم كله ليدور في فلك فلسفته . فنحن الآن في عصر أصبح التفوق فيه والقيادة والصراع الفلسفي والعلمي على مستوى دولي ، فالدولة الآن هي التي تتبنى النظريات وهي التي تتبنى الفلسفات والإختراعات وهي التي تقود حركات الصراع في الفكر والعلم وفي كل شيء ، لذلك فالخطورة محدقة « بالفردية » ، فالفردية إن لم تقف وتحدد مكانها في مسار الفكر الدولي ، فهي قادمة على حالة ذوبان وميوعة لا محالة .

من أجل هذا نكتب ونتوسل إلى القيادات الروحية والفلسفية أن تخرج من أبراجها وتهبط من قم الرؤى لتمسك بيد الإنسان وهو يعبر هذه الأزمان الفكرية لئلا يضيع الإنسان بغواية الإختراعات المذهلة والمعجزات العلمية وينحصر عقله بالفلسفات المادية الحتمية ، فتبهز المقدرة الغربية وتستعبده الأوهام بتفوق الفكر الأجنبي والمثالية الأوروبية والنجاح المصطنع في روسيا ، وماذا تكون النتيجة إلا انحصار القيمة الروحية والوطنية في نفسه ؟ مع أنه لو ومضت في قلبنا إشراقة المعرفة الروحية لحظة لستراءت لنا عظمة الغرب البائسة ومنظر الإنسان هناك وهو يعمل باجتهاد في أجهزة الإنتحار والقتل والتخريب كمجنون عبقرى .

حينئذ ندرك أن القيمة الروحية الغنية في قلوبنا هي آخر أمل سيتبقى للإنسان بعد آخر وميض لآخر قبلة ذرية على الأرض .

فيجب أن نبني ثقة الإنسان بنفسه و بقيمته الروحية وبكيانه وخلوده ، إلى أن يدرك الإنسان أن نفسه أعظم من كل ما اخترعه الإنسان على الأرض ، وأن أحقر

آدمي أفضل من مصانع أوروبا بل وأرفع من نجوم السماء ، وأن أعظم فلسفات الدنيا
تصغر وتتضاءل أمام إنسان تقى يخشى الله ويحيد عن الشر .



يجب أن يدرك الإنسان أنه جُعل ليقود لا لينقاد ، وهو قادر على أن يقود نفسه إلى
أعلى مراتب الروح ليبلغها في حضرة الله القدير .

يجب أن يحيا الإنسان تاريخ نفسه ولا يكون كعاجز محمول على التيارات الفكرية
العامة ، أو أن يكون كمية مهملة في تاريخ شعبه وأمتة .

يجب أن يخلص الإنسان بوجوده وكفاحه وفلسفته ، كالنحلة الأمانة التي تتفتح لها
الأكمام وتنحني تحت أرجلها الزهور ، وليس كالزناير العقيمة التي تتلصص على بيوت
النحل لتأكل اختلاصاً .

يجب أن يدرك الإنسان أنه مخلوق إلهي ، ونحن لا يمكن أن نتصور أنه بوسع الإنسان
أن يتخلص من تراثه الروحي ، لأنه شيء في صميم كيانه ... صحيح يمكن أن ينكره
بعقله ، ولكن يستحيل أن يتخلص منه بوجدانه ، فالكيان الميتافيزيقي منبث في الكيان
النفسي للإنسان منذ أن وُجد الإنسان ، والإنسان لم يوجد ولن يوجد قط خالياً من
الإنفعالات الميتافيزيقية على صورة ما .

فالبشرية تحمل القيمة الإلهية أينما وُجدت ومهما كانت ... لذلك ليست الخطورة في
ضياع القيمة الروحية ، ولكن الخطورة في التغافل عنها أو تزيفها أو الدعاية لها
بإمكانيات هزيلة وحجج واهية ...

نحن نرحب بالإشتراكية كحياة قائمة على روح البذل ، لأن هذا يتناسب مع إيماننا
بخلود الروح وزوال العالم والأشياء التي في العالم . نحن نرى أن الديمقراطية قوامها
المحبة ، محبة القريب كالنفس إن كنا حقاً أبناء الله الحي ، فلا نترك إنساناً في الوجود
إلا ونحبه ، ونلزم الجميع أن يقبلوا حبنا كما ألزم صاحب الوليمة الغرباء خارج
السياجات أن يدخلوا إلى عشاء محبته .

الجزء الثالث الطائفية والتعصب

نشرت في نوفمبر ١٩٦٩
وفي فبراير ١٩٧٦

إلى لبنان الجريح ...

إلى عنصري مصرنا الطيبة ...

الطائفية والتعصب

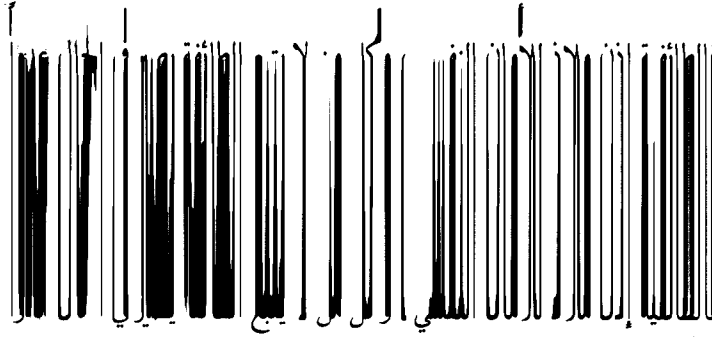
الطائفية تعني أن يستيقظ في الإنسان وعي استقلالي بجنسه أو دينه أو عقيدته تحت دوافع صحيحة أو غير صحيحة ، تجعله يسلك مسلكاً سلبياً تجاه من لا يشاركه في جنسه أو دينه أو عقيدته ، ثم تحت إلحاحات هذه الدوافع والإثارات إما ينطوي على نفسه ليتفادى المصادمة ، وإما ينطلق بهاجم و يصادم — بوعي أو بدون وعي — المصدر الذي يستشعر عدوانه والذي يثير قلقه باستمرار .

على أنه في حالة الإنطواء على النفس لابد أن يحدث التنفيس عن هذا الشعور السلبي ، ولو في محيط الطائفة التي ينتمي إليها ، فيستبد بإخوته أو حتى في نفسه حيث ينتهي إلى صراع داخلي وتذمر وقلق بدون سبب ظاهر .

هذا التعريف للطائفية يبقى ناقصاً إلى أن نرده إلى أسبابه النفسية الأولى الأصلية التي تبدأ منذ الطفولة المبكرة جداً ، ولا نبالغ إذا قلنا — حسب تحقيقات علماء النفس — أنه يبدأ منذ الشهر الثامن في عمر الطفل حيناً يبدأ يفرق بين أهله وبين الغرباء فيجفل و ينفعل إنفعالاً مريعاً عند رؤيته للغرباء فيستميت في التمسك بأمه سعياً وراء الأمان .

وغني عن البيان أن الأم هنا — كمصدر للأمان النفسي — ستنتقل بعد ذلك

لتصبح هي البيت أو الأسرة ثم بعد ذلك الكنيسة أي العقيدة .



يهدد الأمان النفسي ، هذا شعور طفلي موروث .

حينما يرى الطفل إيذاءً يحل بأمه يثور وينفعل ويهاجم ، الطفل هنا يحس بأن مصدر أمانه النفسي في خطر ، الطفل إذن لا يدافع عن أمه بل يدافع عن أمانه وسلامه الخاص . وعلى نفس النمط يتم الانتقال من الدفاع عن الأم إلى الدفاع عن الأسرة ثم عن الكنيسة ، والحقيقة أن الدفاع في كل هذا هو دفاع عن النفس .

الطفل يبدأ عملية الإلتواء والتوحد مع أمه أولاً ثم مع أسرته ثم مع كنيسته ، غريزة الإلتواء والتوحد والتكتل عمليات نفسية هي العناصر الأساسية التي تشكل النوازع الطائفية لضمان أمن النفس وسلامها ، ومع الطائفية في كل مراحلها ينمو التعصب حتماً . لذلك فأول تعصب يمارسه الإنسان يمارسه تجاه أمه ، ثم بعد ذلك أسرته ثم كنيسته ... ولا فرق بين التعصب للأم أو الأسرة أو الكنيسة فالسبب واحد هو سلامة النفس وضمان أمنها .

وإن كان الإحساس الطائفي أو التعصب يتفاوت بين إنسان وآخر أو بين بيت وآخر أو بين جماعة وأخرى ، فهذا التفاوت يتناسب في عنفه وشدته مع الإحساس أو الوهم أو الخوف من تهديد سلام النفس وأمانها سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة . لذلك فإن أقوى سلاح لإثارة النعرة الطائفية أو التعصب بين الأفراد والجماعات هو التأثير عليهم لإدخالهم في مجال الإحساس بضياء الأمان والسلام النفسي .

وليس من الضروري أن تكون وسائل الإثارة دينية فقد ينجح الزعماء المثيرون أو العملاء المفرضون في إثارة الإحساس بضياء الأمان والسلام النفسي عن طريق إثارة القلق الإقتصادي ، فجرد أن تصل الجماعة إلى الإحساس بتهديد مستقبلها الإقتصادي يكون ذلك كافياً بإيقاظ الشعور الطائفي والإحساس بالتعصب الديني ، التعصب الديني هنا وليد تهديد إقتصادي . فثلاً يكفي أن يقال بين الأقباط أن هناك خطة مدبرة للقضاء على مستقبل الأقباط الإقتصادي حتى يستثار الشعور الطائفي والإحساس

بالتعصب إلى ذروته !! ...

ونستطيع أن نقول أن سلاح التهديد الإقتصادي في إثارة الطائفية أقوى بكثير من سلاح التهديد الديني الخالص . فإرتداد الألوف عن العقيدة قد لا يسعف المسؤولين لتحريك روح الجماعات الدينية لإيقاظ الشعور الطائفي أو الإحساس بالتعصب للعقيدة أو الدين ، في حين أن مجرد التلميح عن الخطر الإقتصادي يمكن أن يكتل الشعب كله ويرفع حرارته إلى القمة . هذا يفسر لنا بصورة واضحة أن تكوين الروح الطائفية والتعصب على أي حال مرجعه بالأساس إلى الإحساس بتهديد أمن النفس وسلامها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي .

موقف الروح المسيحية من الطائفية والتعصب :

أول درس في المسيحية هو أن يكفر الإنسان بنفسه ، كلمات المسيح واضحة بهذا الشأن : « الذي يحفظ نفسه يهلكها ، ومن أضاع حياته من أجلي يجدها » (١) كذلك فالمسيح يفرق بين سلام تستمده النفس لذاتها من العالم الذي تعيش فيه : من الأهل ، من الأصدقاء ، من لقمة العيش التي تؤمن راحتها ، وبين سلامها الخاص الذي يعطيه بالروح من فوق ، من العالم الآخر : « سلامي أترك لكم ، سلامي أعطيكم ، ليس كما يعطي العالم أعطيكم أنا (٢) » .

واضح أن المسيح هنا يزعم إيماننا بمصدر أمننا الذي نستمده من العالم ومن الناس ومن الأهل ومن توفر لقمة العيش ، « في العالم سيكون لكم ضيق » (٣) ، « العالم يمضي وشهوته » (٤) و « سيأتي وقت فيه يظن كل من يقتلكم أنه يؤدي خدمة لله » (٥) ، و « أعداء الإنسان أهل بيته » (٦) ، « ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان بل بكل كلمة تخرج من فم الله » (٧) . وبذلك يصير هو وحده مصدر أمننا وسلامنا .

المسيح هنا يتقضى أسس الطائفية والتعصب .

(١) مت ٣٩: ١٠ (٢) يو ١٤: ٢٧ (٣) يو ١٦: ٣٣ (٤) يو ١٧: ٢٠
(٥) يو ١٦: ٢٠ (٦) مت ٣٧: ٣٦ (٧) مت ٤: ٤

الطائفية والتعصب يقومان على تأمين سلام الذات وبقائها ، المسيح جاء ليزعزع أمن الذات وسلامها وبقائها جملة وتفصيلاً ، ومهما كان اضطرابنا وضيقنا فنحن في

سلام معه ، ومهما بلغ تهديد الفناء والموت فنحن موجودون وقائمون به حتى في الموت و بعد الموت ! ...

الطائفية والتعصب يقومان على أساس العداوة أو على أساس وجود أعداء حقاً أو وهماً . المسيح جاء لهدم هذا الأساس ويلغيه سواء كان حقاً أو وهماً : « أحبوا أعداءكم ، باركوا لاعنيكم ، صلوا من أجل الذين يسيئون إليكم ويطردونكم »^(٨) . فإذا رُفعت العداوة نهائياً من قلب الإنسان ووجدانه تجاه أي إنسان أو جماعة ، ماتت الطائفية وانطفأ التعصب إلى الأبد . المسيح هنا مصدر المحبة ، والمحبة لا تسقط أبداً . فالمحبة تلغي الفرقة ، تلغي الإنقسام ، تلغي التحزب ، تجعل « التي ليست محبوبة محبوبة والذي ليس شعبي شعبي »^(٩) . فإن كانت الذات الإنسانية مصدر الطائفية ومصدر التعصب فالمسيح مصدر المحبة والوحدة الجامعة . المسيح بديل كامل للذات البشرية المخادعة .

مع الطائفية توجد المقاومة ومع التعصب توجد النعمة . الإنسان الطائفي حتى ولو كان تقياً متعبداً أو حتى كاهناً تجده يحلل المقاومة لتأمين قيام طائفته وسلامها لأنه يحس في غيابها بزعة أمنه وسلامه^(١٠) ، وهكذا ينسى المسيح الذي « كحمل صامت سيق إلى الذبح »^(١١) وينسى الذي قاله المسيح « لا تقاوموا الشر بالشر »^(١٢) والذي قيل عنه « إذ شتم لم يكن يشتم عوضاً وإذ تألم لم يكن يهدد بل كان يسلم لمن يقضي بعدل »^(١٣) . الطائفي لا يحس إلا بذاته ووقت الضيقة لا يفكر إلا كيف يؤمن سلامه وسلام طائفته التي يتعلق سلامه وسلامها وأمنه بأمنها !! الإنسان المتعصب مهما بلغ من القداسة والوقار لا يتوانى عن أن يصب جام غضبه

(٨) مت ٥: ٤٤-٤٥

(٩) رو ٩: ٢٥

(١٠) الدفاع الروحي الرزين عن الإيمان والعقيدة يتنافى مع الروح الطائفية والتعصب لأن ثمر البريزع في سلام .

(١١) أش ٥٣ : ٧ . (١٢) مت ٥ : ٣٩ . (١٣) بط ٢ : ٢٣ .

ونقمته على من يظنهم أعداء طائفته أو حتى من يعتبرهم خارجين عن طائفته ، لأن التعصب يسخر من القداسة والوقار لتأمين الذات الطائفية مما يهددها .

وهنا يبرز الحديث الذي دار بين يوحنا والمسيح كبرهان واضح على خطورة التعصب :

— « يارب أتريد أن تقول أن تنزل نار من السماء فتفنيهم (أي السامريين) كما فعل إيليا أيضاً » (١٤) فالتفت يسوع وانتهرهما وقال :

— « لستما تعلمان من أي روح أنتم . لأن ابن الإنسان لم يأت ليهلك أنفس الناس بل ليخلص » (١٥) .

هنا محاولة جادة وعجيبة لتسخير قوة الله لخدمة الروح الطائفية ، المسيح هنا يشجها من أساسها . وكذلك منظر شاول وهو ذاهب إلى دمشق بتوصيات لقتل المسيحيين باسم الحق والدين وكرامة الله الواحد العظيم ! ، أو منظره بينما كان واقفاً يحرس ثياب قتالي إستفانوس وهو « راضياً بقتله » (١٦) . هذه الروح التعصبية الطائفية البغيضة هي التي ورثها الصهيونية الحديثة التي لا تزال تحلل القتل باسم الله والدين .

ولكن هؤلاء التلاميذ أنفسهم رأيناهم بعد ذلك كيف خلعوا التعصب لما لبسوا المسيح ، وتحولوا من قتلة إلى مقتولين حباً في المسيح المصلوب وحباً لأعداء الصليب !! يستحيل أن نلبس المسيح والتعصب ، يستحيل أن نكرم الصليب ونبغض أعداء الصليب بأن واحد ، لأن رسالتنا العظمى هي المصالحة . لذلك فإن لم يكن لدينا الإستعداد لمغفرة كل من يصلبنا فكذابون نحن إن قلنا أننا مصلوبون للعالم أو أننا أحباء المصلوب .

المسيح لم يُصلب من أجلي أنا وحدي ولا من أجل الأبرار ، والأحباء فقط «لأن المسيح إذ كنا بعد ضعفاء مات في الوقت المعين لأجل الفجار ، فإنه بالجهد يموت أحد لأجل بار ، ربما لأجل الصالح يجسر أحد أيضاً أن يموت ولكن الله يبين محبته لنا لأنه ونحن بعد خطاة مات المسيح لأجلنا » (١٧) .

(١٤) لو ١٤ : ٥٤ . (١٥) لو ١٥ : ٥٧ ، ٥٥ : ٩ . (١٦) أع ١ : ٨ . (١٧) رو ٨ : ٣٦ ، ٨ .

الصليب إذن ليس لي أنا وحدي بل هو للجميع ولكل الخطاة حتى ولأعداء
الصليب، لأن المسيح صلب من أجل العالم كله ! ولا يزال يقدم صليبه لكل

إنسان . لذلك فالمسيحي لا يقبل العداوة ، لا يقرُّها ، لا يؤمن بها ، إنه يتخطاها بموته .

فماذا هل لا أدافع عن الصليب ؟ أو هل لا أتعصب لحق الإنجيل ؟
بلى : أنا أدافع عن الصليب بموتي أنا وليس بموت الآخرين أبداً ... لأنني
بذلك سأحيا إلى الأبد . أنا أتعصب لحق الإنجيل بأن أضع ذاتي من أجل
المسيح والإنجيل ، وليس بأن أضع حياة الناس من أجل ذاتي أنا أو من أجل
طائفتي . لأنني إن أضعت حياتي سأجدها في المسيح مع الكنيسة كلها وكل من
أموت عنهم .

ذهب مرة أحد الإخوة يستفتي أحد الآباء المشهورين بالتقوى عن أمر فتاة حملت
خلسة من شاب لا يدين بدينها ، فأفتى هذا الأب ضمن ما أفتى بقتل الجنين وهو ابن
أربعة أشهر... فتوى تقشعر لها النفس . هنا التعصب بلغ الذروة في خداع النفس فقد
حلل القتل بإسم الله وحفظاً للكرامة الطائفية !! هنا الروح الطائفية تكرم ويهان
المسيح ، هنا ينكس الصليب لتعبر عليه البشرية المندوعة بكرامتها .

ذهب أخ غير مسيحي إلى أحد الآباء المشهورين بالتقوى يستفتيه عن رغبته في
اعتناق المسيحية ، وشكا أن زوجته وأولاده لا يوافقونه على هذا . فأفتى هذا الأب
بتطليق الزوجة وطرده الأولاد . فتوى تقشعر لها النفس ، فالإنجيل هنا يُنقض صراحة
وموازين التعليم المسيحي تُقلب من أساسها . هنا إلحاح الشعور الطائفي يطفئ على حق
الإنجيل ويطمس معالم الرحمة الإنسانية و يصور الطلاق وتشريد الأولاد كأنه خدمة
للمسيح . هنا تطرح الوصية على الأرض وتطأها الطائفية ليزداد عددها فتؤمن سلامها
من الضياع ! ... الزوجة المطلقة هنا والأولاد المشردون لا يستثيرون عطف ذلك الكاهن
الذي أفتى تلك الفتوى كأنهم أعداء ، كأنهم ليسوا بشراً ، كأن المسيح عدوهم أو كأن
المسيح لم يُصلب من أجلهم كما صلب من أجله . الطائفية هنا أعمت الروح المسيحية
عن رسالتها وعن المسيح المصلوب من أجل العالم كله ... وعن التعليم الذي قدمه لنا
بولس الرسول من أجل هذا الشأن بالذات في (١ كو ٧ : ١٢ - ١٧) .

فماذا؟ ألا نقبل إنساناً يطلب أن يدخل حظيرة المسيح؟
بلى، نقبله! ولكن ليس على أساس أن يكبد غيره الثمن بل يتكبد هو. فيحتمل
كل إهانة وتعمير وحرمان من زوجته وأولاده حتى بإحتماله وصبره واتضاعه يشهد
للمسيح، إن كان مجيئه للمسيح صادقاً وإن كان دخوله الحظيرة من الباب الضيق
حقاً.
فرق أن يدخل إنسان جديد إلى حظيرة المسيح مرفوضاً من العالم متأماً حاملاً صليبه
كسيده، وفرق أن يدخل إنسان الحظيرة وهو متعد ظالم ...
الأول مسيحي والثاني طائفي.

* * *

الطائفية تَوَقَّفَتْ على الطريق المؤدي إلى المسيح المصلوب من أجل الجميع!! هي
قصور عن بلوغ معنى الفداء الكامل الذي فيه ينبغي أن لا يحرم إنسان قط من صلواتنا
وتضرعاتنا وحبنا مهما كان معادياً لإيماننا أو مخالفاً لرأينا أو عقيدتنا أو مسيئاً لمصلحتنا.
لأنني لم أدفع ثمناً لفدائي حتى أستحقه دون غيري، الدم المسفوك على الصليب سفك
مجاناً على ذمة كل إنسان جاء إلى العالم وسيأتي، ولا فضل لإنسان على إنسان، الكل
يأخذ مجاناً ولا فضل لمن يأخذ كثيراً على من يأخذ قليلاً. قطرة واحدة تشفي أمراض
العالم وتمسح ذنوب كل بني البشر، والذي لم يأت بعد فذنبه عليّ أنا فأنا لم أسوقه بحبي
وصلاتي ودموعي وموتي.

الطائفية مرض ديني ومرض إجتماعي بحد سواء.

فإن كان سعينا إنجيلياً حقيقياً لخلاص كل العالم وتلمذة الشعوب للمصلوب من
أقصى الأرض إلى أقصاها فلماذا الطائفية؟ إن كانت عقيدتي أكثر حقاً
فلأكن أنا أكثر بذكلاً، أكثر فدية، أكثر موتاً عن ذاتي، وبالتالي أكثر موتاً عن
أعدائي. من ذا الذي يقول أنني أستطيع أن أثبت أحقية عقيدتي بانتفاخي؟ من
ذا يقول أنني أستطيع أن أبشر العالم بتعصبي؟

ألم يعطنا بولس الرسول صورة للإيمان الواثق المتسع المترفق حينما قال « صرت لليهود
كيهودي لأربح اليهود، وللذين تحت الناموس كأني تحت الناموس لأربح الذين تحت

الناموس ، وللذين بلا ناموس كأني بلا ناموس مع أني لست بلا ناموس الله بل تحت ناموس المسيح لأربح الذين بلا ناموس . صرت للضعفاء كضعيف لأربح الضعفاء ،

صرت للكل كل شيء لأخلص على كل حال قوماً . فإني إذ كنت حراً من الجميع إستعبدت نفسي للجميع لأربح الأكثرين . وهذا أنا افعله لأجل الإنجيل لأكون شريكاً فيه ^(١) .

إذن فطائفتي تحول دون بلوغي قلوب الناس وبالأخص الضعفاء ، تعصي يمنع تحلي المسيح الذي في عقيدتي ، الذي في قلبي .

النور الذي فيّ ينبغي أن يوضع على منارة ، أن ينادى به من على سطوح ، أن يخرج خارج السياجات ، حيث المرفوضون والمحترقون والمنبوذون من عقيدتي وإيماني ، الذين ليس لهم مكان في ولائم المفتخرين .

طائفتي أخفت مسيح « نور العالم » عن العالم ، جعلته مسيح أقلية ، مسيحاً خائفاً منكشأً يتقي الناس ويتحاشى المظالم ويهرب من صليبه . طائفتي وهي متخذة فرصة كوسيلة لتأمين سلامي وأمني ومصالحني الاقتصادية خدعتني وأنت على كل أمل في انفتاحي على العالم وانفتاح العالم عليّ فاخنتي مسيحي عن العالم وعني .

فماذا أليس من حل؟؟

الطائفية — كتكتل بشري — غريبة عن المسيح ، لا علاقة لها البتة مع الروح والروحيات ، الطائفية مرض اجتماعي يعترض النمو النفسي للفرد والجماعة . فالطائفية في بذرتها الأولى ملاذ للأمان النفسي وتأمين السلام الذاتي يبدأ بها الطفل مع أمه ثم أسرته ، ثم وهنا الخطأ الفادح — مع كنيسته (أي عقيدته) . ولكن الكنيسة ليست ملاذاً للأمان النفسي بل موضعاً لصلب الذات ، ليست هي مكان تكتل لتتلافى فيه خسارة دنيوية أو نضمن فيه قيام وجود مشترك يضمن مصالح أرضية ، بل على النقيض تماماً ، ففي الكنيسة نتعاهد أن نخسر كل شيء من أجل المسيح ونحسب كل ما في

(١) ١كو٩: ٢٠-٢٢، ١٩، ٢٣ .

العالم نفاية وخسارة من أجل فضل معرفته وحبه .
نحن نمتلك في الكنيسة حول صليب المسيح . حول دم مسفوك لنتعاهد أن نموت
معاً ومعه عن كل إنسان في العالم مهما كان ذلك الإنسان ...

الطائفية كتكتل بشري إمتدادها الوحيد بعد الأسرة ليس مكانه الكنيسة بل
الوطن ، الوطن وحده يمتص الطائفية ، أما الكنيسة فلتبقى إلى الأبد مكان انطلاق من
العالم ، مكان تنازل عن الذات ، مكان استبدال استقرار دنيوي باستقرار سماوي
وسلام جسدي بسلام روحياني .



المسيحية زاخرة بالتعاليم والتوجيهات والإرشادات على مستوى التجربة الحية والواقع المثبت بالمعجزة ، وهي أيضاً مملوءة بالأمثلة والنماذج الناطقة بالحبة والتفاني من أجل الإيمان وكلها آية لعزاء المجاهدين ، كذلك تمتاز المسيحية بالإتصالات الخاطفة مع العالم الآخر فالإنجيل مشحون بالرؤى والأحلام والأصوات السماوية ...

ولكن بالرغم من هذا التنوع الفريد في منهج المسيحية الشامل إلا أننا نستطيع بلمحة خاطفة أن ندرك أساس هذا المنهج الشامل ونرده كله إلى ثلاثة أبعاد تحدد اختصاص المسيحية ..

ثم على ضوء معرفة اختصاصات الكنيسة نبحث في حدود نشاط الكنيسة بالنسبة للدولة . والغاية من معرفة حدود نشاط الكنيسة بالنسبة للدولة هي أن يعرف المواطن المسيحي ما له وما عليه تجاه الكنيسة والدولة .

الضمن ٢٥٠ قرشاً

(٤٢)

يطلب من: دار مجلة مرقس

القاهرة ٥٠ "أ" شارع شبرا - ت ٥٧٧٠٦١٤ الإسكندرية: ١٣ شارع الشهداء - المنشية - ت ٤٨٤٠١١٠